نسخة غير مكتملة ويمكن الحصول عليها
من خلال منصات البيع الإلكتروني

سلسلة دراسات اجتماعية
(الكتاب الخامس)

التنمية والقطاع التطوعي

(الأبعاد الحضارية للقطاع غير الحكومي)

د. محمد بن عبد الله السلومي

١٤٤١ هـ/ ٢٠٢٠ م

TSC
مركز القطاع الثالث

سلسلة دراسات اجتماعية

(الكتاب الخامس)

التنمية والقطاع التطوعي

(الأبعاد الحضارية للقطاع غير الحكومي)

د. محمد بن عبد الله السلومي

١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠م

مركز القطاع الثالث للاستشارات

والدراسات الاجتماعية (قطاع)

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

ح محمد عبد الله السلومي، ١٤٤١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السلومي، محمد بن عبد الله بن سليمان

التنمية والقطاع التطوعي - الأبعاد الحضارية للقطاع غير الحكومي

محمد بن عبد الله بن سليمان السلومي - الطائف، ١٤٤١ هـ

ص٣٩٠؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٤-٢٣٨١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- العمل التطوعي - السعودية ٢ - التنمية الإجتماعية أ. العنوان

ديوي ٣٦١,٣٧ ١٤٤١/٢٤١٧

رقم الإيداع: ١٤٤١/٢٤١٧

ردمك: ٤-٢٣٨١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الإهداء بين الحقوق والواجبات

- **إلى القطاع التطوعي ومنسوبيه:** للعمل على تنمية هذا القطاع ذاته برفع سقف المعرفة عن موقعه الإداري وحقوقه وتحدياته لإحداث التوازن بين متطلباته والواجبات عليه، وليكون قطاعاً ثالثاً شريكاً في عمليات التنمية المستدامة الشاملة.

- **وإلى الجهات الحكومية المعنية بالعالم العربي والإسلامي:** لتمكين هذا القطاع في نيل حقوقه المعنوية والمادية ليكون قطاعاً تنموياً فاعلاً، وهو ما يُعزِّز قيامه بواجباته الرعوية والتنموية.

- **وإلى القطاع الخاص وسادته:** في الاستجابة لتشريعات الإسلام مع النظر إلى مخرجات أموال السابقين من سلف الأمة، لغرس الأمل وبناء قيم العمل، وللتحفيز في استعادة حضارية أمة الإسلام.

المقدمــة

تتضاعف مخرجات التنمية الفاعلة حينما يكون القطاع التطوعي شريكاً في معظم عملياتها، وحينما يكون هذا القطاع جزءاً أساسياً من المنظومة الإدارية للدولة، وهو ما تعمل به الدول المتقدمة، حيث التكامل بين قطاعاتها الثلاثة: القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص (التجاري) والقطاع الثالث المسمى (غير الحكومي) أو (غير الربحي) أو (الخيري) أو (التطوعي)، باختلاف فيما بين الدول في الأسماء والتسميات لهذا القطاع التطوعي.

ويبرز **التلازم** بين التنمية **وقطاع التطوع** في ظل الإدارة الحديثة للدولة –أية دولة– التي تعتمد هذا القطاع قطاعاً ثالثاً مستقلاً، لا سيما حينما أصبحت المنظمات غير الحكومية (NGOs) ظاهرةً عالمية وقطاعاً أساسياً مؤثراً في تنمية الدول، بل ربما تكون رهاناً سياسياً أو انتخابياً في نجاح بعض الحكومات أو أحزابها السياسية أو قادتها لدى بعض الدول. وأصبح هذا القطاع بأدواره التنموية القوية معياراً من معايير تقدم الأمم والمجتمعات، ومن مقاييس تمدنها وحضارتها وإنسانيتها، بدلاً من معيار دخل الفرد! ففي العالم الأول –كما يُسمى– يُشارك هذا القطاع في صناعة البرامج التنموية المستدامة داخل الدول نفسها، أو من خلال الدعم الحكومي لإسهاماتها الإنسانية الخارجية، وربما أصبحت التبرعات النقدية فقط لهذا القطاع في بعض الدول –كأمريكا– تفوق أحياناً ميزانيات دول بدفاعاتها العسكرية وجيوشها في دول أخرى. كما أن مخصصات الضمان الاجتماعي فقط –في بعض السنوات– قد تفوق ميزانيات بعض القطاعات الحكومية العامة في الدول ذاتها –كألمانيا–، بل وأصبحت سمة تلك المجتمعات (مجتمعات أهلية أو خيرية أو مدنية) وصار العاملون الموظفون في القطاع التطوعي أو غير الربحي

في بعض الدول ربما يفوقون أعداد العاملين في القطاع الحكومي الرئيس، كما هو واقع العاملين في هذا القطاع غير الربحي وبين موظفي الإدارة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية كمثال، حيث يوظف القطاع غير الربحي ما يزيد عن (١١) مليون موظف بأمن وظيفي في هذا القطاع، إضافةً إلى أن المتطوعين في أعمال ومجالات هذا القطاع الحيوي يتجاوزون (٩٠) مليوناً من المتطوعين في أمريكا وحدها، وتبرعاتٍ نقدية وصلت إلى (٤٢٧,٧١) مليار دولار حسب تقارير عام ٢٠١٨م ليشكل هذا القطاع إسهامات تنموية كبيرة، ومشهودة في توظيف حوالي ١٢٪ من وظائف الدولة، كما ورد في تقارير العطاء الأمريكي، ومنه تقرير (GIVING USA 2019)، ويعني تقرير العطاء.

والقطاع التطوعي أو الخيري[١] بمفهومه الشامل أصبح من قيم وثقافات وتقاليد معظم الأمم وسياسات كثيرٍ من الدول والحكومات، حيث هو القطاع الحاضر في معظم مجالات الحياة، وصاحب المعروف على الأفراد والأسر والمجتمعات والدول والحكومات؛ فهو قطاع الإحسان على الفقير المحتاج، وصاحب المعروف على الغني ذي الإحسان، وهو جسر السلام والمحبة حينما تنقطع الوشائج بين الحكومات والدول. فالعمل الخيري بمتطوعيه وبرامجه هو المندوب الحاضر في الداخل، كما أنه سفير التسامح والرحمة في الخارج حيث لا سفارات. وهو جسر التواصل الثقافي ومُعزِّز الحوارات بين الأمم والشعوب والحضارات، كيف وهو مرتبط بالعقائد والأديان في كل مكان وزمان! كما هو وثيق الصلة بالعلاقات والسياسات الحكومية والاستراتيجيات للدول، وقد أصبح العطاء والتبرع في معظم المجتمعات الغربية والشرقية مانحاً لحُسن السيرة والسلوك لكثيرٍ من الفنانين والرياضيين والمشاهير والبنوك وبعض سادة المال والأعمال!

(١) تم توضيح الفرق بين التطوعي والخيري في الفصل الأول من الكتاب، تحت عنوان: مصطلحات ومفاهيم.

ويمثِّلُ العمل التطوُّعيُّ الخيريُّ رافداً أساسيّاً للتنميةِ الشاملة والمستدامة، بل إنه يعكسُ مدى وعيِ المواطنِ لدورِه في الشراكة بنهضة بلادِه ورفعتِها؛ لذا تحرصُ بعض الدُّولُ المتقدِّمة على إدراج العملِ التطوُّعيِّ كعلم يدرَّسُ في المدارسِ والمعاهد والجامعات والأكاديميات والدورات التدريبية خدمةً للمجتمع ولمنظَّماتِ القطاع التطوعي، بل وطرح مفاهيمه وأهدافه ومجالاتِه في العديد من الوسائل والإصداراتِ، سواءٌ كانت مناهج علمية أم إعلاماً أم دورياتٍ بحثية أم رسائل علمية.

والتعبير عن هذا القطاع بقطاعٍ ثالث، أو قطاعٍ مستقل، أو قطاعٍ غير حكومي لا يعني خروجه عن كونه قطاعاً من قطاعات الدولة؛ وهو بهذا لا يخرج عن الحق السيادي للدولة -أية دولة- حيث لها حق الولاية عليه دعماً وإشرافاً وحماية، لكنه ليس من قطاعات الحكومة؛ لأن له شخصيته الاعتبارية وإدارته الذاتية ومرجعيته القضائية حسب قيم الإسلام ووفق الإدارة الحديثة. ولهذا فإن الحكومات الشمولية كالشيوعية رفضته إلى حدٍّ معين، حينما جرَّمت وجوده القوي، أو أضعفت حريته كقطاع مؤثر وفعَّال. كما أن الحكومات الرأسمالية شجعته؛ ليكبح جماح القطاع الربحي وَجَشَعه كمضاد حيوي علاجي لمشكلات الاقتصاد النفعي الأناني -حسب وصف بعض خبراء الاقتصاد والتنمية-، وليساند القطاع الحكومي برسالته وإمكاناته، وليسد جوانب العجز والتقصير في الخدمات، ولتتكامل به قطاعات الدولة بمنظومةٍ واحدة وسيادة بين القطاعات متوازنة.

❋❋❋

والقطاع التطوعي الخيري في الإسلام يُعزِّز عناصر التنمية سواءً التنمية البشرية أم المادية، حيث هو التطوع، وهو المسجد برسالته التنموية الكبيرة الشاملة، وهو المدرسة التربوية الحكومية وغير الحكومية بأنشطتها التطوعية، وبتعليمها

وبرامجها، وكذلك هو المؤسسة الخيرية والجمعية التطوعية، وهو المركز العلمي والمعرفي والإعلامي الهادف، وهو المنتدى الثقافي والترفيهي والرياضي، وهو المستشفى والكلية والجامعة غير الهادفة للربح، وهو صروح العلم والمعرفة، ومصانع الإبداع والابتكار في صنوف التنمية البشرية. وهو مع هذا كله قطاع البر والإحسان والخير والدعوة والعطاء.

وبهذا الاعتبار وهذه المكانة فهو قطاع التنمية للإنسان وبالإنسان وفيه، وكما أنه القطاع الرعوي في الإغاثة بالزكاة والصدقات والكفارات، فهو القطاع التنموي الذي يقوم بالحقوق ويلبي الاحتياجات بأوقافه المستدامة واستثماراته، وهو بهذا المفهوم القطاع الذي يكبح تَغَوُّل[1] القطاع الحكومي، لكنه يسد نقص خدماته، ويعالج ربحية القطاع التجاري غير المحدودة، ليكون التكامل والتوازن بين واجب الأغنياء وبين حقوق الفقراء والمحتاجين، وهو بهذا وما يُماثله عبادة لله وطاعة لرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث هذا القطاع هو القلب النابض والعمل الدؤوب لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة. ولهذا فإن هذا القطاع وتنميته المجتمعية يُعدُّ جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الإسلامية.

والقطاع التطوعي الخيري لدى المسلمين في عصور نهضتهم يُعدُّ جهة معنيةٌ بالإنسان وحقوقه الروحية والمادية، بل وحقوقه الاجتماعية والثقافية، وذلك حينما كان هذا القطاع بأوقافه التنموية عبر التاريخ الإسلامي يتمتع بشخصيته الاعتبارية واستقلاليته الإدارية والمالية، ولهذا كان صانعاً لحضارة المسلمين، بل ومصدِّراً لها.

وقطاع التطوع في ظل الدول المدنية الحديثة ومجتمعاتها يُعدُّ قطاعاً ثالثاً مستقلاً شريكاً في عمليات التنمية، بل هو المعني في حالات كثيرة من دول العالم

(١) المقصود بالتغول: الهيمنة الواسعة غير المنطقية لمؤسسات القطاع الحكومي أو للاقتصاد وشركاته، وأثَرُ هذه الهيمنة في تعزيز البيروقراطية وعدم حرية قطاع التطوع وضَعف شراكته التنموية.

المتقدم مادياً بالرقابة على مؤسسات القطاع الحكومي والشفافية المالية وحماية المال العام والحقوق والاحتساب على الفساد. وهو بهذا يُحقق العدالة بين الشعوب وبين الحكومات، والتوازن بين طغيان الثراء وحاجة الفقراء، حيث يعمل بكل جوانب تنمية الإنسان والشراكة في تنمية البلدان. وبهذا الاعتبار للقطاع فإنه يُعدُّ من صمَّامات الأمان التي تُجسِّد تعاون الحاكم والمحكوم، وتُسهم في نزع الاحتقان الشعبي بين الحكومات والشعوب كلما كانت للشعوب قوة واعتبار، كما هو واقع هذا القطاع في إندونيسيا على سبيل المثال، ففي مدخلات مؤسسات هذا القطاع ومخرجاته يتحقق كثير من حالات الأمن والأمان من القلاقل والفتن والاضطرابات، بل إن هذا القطاع عامل وحدة وتوازن وشراكة مجتمعية بين الجمعيات من جهة وأطياف المجتمعات المتنوعة بأعراقها وأديانها من جهةٍ أخرى، وذلك في أحيان كثيرة، وهو قطاعٌ لا يستطيع العمل بمفرده بعيداً عن دعم القطاع الحكومي والتجاري، وليس هو الحل السحري لمعالجة مشكلات التنمية لوحده، كما أنه ليس المُنقذ لوحده من نماذج التنمية الفاشلة في بعض دول العالم، فهو قطاعٌ يتكامل في أهدافه وأدواره التنموية مع القطاعات الأخرى للدولة.

والإشادة بهذا القطاع وأدواره الكبرى الناجحة والمنتظرة لا تعني الذم أو الانتقاص لغيره من القطاعات الأخرى! حيث الإشادة لا تعني تجاهل القطاع التجاري ودعمه المالي والمعنوي ومساندته وإسهاماته المباركة التي تُعالج مخاطر التنمية وتحديات العولمة، كما لا تعني عدم أهمية القطاع الحكومي، فدعم الحكومات المعنوي والاعتباري والمادي يُعدُّ أساساً مهماً في شراكة الاقتصاد الاجتماعي الرعوي والتنموي ونجاحها.

ومادام هذا القطاع بهذه المكانة في معظم الحضارات القديمة والمعاصرة فإن تساؤلات متعددة ترد حول أهمية إعادة موقعه في المنظومة الإدارية للدول التي تفتقده كقطاع ثالث شريك.

فهل يتحقق الأمل -بعد الله- في المؤسسات المانحة والهيئات المعنية، والجمعيات الخيرية ذاتها في الاهتمام بالجانب التأصيلي العلمي لهذا القطاع لدعمه وتثبيت وجوده وقُوَّته؟ وما هو الدور المطلوب من الجهات العليا العلمية المعنية بالأبحاث كالجامعات والكليات والأكاديميات المتخصصة، ومراكز الدراسات والأبحاث في تلبية حقوق القطاع العلمية؟

وكيف يكون تفعيل دور هذا القطاع بالمبادرات البحثية لتقويته وحمايته بالدراسات والأبحاث وتأصيل علومه لتعزيز إسهامه في نهضة المجتمعات الإسلامية وتنمية دولها؟

ثم هل يمكن إعادة التطبيع لهذا القطاع عند الشعوب والحكومات المسلمة بقوة، من خلال الوسائل التعليمية والإعلامية؟ وهل حضور هذا القطاع في ضمير الأمة ضمن علومها ومعارفها ومناهجها التربوية وحقوقها يحول دون تهميشه؟ وهل هذا الحضور مما يُعزِّز جوانب التطبيق والممارسة الميدانية والتمكين له بكامل حقوقه؟[1] وهل تطبيع القطاع يخدم تقوية دوره المنتظر في شراكته مع المنظومة التنموية العالمية؟

وكيف تكون تقوية دوره في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والخصخصة؟ وهل تكون الشراكة الحقيقية لهذا القطاع مع القطاعات التنموية الأخرى للدولة هي الحل الأمثل والبديل الآمن عن مخاطر التنمية بشركات العولمة؟ تساؤلات تطرحها تحديات الواقع. ولعل في رسالة الكتاب وموضوعاته ما يُجيب عنها أو عن أبرزها!

❋❋❋

(١) انظر عن مصطلح التمكين الفصل الأول.

ومع كل هذه الأهمية لقطاع التطوع، وهذا الارتباط والتلازم بين التنمية من جهة وبين هذا القطاع الحيوي الكبير من جهة أخرى -كما سيأتي- فإن العمل الخيري الإسلامي المعني بداخل الدول أو خارجها يواجه **حروباً وتحديات صعبة** ويُراد له أن ينحسر في مواطنه ويتقزَّم في ساحاته الإسلامية الواسعة، في ظل مزاعم دعم الإرهاب، بل تكاد تكون بعض الإجراءات أو التشريعات المالية لدى كثيرٍ من الدول الإسلامية حروباً سياسية واقتصادية تُوجَّه ضده. ومن التحديات محاولات اختزال بعض مسمياته أو مفاهيمه، أو مصادرة بعض مصطلحاته الخيرية الدافعة بالرغم من مكانته التشريعية والحقوقية والتاريخية، وهي حروب وصدمات مفتعلة، ولهذا فهي بأهدافها أو مآلاتها من الحروب الأيديولوجية المعاصرة الأشد فتكاً، حيث هي ما يُصادر أهمية هذا القطاع التنموية، ويُقلل من ضرورته المجتمعية، وقد أشار إلى بعض هذه الحروب وزير الخارجية الأمريكي السابق (كولن باول) بقوله: «أحياناً قد تكون الحرب عملاً عسكرياً، لكنها من الممكن أن تكون عملاً اقتصادياً أو دبلوماسياً ومالياً أيضاً»[(١)].

ويؤكد حقيقة الأهداف السياسية لهذه الحرب المفتعلة؛ أن أي دعوى قضائية على المؤسسات الخيرية الإسلامية في داخل أمريكا أو خارجها لم تنجح في الإدانة حتى كتابة هذه المقدمة، كما أن التقارير الرسمية الصادرة من الإدارات واللجان المعنية لم تستطع إثبات المزاعم والدعاوى[(٢)]، بل إن ما ثبت هو البراءة لكثيرٍ من الجمعيات والمؤسسات والأفراد، وحقيقة الأمر: أنها حملات إعلامية متصاعدة مصحوبة بالتخويف من الإسلام ومؤسساته في أحيانٍ كثيرة مما يسمى:

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ١٤٢٢/٦/٢٩هـ الموافق (٢٠٠١/٩/١٧م).

(٢) انظر عن هذا الموضوع: محمد السلومي، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب، ط١، الرياض: مجلة البيان، ١٤٢٨هـ، الفصل الثالث.

إسلاموفوبيا، لا سيما بعد أن أصبحت مؤسسات هذا القطاع وجمعياته الإسلامية ذات أثر مشهود.

وحيث يصعب فصل العمل التطوعي الخيري في الدول الإسلامية عن دينها ودوافعه في العطاء والإحسان، فهذا التلازم بين الدين ومؤسسات التطوع الإسلامي جَعَلَ هذا القطاع مرتبطاً بالمعطيات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية، حيث لا يمكن عزله عن الواقع العالمي بسياساته النفعية، ولهذا جاءت -كمثال- الإسهامات العلمية لبعض المراكز الدولية المعنية بالدراسات السياسية والاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل (معهد دراسات السياسات - جامعة جونز هوبكنز) المعني بالدراسات الأكاديمية والتأصيل العلمي الغربي والعالمي للعمل الخيري ومحاولات بلورة مفاهيمه على مستوى التقصي العالمي وجمع المعلومات عن دول العالم.

وربما أن الحملات السياسية والإعلامية المعادية لهذا القطاع تُعدُّ دليلاً على أنها نوع من الحرب الأيديولوجية الحديثة، حيث أنها لم تُفرِّق بين المؤسسات والجمعيات بشتى أنواعها وأهدافها سواءً المعنية بداخل أوطانها أم خارجها!! فالكل أصبح بعد أحداث سبتمبر الشهيرة ٢٠٠١م في قفص الاتهام، وجميع مؤسسات هذا القطاع تخضع لكل الإجراءات الإدارية والمالية البيروقراطية المعيقة!

والحقيقة أن توقيت صدور هذا الكتاب جاء في فترة تاريخية عصيبة يعيشها عالم اليوم، حيث فَشَلُ المنظمات الدولية في تحقيق العدالة الأممية والاجتماعية، وعجز المعنية منها بالسلام الدولي أو ضعف أدائها لأهدافها المعلنة كالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وحقوق الانسان! مع تزايد مؤشرات تفكك معظم الدول أو ضعفها أو ضعف سيادتها بما في ذلك الدول الكبرى، وما سيصحب هذا

من صراعات وحروب تتصاعد ونوازل اقتصادية وقيمية تتفاقم على الاقتصاد الاجتماعي ومؤسساته وجمعياته -كما سيرد في ثنايا الكتاب عامة والفصل الأول والثالث والرابع والسابع بصورةٍ خاصة. ومن أبرزها -كما سبق- استمرار تحديات مزاعم الإرهاب وتمويله على مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي عالمياً وإقليمياً ومحلياً؛ حيث حرصت الحملة العالمية بقيادة أمريكا وتحت اسم (حرب الإرهاب) على إضعاف دور هذا القطاع الرعوي والتنموي في البلدان الإسلامية، وانتهاك حقوق الإنسان الغني والفقير على حدٍّ سواء، ومصادرة حقوق المانح والمستفيد بتقييد حرية هذا القطاع واستقلاليته، بل تعدى ذلك إلى انتهاك حقوق الدول؛ وذلك بفرض مجموعة من القوانين المالية والإدارية -على مستوى دول العالم الإسلامي خاصة- وهي التي تُعيق ولا تطلق، وتُعسِّر ولا تُيسر، وتُقيد ولا تدعم تحت اسم (قوانين مكافحة الإرهاب أو تمويله) وما شابهها من قوانين جائرة بحق البشرية وحقوق الإنسان وكرامته، كشفتها نتائج هذه الحروب -ولا زالت- على هذا القطاع والمستفيدين منه. وخلاصتها أنها حرب بالإرهاب وليست حرباً على الإرهاب!

فهل أسباب هذه الحروب على مؤسسات القطاع الإسلامية أنها أصبحت لدى خصومها تُصنَّف دولياً بقوتها ونجاحها بأنها مسهم في إعادة المشروع الحضاري لريادة الأمة الإسلامية وسيادتها ونهضتها ووحدتها من جديد؟ وهل أصبحت برامجها كذلك مما يُعزِّزُ تثبيت هوية الأمة على المستويات المحلية والعالمية للدول، إضافةً إلى دورها المشهود في المد الإسلامي عالمياً؟ ثم هل هي بمشاريعها الناجحة ومنافستها في الأثر والتأثير تُشكِّل تواصلاً حضارياً وحوارياً مع الأمم والشعوب في أنحاء العالم؟ وربما هذا مما لا يريده الخصوم من المنافقين والمتعصبين من الغرب على حدٍّ سواء!

❋❋❋

والتنمية المقصودة في هذا الكتاب لا يتجاوز الحديث عن مدى ما فيها من **فُرص مأمولة وتحديات مشهودة** على المجتمعات والدول بقطاعها التطوعي. فالتنمية كما أنها تمنح مساحات مُثلى من الفرص فإنها -في الوقت ذاته- تُشكل أعباء ومصاعب كُبرى لكثير من الدول والمجتمعات، ولجمعيات القطاع التطوعي ومراكزه ومؤسساته بصفة خاصة، حيث غالباً ما تتلازم التنمية الاقتصادية مع رأسمالية السوق بسيطرتها القوية المتوحشة -حسب وصف بعض خبراء الاقتصاد عن أثرها الاجتماعي- بغض النظر عن إيجابيات هذه الرأسمالية في معظم دولها ومجتمعاتها، وحيث سلبياتها على دول أخرى نامية أو فقيرة تتضاعف فيها شرائح الفقراء وحالات الجهل والمرض، إضافةً إلى الأثر الكبير لهذه العولمة الرأسمالية على المجتمعات في جوانب العدالة الاجتماعية والصحة النفسية والحياة الأسرية، وعلى سيادة الحكومات وقوة الدول بإضعاف شرعيتها في أحيانٍ كثيرة، فتقاليد العولمة الاقتصادية كالخصخصة وأنظمتها وقوانينها الأجنبية المستوردة مما يُقلل أو يُضعف من قوة العلاقة بين الحكومات والشعوب بنسْفِها للعقد الاجتماعي بين الطرفين.

وتزداد هذه المخاطر بأن هذا الاقتصاد الرأسمالي المُعولم غالباً لا تصمد معه الكوارث الاقتصادية المحلية للدول، خاصةً عندما يكون سقوط بعض الشركات العالمية وتعثر كثير من بنوك الدول واقتصادها المتوقع حدوثه عام ٢٠٢٠م أو فيما بعده بما هو أضعاف كارثة عام ٢٠٠٨م، كما هي توقعات بعض خبراء الاقتصاد كرئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي.[١] وبالتالي ربما يحصل سقوط سيادة دول وحكومات، وفوضى اجتماعية، وارتباك اقتصادي وسياسي على مستوى بعض دول العالم القوي منه والضعيف، مما قد يتسبب في أعمال نهب وسلب عالمي للمتاجر ومخازن الغذاء في المستقبل القريب أو البعيد!

(١) انظر: مقال بعنوان: (استعدوا قبل فوات الأوان للأزمة الاقتصادية العالمية القادمة عام ٢٠٢٠)، صحيفة الرأي، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨م، الرابط التالي: https://bit.ly/2TfTntB

وتتأكد مخاطر هذا الاقتصاد المُعولم وما يرتبط به من تنمية حينما تختلط المفاهيم حول مدلولات التنمية ومآلاتها، فتتحول بعض الفرص ذاتها إلى تحديات، ولهذا تأتي أهمية تحرير مصطلحات التنمية ومفاهيمها، والحذر من مخاطر التنمية حسب النموذج الرأسمالي! وما يهم في هذا الكتاب خاصةً في موضوع التنمية وما يصحبها من رأسمالية معولمة هو في مناقشة آثارها السلبية على كثيرٍ من الطبقات الاجتماعية ومخاطرها تحديداً على قطاع التطوع بأعباء إضافية.

فالتنمية الحقيقية هي التي تخدم المجتمع كلَّه، بينما النمو الاقتصادي -غالباً- ما يكون خادماً أو نافعاً لقطاع معين من المجتمع؛ لتتضرر بقيته من تمكين المشاريع التجارية الكبرى خاصةً الأجنبية منها.

فهل التنمية حينما تكون مستوردة أو مُعولمة قسرية سوف تُساعد وتُؤهل في توليد الاقتصاد المُنتج والمُتجدد والمُتنوع الذي يُحرِّر الدول والأوطان من استرقاق الشركات عابرة الحدود ويُعزِّز من سيادة الدول بشعوبها؟ وهل هذه التنمية هي القادرة على توظيف كل الطاقات والمهارات وبيوت الخبرة والاستشارات من جميع فئات المجتمع لإسعاد الإنسان؟

ثم هل التنمية الصحيحة تكون بسيطرة شركات الرأسمالية التجارية؟ وهل التنمية المطلوبة هي التي تُحوِّل البلدان والأوطان والإنسان إلى سلع تجارية، وربما تكون لصالح شركاتٍ أجنبية؟ وهل هذه التنمية الناجحة تكون بتحقيق الوفرة المالية وتوفير سلع الاستهلاك وأدواتها؟ وهل هي النمو الاقتصادي الرأسمالي وإحلال التقنية محل الإنسان التي غالباً يصحبها ارتفاع نسبة البطالة! وعدم الانتاجية؟!

وهل هناك تلازم بين التنمية وبيع المؤسسات الخدمية فيما يُسمى بـ(الخصخصة)؟ وهل خصخصة القطاع التعليمي أو القطاع الصحي إلى شركات محلية أو أجنبية يُعدُّ خدمة للإنسان المواطن؟! أم هذا يدخل في تحويل الإنسان

إلى سلعة للبيع والشراء؟! وهل هذه التنمية المنشودة هي التي تعمل على استنفاد موارد الأجيال واستنزافها! لأجل هَوَس الاستهلاك والوفرة المالية الآنَية؟ وبالتالي فهل مخرجات واقع التنمية المُستوردة على مستوى تجربة العالم النامي ستكون ضَعْف التنمية المستدامة الشاملة أو غيابها أو تعطيلها؟ أم ستكون سبب قوتها وفعاليتها؟ أسئلةٌ تطرحها آراء بعض الباحثين في هذا الشأن، كما سوف يرد في عرض تجارب بعض الدول النامية مع هذه التنمية! وفي هذه التساؤلات ما يتطلب الإجابة، التي ربما تكون معظمها في ثنايا هذا الكتاب.

وفي المقابل فهل التنمية الحقيقية بشراكة قطاع التطوع تُوفِّر مناخاً أكبر في التعاون في مسؤوليات الدولة؟ لكون القطاع رافداً مُهماً من روافد التنمية المحلية، ولأنه جدير بأن يستوعب العقول الحرة والرأي المستقل والإبداع والابتكار والاعتماد على الذات! وهل هذه التنمية الحقيقية بهذا القطاع تُعزِّز أي مشروع قائم أو قادم للنهضة الحضارية والإصلاح للعالم العربي والإسلامي الذي يستصلح سيادته الوطنية؟ وبالتالي تتعزز العدالة والثقة والحقوق بين الحكومات والشعوب، مما ينعكس على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول. وربما هذا ما جعل التنمية لا تنفك عن مؤسسات القطاع التطوعي أو القطاع الثالث في الدول المتقدمة -كما سيأتي إيضاحه-.

❋❋❋

وحسبي أن هذا الكتاب **اشتمل بفصوله وموضوعاته** على دراسة امتزج فيها توصيف بعض ما في التاريخ المعاصر، وما فيه من ظُلم بحق العدالة جَرَّاء كثير من السياسات الاقتصادية العالمية بأثرها الاجتماعي، وَتَقَاطَع في هذا الكتاب النصح للقطاع التطوعي وللحكومات والدول مع بعض الفضح لرأسمالية الغرب وشركاته وأخطارها على التنمية والتنمية الاجتماعية خاصة. كما تضمن بعض

النقد الهادف لإصلاح موقع هذا القطاع وما يرتبط به. وفي الكتاب محاولة للجمع بين الوصف والتحليل وبين واقع هذا القطاع واستشراف مستقبله في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية، كما تضمن الكتاب بعض التشخيص للمناخ الإداري المعاصر وما فيه من نقاط قوةٍ وضعف، مع توصيف لطبيعة (مرحلة التنمية) بصدماتها المتنوعة وطرحٍ لبعض الحلول؛ للتخفيف من آثار المخاطر الحالية والمستقبلية على الدول بشراكة قطاعها التطوعي.

ومحور هذا الكتاب تنمية القطاع التطوعي والتنمية به، واستثمار هذه العولمة، مع إشكالياتها وتحدياتها التي تواجه مؤسسات وجمعيات هذا القطاع كغيره، والتي لا تقل عن تحديات مزاعم الإرهاب المستمرة، ومنها تحديات المصطلحات وما فيها من تعقيدات وتعديات، وحيث التنمية وما يصحبها من عوائق وصدمات. وفي الكتاب حديث عن تشريعات الإسلام وما فيها من قوة تُؤصِّل لهذا القطاع، وتوضِّح حقيقة التنمية المستقلة، وتكشف عمَّا في حضارية التاريخ الإسلامي من تجارب عبر عصوره المتعاقبة ومواقعه الحضارية المتنوعة.

وفي هذه التشريعات والتطبيقات ما يُسهم في العمل على تعزيز الثقة بأصالة هذا القطاع ومكانته؛ ليتحقق بهذا انتقال العمل الخيري من جمعيات ومؤسسات محدودة العدد، ضعيفة الإمكانات والشراكات إلى قطاع ثالث مستقل -كما هي أحد تسميات هذا القطاع-، وليتم تطوره من الرعوية المطلقة إلى الشراكة في معظم صنوف التنمية، وإلى مقاومة التحديات بأشكالها المتنوعة.

والكتابة عن تفاصيل هذا القطاع الحضاري التنموي ودوره المهم في المانعة المجتمعية أكبر من أن يعالجه هذا الكتاب بمفرده، لكن ممارسة الباحث لشيءٍ من التجربة الشخصية المتواضعة في العمل الميداني في بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية، سواءً ممن لها اهتمامات محلية أو عالمية، مما كشف عن افتقار هذا العمل

لجوانب مُعيَّنة ذات أهمية في العلم والمعرفة حول هذا القطاع! وكذلك كانت قراءاتي لبعض الكتابات العلمية عن هذا القطاع، مما أوجب الإسهام في إثراء هذا الموضوع المهم. ولعل ما في هذا الكتاب من جوانب علمية ومعرفية فيه إسهامٌ مع الباحثين والمهتمين في تعزيز هذا الطريق العلمي، وسن السنن الحسنة في دعم الأبحاث والدراسات بتوسع أكثر عن هذا القطاع البكر؛ فميدانه يتطلب الكثير من التأصيل ورصد التجارب، والحديث عنه وفيه متشعب كتشعباته الكبيرة والكثيرة.

وفي معظم فصول هذا الكتاب حرصتُ على تعزيز استنتاجاته وآرائه بالنقول والاستدلالات الكثيرة، ومن مصادر متخصصة باحثةٍ ومُطَّلِعة كخبراء غربيين أو باحثين مستقلين، خاصةً في موضوعات التنمية وعولمة الرأسمالية ونقد أثرها على الاقتصاد الاجتماعي؛ دفعاً لشبهة المؤامرة والكيد العالمي حول مخاطر هذه الرأسمالية وصدماتها، حينما تكون المصادر عنها عربيةً خالصة، حيث الكتابات الإصلاحية أو النقدية للتنمية كقضية غربية وافدة تتطلب هذه المنهجية في تحديد نوعية المصادر، وحول بعض النقولات والاستدلالات من مواقع الشبكة المعلوماتية (الإنترنت) تم في هذا الكتاب ذكر عناوين موضوعاتها، وتواريخ النشر، والرابط الإلكتروني، للاستغناء عن كتابة تاريخ وقت الزيارة للموقع وأخذ المعلومة.

والتحديات والنوازل التي تواجه هذا القطاع لا يمكن تجاوزها إلا بانتقاله من مرحلة تحديات الأحداث إلى الإسهام في صناعتها، كما هي لدى نظيرتها من المؤسسات الغربية. ولهذه الأهمية جاءت هذه الفصول مجتمعة في كتابٍ واحد. والتأصيل لهذا العمل يستحق أكثر من هذا القدر من الحجم والاهتمام. وفي موضوعات الكتاب ما يسع الاجتهاد فيها، فإن أصبت فهو توفيق من الله، وإن أخطأت فمن نفسي البشرية، ويبقى أن رأيي إذا كان مُجرداً من الدليل يُحتمل فيه الخطأ، ورأيُ غيري بالدليل يُحتمل منه الصواب أكثر.

❋❋❋

والأمل بعد الله أن يكون في فصول هذا الكتاب ما يُسهم في فتح آفاق ورؤى جديدة تجاه مؤسسات هذا القطاع لتفعيلها وتنشيطها؛ حتى تؤدي دورها الحقيقي في التنمية الشاملة، وتُسهم كذلك في حماية مجتمعات المسلمين من أخطار العولمة والتغريب وصدماتهما، ومعالجة آثار الصراعات والحروب، بل إن المأمول لهذا القطاع أن يُسهم حقيقةً في نهضة الشعوب والدول بدور حضاري كما كان في سابق التاريخ. ولعل في موضوعاته ما يفتح بعض الأبواب والنوافذ العلمية والعملية لخدمة هذا القطاع والعاملين فيه، فهم ثروة أخرى تستحق التنمية بكل مفاهيمها الإيجابية؛ لأنهم السفراء بلا سفارات، ولأنهم سعاة الخير ورواده لدى جميع الشعوب والمجتمعات.

وجاء هذا الكتاب في سبعة فصول متجانسة، حيث يتكامل بعضها مع بعض في رسم الصورة المأمولة عن هذا القطاع، وعن شراكته العملية في التنمية الحقيقية، وتنمية القطاع والتنمية به، مع واقع التحديات الحديثة والمتتابعة المتجددة.

ففي **(الفصل الأول)** محاولةٌ لتحرير بعض المصطلحات المتعلقة بهذا القطاع. وهي جزءٌ أساسي من الكتاب، حيث مناقشتها العلمية لارتباطها بمفاهيم كبيرة مؤثرة سلباً وإيجاباً على مسيرة هذا القطاع التنموي، وليس بغرض التعريف بها، أو بسبب ورودها في ثنايا الكتاب، حيث ذِكرُ كثير منها لأنها تُشكِّل مخاطر على مفاهيم هذا القطاع التطوعي. كما أن تحديات هذه المصطلحات تتجاوز أحياناً المفاهيم إلى العبث بأهداف القطاع ووسائله التعبدية، سواءً من خلال تكريس بعض المصطلحات وتطبيعها! أم بفرض مفاهيم اقتصادية بحتة للعطاء والإحسان! وهو ما يستوجب التحرير للمصطلحات خاصة الوافدة منها. وفي هذ الفصل وردت

الكتابة عن ملامح هذا القطاع الرئيسة؛ ليكون قطاعاً مُستقلاً مُمَكَّناً يُعِّزز الهويات للإنسان والأوطان ويقوي السيادة للدول.

وفي **(الفصل الثاني)** حديث عن ماهية التنمية ومفاهيمها وأبرز عناصرها، حيث التنمية البشرية، ثم عن أدوار قطاع التطوع والتنمية به، ومتطلبات هذا القطاع ومطالبه، ودوره في الجانب الرعوي والتنموي في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية بعرضٍ عن تطور هذا القطاع من خلال الأجيال الثلاثة الدولية التي مَرَّ بها، مع عرضٍ لبعض النماذج العالمية عن دور هذا القطاع في التنمية، كما في كينيا والنمور الآسيوية والنموذج الإندونيسي عموماً. فتجارب الدول الفقيرة كما هي الدول الغنية ثريةٌ في الاقتباس منها؛ حفزاً للهمم وتوجيهاً للاستفادة من وسائل وبرامج وتجارب الآخرين من الأمم والدول المتقدمة والنامية في إدارة هذا القطاع.

وفي **(الفصل الثالث)** حديث عن سمات مرحلة التنمية وصدماتها المتنوعة، خاصةً ما يتعلق بتحديات التنمية وما يرتبط بها من عولمة، ولأهمية الإقناع العلمي للقراء حول جسامة المخاطر تم إفراد موضوع عن بعض مصادر القراءة حول التنمية وصدماتها، خاصةً حينما تكون مستورَدَة عابرةً للحدود مع شركات العولمة الدولية. وتتضاعف المصاعب حينما تتحول التنمية إلى عقيدة أو أيديولوجيا لدى بعض الدول، وما يترتب على هذا من أخطار ما يسمى التغيير الديموغرافي (السكاني).

وفي **(الفصل الرابع)** حديث عن تحديات القطاع بلا حدود، ومنها: تدخلات المنظمات الدولية في حقوق العُمَّال الاقتصادية، وربما السياسية فيما بعد، ومنها تحديات البنك والصندوق الدوليين على برامج التنمية بسياساتهما الاقتصادية المؤدلجة. وتزداد التحديات بما يُسمى استراتيجيات حروب الاقتصاد العسكرية، وصعوبات أخرى يفرضها واقع البنوك الرأسمالية -بالرغم من كثيرٍ من خدماتها

الإيجابية- لا سيما بعد عولمتها واندماجاتها القادمة. وللفرص مكانها في هذا الفصل خاصةً لقطاع التطوع سواءً مع تحديات التنمية وصدماتها أم مع تحديات البنوك ومخاطرها. وفي ختام هذا الفصل تبرز أهمية الكتابة عن دور القطاع التطوعي في معالجة هذه التحديات التنموية أو التخفيف منها قدر المستطاع.

وإذا كان لهذا الكتاب عمود فقري عن التحديات فإن من أبرز فقراته الفصل الثالث والرابع مع السابع من حيث أولوية الأهمية.

وفي **(الفصل الخامس)** حديث حول أبرز جوانب التأصيل الشرعي الإسلامي لمفهوم العمل الخيري التنموي من خلال قيمته واستدامته الواردة في التشريعات، وبعده الغيبي الإيماني، وبالتالي قوته وشراكته في بناء الأمة من خلال التطبيقات الحضارية، مع ذكر جوانب التعبد في الوسائل والمقاصد، وتوضيح مكانة هذا القطاع وشخصيته الاعتبارية والذمة المالية له، إضافةً إلى حقوق الإنسان في العطاء والعمل بين فروض العين وفروض الكفاية. وفي هذا الفصل إيجاز عن خصوصية الأمم وثقافاتها المتنوعة. مختتماً هذا الفصل بعرضٍ لبعض النماذج التطبيقية من عطاء الصحابة رضوان الله عليهم في العهد الإسلامي الأول، مع إشارة لأنموذج مختصر عن تطبيقات حضارية أخرى لدى المسلمين.

وفي **(الفصل السادس)** أبرز الأدوار التنموية للعمل التطوعي الإسلامي، ومنها دور التشريعات الإسلامية والدوافع، والوقف والزكاة، والاحتساب والتطوع، وبناء الإنسان وحقوق الحيوان والبيئة، ودور التنوع والشمول في قيم الإسلام حول دعم التنمية.

ولهذا فإن بعض فصول هذا الكتاب ربما لا تفي بالغرض أو بعضه للجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية العربية من غير الإسلامية للاختلاف في بعض الأهداف أو الوسائل.

كما عُني **(الفصل السابع)** بالتحولات التاريخية للأعمال التطوعية الخيرية للمسلمين من قطاعٍ تنموي رعوي إلى قطاعٍ قاصر ومقتصر على بعض الجوانب الرعوية، وهذه التحولات خاصةً ما يتعلق منها بالأوقاف المستدامة تُشكِّل مصاعب حول إعادة تمكين هذا القطاع، حيث تهميش دوره الحضاري في عصور الأمة المتأخرة، وحيث الضعف أو الإضعاف بانتقال إدارة الأوقاف من الأمة إلى بيروقراطية وزارات القطاعات الحكومية وهيئاتها ومؤسساتها، أو تأميمها في بعض الدول التي تبنت النهج الاشتراكي في الاقتصاد، مع الكتابة في هذا الفصل عن فُرص جديدة وآمالٍ متجددة لعودة هذا القطاع لمكانته الإدارية القوية والمستقلة، حيث بعض التجارب الناجحة تكشف عن فُرصٍ مستقبلية واعدة في بعض دول العالم العربي. ومن ذلك التجربة السعودية باختصار في عرض جوانب التفوق فيها وما فيها من عوائق وتحديات. وهو ما يفرض تدوين محددات القطاع الثالث عالمياً في هذا الفصل. وهو من الأمل المنشود للبلاد العربية والإسلامية عند الأخذ بهذه المحددات. وبالتالي مما يُوجب ويُحتم المعرفة عن مكانة هذا القطاع التطوعي من التشريع الإسلامي، وموقعه الإداري من الدولة في التطبيقات التاريخية الإسلامية عبر العصور المتعاقبة.

وفي ختام هذا الفصل كان إيراد أبرز نتائج البحث قبل الخاتمة. وربما كانت هذه النتيجة ذات أهمية أكثر من بين النتائج المهمة حول ما رأيته من أهمية إسهام قطاع التطوع في تجاوز بعض التحديات والعوائق. وهي رؤية مقترحة في ممانعة هذا القطاع ومبادراته العملية.

ثم جاءت **(خاتمة الكتاب)** لتعكس أبرز المخرجات من النتائج والتوصيات، من خلال أربعة محاور تَضمَّنَها الكتاب في فصوله السبعة.

وشكري لكل الإخوة الزملاء الذين راجعوا مسودات هذا الكتاب بمراحله المتعددة، ومنهم خبير اللغويات والمؤلفات الدكتور عمر بن صالح المالكي، والدكتور خالد بن عبدالله السريحي الخبير في البحوث والدراسات، والدكتور سليمان بن عبدالله العمير الخبير في المراجعات والاستدراكات، والأستاذ سالم آل خازم القحطاني من خبراء المؤسسات والجمعيات، والأستاذ الدكتور جمال أحمد بادي الخبير في تحكيم الأبحاث والرسائل العلمية، والدكتور رجا بن مناحي المرزوقي البُقمي الخبير الاقتصادي وفي الاقتصاد الاجتماعي تحديداً، والدكتور عبدالرحمن بن حمود الهذلول الخبير في المنظمات غير الربحية ودراساتها، والشيخ محمد بن عايض القرني الخبير اللغوي.

وتقديري الكبير لمن اقترح أن يكون عنوان هذا الكتاب **(صدمات التنمية وتحديات القطاع التطوعي)** قناعةً بأن مرحلة (التنمية المعولمة) تتصف بقوة الصدمات التي هي أقسى من التحديات. وهو اقتراح وجيه ومقدَّر. وأخص أسرتي كذلك بالشكر والدعاء ممن وفَّروا لي أجواء الكتابة والتأليف. ودعائي لكل عاملٍ ومحبٍ لهذا القطاع ومؤازرٍ له. وأسأل الله الإخلاص والتوفيق والسداد والعون منه وحده والرشاد، وأن يجعل هذه البحوث والدراسات المتواضعة سُنَّة حسنة يُتبعها غيري بأحسن مما عندي، كما أسأله أن يتقبلها صدقة جارية وعلماً يُنتفع به في الحياة وبعد الممات لي ولوالديَّ -رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ- اللذين علَّماني فعل الخيرات وحب كسب الحسنات.

وحمداً لله على ذلك، فهو المحمود على نعمه العظيمة الظاهرة والباطنة،

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

١٤٤١/٤/٤هـ

الفصل الثالث

تحديات التنمية وأيديولوجياتها

"إن نموذج التنمية الذي يَتَّبعه العالم واحد. ومن هنا تماثلت

نتائجه، ضحايا في كل مكان، آلاف وآلاف من البشر...

تطاردهم وتطردهم المشروعات الكبرى"

ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل

تقديم فخري لبيب

من سمات مرحلة التنمية

من سمات هذه المرحلة الزمنية تزايد حالات الحروب والصراعات، مع تضاعف التحديات والصعوبات حول توفير الموارد المالية وإنفاقها على هذه الحالات. وتتأكد هذه التحديات بحق الدول النامية ومجتمعات الثقافات المغلوبة. كما أن طبيعة هذا القرن الجديد (الواحد والعشرين) تتسم بتسارع الأحداث، وبالمتغيرات الفكرية المتناقضة، وقوة المنافسات الثقافية والحضارية، وسطوة التغولات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات المحلية للدول باسم التنمية، مصحوبةً بثورات التقنية وصدماتها الحضارية وتحديات استثمارها، ومحاولات السيطرة على الدول والحكومات من خلال هيمنة الشركات الرأسمالية وبنوكها الاندماجية الدولية.

ويضاف إلى سمات هذه المرحلة الضَعف المتوقع للاقتصاديات المحلية للدول النامية بنضوب بعض الموارد الظاهرة باستنزافها أو ضعفها، أو تدني أثمانها كالبترول والغاز والثروات الطبيعة؛ بسبب الإسراف في إخراجها، وربما بوجود البدائل المنافسة عالمياً لها. كما أن التقنية بتطوراتها المذهلة والقادمة بفرصها وسلبياتها معاً سوف تُشكِّل تحديات كبرى للمجتمعات والدول، لا سيما مع ما يصحب هذه التقنية من الاستغناء عن اليد العاملة والزيادة في معدلات البطالة. إضافةً إلى الحروب الإلكترونية على الدول وأنظمتها، واختراق مؤسساتها الحكومية، وربما تَتَضَاعف حالات التعدي على حقوقها وقوانينها. فالتقنية الحديثة المستقبلية وما فيها من تسويق نمط الحياة الرأسمالية الغربية في ظل العولمة سوف تفرض عالماً جديداً مختلفاً من القيم الاجتماعية والاقتصادية، كالتعاطي مع النظم الاقتصادية العالمية الحديثة، وما تحمله من برامج الخصخصة، وتطور وسائل العلم والمعرفة في دول العالم الأول، وبالتالي اتساع الفجوات العلمية والمعرفية بين دول العالم عامة، بل وبين أفراد وطبقات مجتمعاتها الداخلية.

كما أن من سمات المرحلة تحديات الحروب والسلام، خاصةً مع الكيان الصهيوني، وما في الحرب أو السلام المزعوم من معطيات مُربِكة للدول والمجتمعات في حياتها السياسة والاقتصادية، ومن جوانب مؤثرة على التربية والتعليم والقيم. ويصحب هذا وذاك تحديات ليبرالية الاقتصاد وما يسمى الليبرالية الحديثة. وكلها مما سوف يُربك العملية التربوية لوظائف المنزل والمدرسة والجامعة والمسجد. وبالتالي فإن العلاقات الأسرية والاجتماعية وأنماط الحياة الطبيعية للأفراد والمجتمعات سوف تتأثر بصورةٍ ربما تكون كارثية إذا لم يتم استثمار مستجدات المرحلة وإيجابياتها وفرصها في توجيه العقول والسلوك للأفراد والمجتمعات.

ومن يقرأ عن وسائل الغرب واستراتيجياته في الاستحواذ الاقتصادي وسرقة موارد شعوب الأرض النامية وثرواتها والسيطرة على دولها بوسائل غير أخلاقية تتأكد لديه أن الرأسمالية الغربية متوحشةً فعلاً في التهام اقتصاديات الآخرين وتجفيف مواردهم، وهو التعبير الذي يتلازم مع معظم كتابات وكُتب الناقدين لهذه الرأسمالية التي تقود العالم إلى فساد بيئي وكوارث اقتصادية مُحَقَّقَة وظلم اجتماعي متزايد. وقد بدأت نتائج هذه الرأسمالية بالفعل بالتلوث البيئي وما يُسمى بثقب الأوزن والتغيُّر المناخي العالمي. كما هي المؤتمرات العالمية عن هذه القضايا، إضافةً إلى انتشار أمراض جديدة، لا سيما مع حالات التدخل في الهندسة الجينية للنباتات والعبث بالجينات الوراثية للإنسان والحيوان، وما في هذا من التلاعب الصناعي بنوعية أكل الماشية والإنسان، بل وتحويل بعض العلوم والمعارف إلى أسلحة فتاكةٍ ضد الشعوب. كما أن تصدير التنمية الغربية انتهت نتائجها مع بعض الدول والشعوب بإفقارها![1] والمهم في هذا أثر هذه الرأسمالية في تقويض

(١) يُلحظ أن التعليم العالي عالمياً يواجه تحديات جديدة فيما يُسمى «ما بعد الزمن الطبيعي» و «ما بعد الحقيقة»، لا سيما مع ما يُسمى «تسليح الاقتصاد» و«تسليح الأنثروبولوجيا – علم الاجتماع» وغيرها من الأدوات الحديثة، لدرجة وُصفت مرحلة الرأسمالية والتنمية بالغموض والتعقيد والتناقضات، حتى قيل عن هذه المرحلة «إذا لم تكن متحيراً فأنت غير منتبه».

العدالة الاجتماعية وإرباك مؤسسات القطاع الخيري التطوعي بما هو فوق طاقته.

ويترتب على ما سبق إضعاف السيادة السياسية والاقتصادية للحكومات والدول أمام الحكومات الجديدة (حكومات الاقتصاد) أو (حكومات الشركات)، إضافةً إلى مخرجات هذا الواقع ونتائجه وما فيها من انتهاك لحقوق الشعوب الإنسانية.

ولهذا فقطاع التطوع في الدول ليس بمعزل عن هذا الواقع العالمي بمتغيراته السياسية والاقتصادية. وهذا ما سوف يضع تحديات جسيمة وصعوبات متنوعة باختلاف بين الدول بصورةٍ أكثر من أي وقتٍ مضى.

ويأتي هذا الفصل الثالث والرابع بعده للتأكيد على سلبيات رأسمالية الاقتصاد المؤثرة على التنمية المحلية للدول ومشاريعها، وعلى مستوى الحياة الاجتماعية وطبقاتها الوسطى والفقيرة، حيث تعظيم الأرباح بلا حدود وليس تحقيقها، وللتأكيد كذلك على مخاطر هذه التنمية الاقتصادية المرتبطة بالرأسمالية على مؤسسات وجمعيات القطاع التطوعي الخيري الحاضرة والمستقبلية في ظل اقتصادٍ لا يتصف بالرحمة والتسامح سواءً في الدول الغنية أم الفقيرة، بالرغم من جوانب العطاء فيه من بعض أرباب المال والأعمال من المحسنين ومؤسساتهم المانحة، والتي لا توازي حجم مخاطره الكبيرة وآثاره بعيدة المدى، وبالرغم من أن هذه الرأسمالية نجحت في تحفيز الاقتصاد العالمي، والتنمية فيه، وتنويع آليات سوقه وتقدمه الصناعي، وتطورات التقنية وثورات المعرفة، وتحقيق الرفاهية لطبقات اجتماعية ليست بالقليلة، إلا أن مقام الحديث هنا في هذا الكتاب هو عن آثار هذه الرأسمالية السلبية على الاقتصاد الاجتماعي، وليس عن إسهاماتها الإيجابية.

كما أن الاستدلال من بعض الكُتب الناقدة لهذه الرأسمالية الغربية في هذين الفصلين لم تكن من شخصيات فكرية مؤدلجة ضدها مثل نعوم تشومسكي

الموصوف باليساري الناقم على النظام الاقتصادي الأمريكي بقدر ما هي من خبراء في الاقتصاد الاجتماعي إلى حدٍّ كبير، وهو المهم هنا في موضوع هذا الكتاب؛ وذلك لتوخي الموضوعية والعلمية في آرائهم تجاه ما يؤثر سلباً على قطاع التطوع، ويُضاعف من مسؤولياته ويزيد من حالات التحدي تجاهه وتجاه مجتمعات الفقر والدول النامية.

وتتأكد أهمية المعرفة عن هذا التوحش التنموي الرأسمالي ومخاطره المستقبلية من خلال نظرةٍ سريعة حول طبيعة هذه الرأسمالية ووسائلها وعولمتها، ومن أسهم في تأصيل بعضها وهو أستاذ مدرسة شيكاغو **ميلتون فريدمان** (Milton Friedman)، والرجل يُوصف بعرَّاب الرأسمالية، فهو المرشد الكبير لحركتها غير المقيدة، وهو من استفاد من نظرية دونالد كاميرون (Donald Cameron) مخترع الصدمة النفسية الكهربائية في توجيه الإنسان من جديد دون إرثٍ تاريخي له! حينما استخدم فريدمان هذه النظرية في مجال الاقتصاد كمبدأ وعقيدة، عُرفت فيما بعد بعقيدة الصدمة، حيث يُمثل أبرز المدارس الاقتصادية، ويعود إليه -كثيراً- وضع نظام الاقتصاد المُعولم المعاصر السريع العجلة، الذي عَمِل مع أتباعه النافذين على مدى أكثر من ثلاثة عقود على تعزيز تلك الاستراتيجية، وتلقفت شبكة من الأدمغة المُفكِّرة اليمينية اقتراحات فريدمان لتعمل بها.[1]

وحول فريدمان تقول الكاتبة الكندية **نعومي كلاين** (Naomi Klein) مؤلفة كتاب (عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث) عنه وعن سبب تسمية كتابها بالصدمة أن فريدمان أفصح في إحدى أكثر كتاباته بلاغةً، عن جوهر الخطة التكتيكية الشافية والمُريبة للرأسمالية المعاصرة، وهي ما انتهى بي الأمر إلى اعتباره

(١) انظر: نعومي كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خورين، ط٢، بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠٠٩م، ص١٤، ١٦، ١٣.

"مبدأ الصدمة". وقد قال فريدمان في هذا الإطار: «وحدها الأزمة سواءً أكانت الواقعة! أم المنظورة [المنتظرة]، هي التي تُحدث التغيير الحقيقي. فعند حدوث الأزمة، تكون الإجراءات المُتّخذة منوطةً بالأفكار السائدة».[١]

واطلاعٌ يسير في هذا الكتاب المعني بالقراءة عن الصدمات -كأنموذج- يكشف بوضوح عن شيءٍ كبير من سمات المرحلة وتحدياتها لدرجة أن هذا الكتاب اُعتبر من أهم ما كُتب في الاقتصاد السياسي خلال العقود الأربعة الماضية. وقد استفتحت فيه الباحثة اليهودية من (سِفر التكوين ٦): «فسدت الأرض أمام الله وامتلأت الأرض ظلماً... فها أنا مهلكهم مع الأرض». وذلك للتدليل على فساد الرأسمالية ونفعية أقطابها في التعامل الظالم مع الإنسان وإفساد البيئة وهو ما يستحق عقاب الله.[٢]

والمسلم الحق يؤمن بقول الله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ (الروم:٤١).

وفي استفتاحية كتاب كلاين المُثير كذلك قالت المؤلفة: الصدم والترهيب عمليتان تستتبعان مخاوف ومخاطر ودماراً يتعذَّرُ على الشعوب بشكل عام. وعلى عناصر أو قطاعات محددة من المجتمع المُهدَّد، أو على قيادةٍ هذا المجتمع، أن تَفْقَهَها. وهي عقيدةٌ عسكرية اُستخدمت في حرب الولايات المتحدة على العراق، حيث أكثر من عشر سنوات من صدمة الحصار جعلته يطلب المُخلِّص الأمريكي بجيوشه وشركاته.[٣]

وفي الكتاب ما يفضح بجلاء عن كوارث سابقة ولاحقة تم إحداثها في إندونيسيا وتشيلي والأرجنتين والبرازيل، ثم روسيا وشرق آسيا، وصولاً إلى العراق،

(١) انظر: المرجع السابق، ص١٦.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص١١.
(٣) انظر: المرجع السابق، ص١١.

وفيه تشرح المؤلفة وتدلل على ما أسمتها سياسة (المعالجة بالصدمة)، وكيفية استغلال الكوارث والصدمات في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية خاطفة، لم يكن ليَسْمَح بها المواطنون في الأحوال الطبيعية. وباختصار فإن فكرة سياسة «المعالجة بالصدمة» تتم باستغلال السياسيين والشركات الرأسمالية لحالة الخوف الناتج عن الصدمات الاقتصادية أو الكوارث البيئية التي تتعرض لها البلدان، مثل الحروب أو الهجمات الإرهابية أو الانقلابات السياسية والعسكرية، وذلك بعمل صدمةٍ أخرى في فرض إجراءات اقتصادية مُخلِّصة للشعوب في ظاهرها، لكنها موجعة في حقيقتها، بل وإخضاع كل من يتجرأ على مقاومة هذه السياسات. وقد أطلق أستاذ شيكاغو ميلتون فريدمان على هذه الاستراتيجية الموجِعة (المعالجة بالصدمة الاقتصادية). وهكذا كلما فرضت الحكومات برامج كاسحة لما يُسمى تحرير السوق كان العلاج بالصدمة الشاملة والفورية. والصدمة هي الأسلوب الذي يتم اتباعه.[1]

والخلاصة أن تحديات مرحلة (التنمية والعولمة الرأسمالية) النفعية البراغماتية -كما توصف- تتم من خلال التدخلات السياسية والاقتصادية في الشؤون الداخلية للدول، وبصورة خاصة عن طريق البنك والصندوق الدوليان -كما سيأتي في الفصل الرابع-. وهذا التدخل يتم تحت أسماء معيّنة، منها إحداث التنمية وحرية الأسواق، والمعالجة والتصحيح لاقتصاديات الدول. وهي تحديات تكشف بوضوح أن القطاع التطوعي سوف يمر بأصعب مراحل تاريخه الحديث! خاصةً إذا لم يكن قوياً على مستوى الأحداث الضاغطة على المجتمعات والدول. وقراءةٌ عن هذه التحديات بتوصيف أبرز مخاطرها تكشف إلى حدٍّ كبير عن تشخيص المرحلة وما فيها من جناية بحق الأمم والشعوب، وبالتالي أهمية التعاطي الصحيح معها.

(١) انظر: المرجع السابق، ص٤٢، ١٧.

ومن هذه الخلاصة حول هذا الموضوع وما فيه من مقاومة وممانعة وهما من مهام قطاع التطوع، أن المسلمين يعتقدون بأن الدنيا دار عملٍ وفتنة وابتلاء وتمحيص: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾ (الملك:٢). وفي الوقت ذاته دار تنافس في الخيرات وعطاءٍ وتسامح بين المجتمعات. ويعتقد المسلم الحق كذلك بأن الأمور في هذا الكون تتم بتصريف العزيز الحميد الذي هو على كل شيء قدير: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ (الإنسان:٣٠). وأن كيد الكائدين ومكر الماكرين لا يخرج عن إرادة الله ومشيئته: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (الأنعام:١١٢). كما يعتقد المسلم كذلك أن من رحم المحنة قد توجد المنحة؛ لأن الأمور في هذه الحياة الدنيا تكون بالنهايات والمآلات، كما ورد في القرآن الكريم عن حقيقة الخير والشر: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور:١١)، وكما هو واضح في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾ (البقرة:٢١٦).

■ قراءات في بعض المصادر حول التنمية!

عند القراءة في كتب التنمية والكتابات عنها من المُتاح فقط -وهي بحر لا ساحل له- فإن الباحث والقارئ قد يُفاجأ بأن حجم وأعداد الكتب الناقدة لها ومخاطرها على المجتمعات المحتاجة لها ربما تفوق بكثير الكتب والمصادر التي كتبت عن التنمية عموماً، بل إن معظم كُتب التنمية فيها فصولٌ أو موضوعات نقدية لها بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، أو نقدٍ كبير لكثير من آلياتها وتطبيقاتها الجائرة، وفي أحيانٍ كثيرة لدوافعها وأهدافها غير الواضحة خاصةً في العالم النامي.

وترد تساؤلات كثيرة وكبيرة عن إمكانية التنمية للدول النامية مع هذا الاقتصاد العالمي النفعي الذي يتنافى مع حقائق بديهية ويتناقض مع أخرى طبيعية، بل ويتصادم

في أحيانٍ كثيرة مع سُنن هذا الكون وقوانينه. ومن هذه التساؤلات: ما مصير الحريات السياسية للحكومات والشعوب مع ما يُسمى حريات اقتصاد السوق واستبداد شركات العولمة عابرة الحدود؟ وهل هذا الاستبداد يتوافق مع الديمقراطية؟ وما حقيقة حقوق الإنسان في ظل نهب حقوقه وثرواته الآنية وموارده المستقبلية؟ وهل سياسات الاقتصاد الحر تكون بتحرير المال والأعمال من النظم والسياسيات الحكومية المحلية؟ أم أن انتقال المال والأعمال إلى اقتصاد الشركات عابرة الحدود وسيطرة الأسواق العالمية وقوانينها ومحاكمها هو ما يُحقق تحريرها؟

ومما يجمع هذه التساؤلات حول ما يُسمى (تحرير الاقتصاديات) المحلية للدول السؤال المتكرر: هل يعني هذا التحرير للأسواق أن يتحول هذا إلى رهن للبلدان لصالح الاقتصاديات العالمية واسترقاق شركاتها؟ أم أن تعايش الأضداد القسري وتغييب الوعي سمة رأسمالية القرن الواحد والعشرين؟

ومما يلفت نظر القارئ أن الكتب الأجنبية الناقدة للتنمية لا تقل عن الكتب والكتابات العربية، بل تزيد عليها بالنقد المؤصَّل. وأكثر من هذا أن بعض الكتابات عن هذا الموضوع صادرة من خبراء عاشوا حياتهم العملية مع البنك الدولي المعني بالتنمية! كما سوف يرد في الحديث عن كتاب (التنمية والقيم - مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي) على سبيل المثال. وفيه ما يؤكد على أهمية القيم عامةً، والقيم الدينية بشكلٍ خاص ضمن عمليات التنمية ومشاريعها.

واستعراضٌ يسيرٌ ومبسط لما ورد في بعض هذه الكتب عن تحفظاتها حول التنمية ومخاطرها يمكن أن يعطي القارئ تصوراً مبدئياً عن مصطلحها الذي زُفَّ قسْراً إلى ما يُسمى الدول النامية! ففي كتاب **(ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل)** تأليف **جيريمي سيبروك** أقام المؤلف كتابه في الأساس على شهادات الشهود من

أطراف العالم المختلفة. وتكاد تتماثل هذه الشهادات. وقال سيبروك في كتابه: إن طريق التنمية الغربي مهما كانت مزاياه فإنه قد جلب على الأقل مشكلتين عسيرتين؛ **المشكلة الأولى** هي: ازدياد الظلم الاجتماعي تفاقماً باتساع الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه. **والمشكلة الثانية** هي: الضرر الذى أصبح من غير الممكن إبطال أثر بعضه بالفعل والذي وقع على الموارد الأساسية للأرض، تلك الموارد التي تعتمد عليها كل أنظمة التنمية[١].

ويَتَّفق مُقدِّم ترجمة الكتاب فخري لبيب مع سيبروك حينما أَكَّدَ بأن نموذج التنمية الذي يَتَّبعه العالم واحد. ومن هنا تماثلت نتائجه، ضحايا في كل مكان، آلاف وآلاف من البشر، بدو ورعاة وأبناء قبائل وصيادو أسماك وساكنو غابات وفلاحون وعمال وفقراء الحضر، كل هؤلاء تُطاردهم وتطردهم المشروعات الكبرى، السدود والمشروعات الكهرومائية والمطارات والمدن السياحية والتقنية في الزراعة وارتفاع أسعار المدخلات وتزايد الآلية الصناعية، فكل هؤلاء يُطردون من مواطنهم ليُدفع بهم إلى الأحياء الحضرية المكتظة القذرة. وكان الناس يعيشون حياة تكافلية مع الغابة، يُشيِّدون منها منازلهم، ويعتمدون عليها في شؤون معاشهم. ولما قُطعت الغابات اقترض هؤلاء الناس من البنوك وغيرها ليعيشوا، ثم عجزوا عن السداد فدخلوا عبودية الرهن، الشقاء بديلاً عن الجوع، والشقاء ثمناً للبقاء، وأصبحوا عمَّالاً بدل أن كانوا فلاحين ومُلَّاكاً وسادة في أراضيهم ومزارعهم حسب قوله!

إن التنمية التي تؤدي إلى تسريح الناس من العمل واستنفاد موارد الأجيال ليست تنمية، إنها غباء قاتل، وإن تحطيم الاعتماد على الذات، وإحلال الاعتماد على ما يمكن أن تنتجه الآلة محلها قد تسبب في أنماط من البؤس بعيدة عن أدوات

(١) انظر: ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل، ترجمة فخري لبيب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠م، ص١٣.

القياس الاقتصادية الصحيحة.[١]

ويرى سيبروك أن تطبيق النموذج الرأسمالي يقتضي فرض (اقتصاد السوق) الذي يُجرِّد الناس من طرائق حياتهم التقليدية، كما يَصفه بالعنف الاقتصادي والتنموي؛ حيث البطالة والطرد من الوظائف والركود والمخدرات والجرائم. إنهم يدفعون الناس إلى السرقة والنصب. إن تطبيق هذا النموذج الرأسمالي جعل طريق (الاقتصاد النقدي) للأشياء هو كل شيء! والأشياء التنمية، لكن غير القابلة للتسويق بلا قيمة ولا وجود لها.[٢]

وهذا الرأي لهذا الباحث بالرغم من قوته وتصديق الواقع له فإنه يتعارض إلى حدٍّ معين مع من يرى أن التنمية الصناعية بعد الزراعية في متوسط حالها أدت إلى ارتفاع دخول الأفراد وتحسن المعيشة ودخول عالم الرفاهية، كما هو الحال في بعض دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وكوريا تحديداً.

كما أن كتاب **(دراسات في التنمية العربية – الواقع والآفاق)** لمجموعة من الباحثين ورد فيه ما يعالج مفهوم التنمية العربية تحديداً. ويستعرض عدداً من تجاربها في التطبيق؛ متلمساً عبر الممارسة آفاق هذه التنمية في ضوء التحولات العالمية الكبيرة التي شهدها العالم من أزمة الاقتصاد في المراكز الرأسمالية، وانهيار النموذج التنموي السوفياتي، وإخفاق مشاريع التنمية العربية على يد أنظمة التخطيط المركزي. كل هذا مما يُثير نقاشاً صاخباً حول استقلالية التنمية! أو تجاه دور القطاع العام في التنمية من جهة، وحول الخصخصة كمحور رئيس من محاور إعادة هيكلة الاقتصادات لاستئناف التنمية من جهة أخرى. وإشكالية هذا أن الصياغة للبرامج التنموية اتخذت أشكال توجيهات عامة، تم فرضها من قبل المؤسسات الدولية البنك

(١) انظر: المرجع السابق، ص٦-٧.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص٩.

الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول النامية ومن ضمنها البلدان العربية![1]

وإضافة إلى هنا فكتاب **(المساعدات المميتة: لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية أفريقيا؟)** من تأليف **دامبيسا مويو**، أثبتت المؤلفة فيه أنه خلال الأعوام الخمسين الماضية، تم إرسال مساعدات بقيمة تفوق تريليون دولار من الدول الغنية إلى أفريقيا لتمويل برامج التنمية! ثم تتساءل هل استطاعت هذه المساعدات تحسين مستوى معيشة الأفارقة؟ وتجيب الكاتبة عن سؤالها بكلاً. وتضيف أنه في الواقع لم يصبح الذين تلقوا تلك المساعدات في مختلف أنحاء القارة السمراء أفضل حالاً، بل تردّت أوضاعهم إلى أسوأ مما كانت عليه بكثير!

وتصف مؤلفة الكتاب أوضاع سياسة التنمية في أفريقيا، بل إنها بدون تردد تُعرّي واحدة من أكبر خرافات التنمية والمساعدات في العصر الحاضر! والخرافة أن مليارات الدولارات التي ترسلها الدول الغنية إلى الدول النامية في أفريقيا كمساعدات ساهمت في تخفيف الفقر وتعزيز النمو! وفي الحقيقة أن مستويات الفقر في تصاعد مستمر، كما أن معدلات النمو تتدهور باطراد، ولا يزال ملايين الأفارقة يعانون الفاقة حسب تعبيراتها! وتعرض هذه المؤلفة مقارنة صارخة بين الدول الأفريقية التي رفضت المساعدات وازدهرت بجهودها الذاتية!

كما تُوضِّح الباحثة كيف أن الاعتماد المفرط على المساعدات أوقع الدول النامية في فخ الاعتماد على المساعدات! والفساد، وعرقلة السوق بالتدخل الحكومي، ومزيد من الفقر، مما يجعل تلك الدول بحاجة إلى مزيد من المساعدات. وتُقدِّم المؤلفة خريطة طريق جديدة وجريئة لتمويل برامج التنمية في الدول الأشد فقراً في العالم، تتضمن تحقيق نمو اقتصادي، وتراجعٍ كبير في الفقر، دون الاعتماد على

(١) انظر: دراسات في التنمية العربية – الواقع والآفاق، تقديم سليمان الرياشي، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص٩.

المساعدات الدولية وخرافة التنمية المزيَّفة![1]

ويأتي كتاب **(ركل السُّلم بعيداً – استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثا)** من تأليف **ها-جون تشانج** الكوري الجنوبي، ليكشف فيه المؤلف بأدلة قوية وواضحة عن وجود رغبة كامنة لدى الدول الغنية المتقدمة لإخفاء أسرار نجاحها، ويهدف هذا الكتاب إلى تقديم مشهد شامل، ومختصر في الوقت ذاته عن السياسات والمؤسسات التي استخدمتها الدول المتقدمة حين كانت في مراحل نموها الأولى. وبمعنى آخر يطرح الكتاب تساؤلاً يقول: «كيف تمكنت الدول الغنية من أن تصبح غنية فعلاً؟».

وفي الكتاب ذاته تأتي الإجابة المختصرة على هذا السؤال! وهي أن الدول الغنية لم تصل إلى ما وصلت إليه فعلاً من خلال انتهاج السياسات وإقامة المؤسسات التي تُوصَى بها الدول النامية حالياً. وإذا كان الحال كذلك ألا يدفعنا هذا إلى الاعتقاد بأن الدول الغنية تستخدم توصياتها بشأن السياسات والمؤسسات الجيدة كوسيلة لإعاقة الدول النامية عن انتهاج السياسات والمؤسسات التي كانت هي تستخدمها من قبل لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ هذا هو السؤال الذي يأمل الكتاب الإجابة عليه!

ويختتم الكاتب مؤكداً أن من سياسات الدول المتقدمة أن تسعى جاهدة لعدم تحقيق الدول النامية التقدم الاقتصادي، من خلال الضغط عليها لاتباع سياسات تنموية غير ملائمة، والحرص على وجود مؤسسات شكلية فقط لا تقوم بدورٍ جوهري حقيقي![2]

---

(١) انظر: مقال تعريفي عن الكتاب بعنوان: (المساعدات المميتة.. لماذا تزداد الدول الأفريقية فقراً)، موقع مصر العربية، بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٨م، الربط التالي: https://bit.ly/2YbE0Ei

(٢) انظر: ركل السلم بعيداً – استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثاً، ترجمة سجيني دولارماني وعمر الرفاعي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م، ص١١-١٥.

كما أن كتاب **(السطو على العالم: التنمية الديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف)** من تأليف **شريف دلاور**، فيه كشفٌ عن سيطرة أيديولوجية اليمين المحافظ (النيوليبرالية)[١] على نهج التنمية المُصدَّرة إلى معظم دول العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية؛ وذلك لتبني أهل الفكر وأصحاب القرار في العالم وفي المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد لهذا النهج. وفي هذا المناخ تمكنت الشركات عابرة الحدود أن تسطو على منظومات أو مصادر الغذاء والطاقة والميديا والنشر والتمويل في العالم!

ويتناول كتاب السطو على العالم موضوعات العولمة وفقدانها الشرعية؛ نتيجة تحولها إلى مشروع يُرسِّخ هيمنة أمريكا، وسيطرة الشركات عابرة الحدود. كما يُركِّز الكتاب على حقيقة الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، وعقيدة الحرب الوقائية، والأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية.[٢]

ومن الكتب الكاشفة لأوهام التنمية كتاب **(تحديات التنمية: من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل)** تأليف **سيرج لاتوش**. وفيه ورد أن التنمية في الفترة الاخيرة تُجَمَّل بثياب جميلة، تتلاءم مع معايير المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن المنطق الاقتصادي بقي على حاله، ونموذج التنمية مطابقاً لآراء الليبرالية الجديدة والتقليدية.

والحالة هذه فإن الوضع التنموي يرتكز الى معتقدات تفترض إمكانية تأمين الرخاء المادي للجميع، في حين أن الحقائق تكشف بأن مثل هذه المعتقدات مُدمِّرة

(١) النيوليبرالية هي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

(٢) انظر بتصرف: السطو على العالم: التنمية الديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص٩-١٠

لدرجة لا يمكن أن تحتمل الأرض كوارثها. ويرى لاتوش بطريقة نقدية أن لا بد من إعادة النظر في مفاهيم التنمية المُصدَّرة للدول النامية! بنظرةٍ تُلغي المفاهيم الغربية وعولمة شركاتها!

وهو يرى أن هذه الدعوة للعودة إلى الوراء ليست مستحيلة، بل ممكنة بابتكار أشكال جديدة لتنمية بديلة، وتحديداً العودة الى التنمية الوطنية المحلية، بما يتلاءم مع متطلبات وتطلعات كل مجتمع دون وصاية دولية![1]

■ التوأمة بين التنمية والعولمة:

قَرَّبت العولمة[2] دول العالم إلى بعضها، كما اختصرت المسافات فيما بينها في التواصل بكل الوسائل، حتى أنها سوف تُضعف أكثر من أهمية الحدود الجغرافية والسياسية، وتُقلل من قيمة الانتماءات والولاءات للأوطان؛ لأنها عولمةٌ للثقافة والفكر والاقتصاد والاجتماع والعلاقات. وتتفاوت الكتابات عن العولمة ما بين مؤيدٍ لها يرى أن فيها تبادل منافع بين الأمم والدول، وكسراً للاحتكار الاقتصادي، وحريات سياسية واقتصادية وثقافية لدول العالم، وهو ما يُعدُّ الجانب الإيجابي لها، وبين مُعارضٍ للعولمة، بل كاشف لشيءٍ من حقيقتها بأنها لا تعدو أن تكون فرض سياسات الغالب وبرامجه الاقتصادية.

(١) انظر: مقال تعريفي عن الكتاب بعنوان: (تحديات التنمية؛ من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل)، صحيفة الجزيرة، العدد ١٩٩، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ، الرابط التالي:
http://www.al-jazirah.com/culture/21052007/tatb41.htm

(٢) **يقصد بالعولمة:** هو اتجاه تصالحي يـهدف لتوحيد الشعوب على مستوى العالم من خلال نظام واحد كمثلث بثلاثة أضلاع من الاقتصاد، والمعرفة، والتطور العلمي والتكنولوجي (الموسوعة العربية الشاملة). وتعريفاتها كثيرة بناءً على تنوع المدارس الفكرية وتعددها في زوايا النظر إليها. فالعولمة كما عبَّر عنها (جون كنيث جالبريت) ليست مفهوماً جديداً، لقد اخترعناها لنشر سياساتنا الاقتصادية في البلاد الأخرى (نهب الفقراء، ص٤١).

وتتلازم عولمة الاقتصاد والشركات مع التنمية في دول العالم الثالث أو النامي كما يُسمى، حيث التنمية المطروحة على الدول النامية مُعَوْلمة الإنتاج والتصدير، وتُشكِّل في بعض جوانبها أزمة في مآلاتها. فالتبعية بأشكالها المختلفة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاديات المحلية، وتكريس هذه التبعية للدول الأجنبية يؤدي في الغالب إلى تدخل المؤسسات الدولية بالسيادة السياسية. وهو واقع يتكرر في البلاد العربية والإسلامية.

فمثلاً كتاب **(العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)**، تأليف **باتر محمد علي وردم**، كَتَبَ فيه عن مخاطر علاقة سياسات العولمة الاقتصادية الرأسمالية مع التنمية المستدامة في العالم، وتأثيراتها على الغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب، ويقدم بالتفصيل وصفاً بلا رتوش للهوة التنموية والاقتصادية بين الشمال والجنوب التي صنعتها مؤسسات العولمة الاقتصادية، وبخاصة مؤسساتها الثلاث الكبيرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.[1] ويوضح فشل سياسات هذه العولمة في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، بل وترسيخ اتساعها وخدمة النخب الاقتصادية الرأسمالية في الشمال.

وفي الكتاب عن سمات الاقتصاد العالمي المبني على استنزاف الثروات الطبيعية، وبخاصة ثروات دول الجنوب لمصلحة الأقلية من سكان الشمال، وهي ما يؤثر على مخزون الموارد الطبيعية والتسبب بالكثير من الكوارث البيئية وتدمير هذه

(١) منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، تأسست عام ١٩٩٥م، مهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة العالمية بقدرٍ من اليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. وتضم منظمة التجارة العالمية ١٦٤ دولة عضو إضافةً إلى ٢٠ دولة مراقبة.

الموارد، وبالتالي حرمان أجيال المستقبل منها. ويحاول الكتاب الإجابة على سؤال جوهري، وهو مدى حتمية الصدام في المصالح والأولويات ما بين تحرير التجارة وما بين تشريعات حماية البيئة! وهل من الممكن الوصول إلى أنظمة تجارة حرة مستدامة بيئياً؟!

وفي الفصل ما قبل الأخير من الكتاب لمحة عن دور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات في العالم النامي، وسيطرتها على مجمل الاقتصاد العالمي ودول الجنوب خاصة، ومدى تأثيراتها السلبية على الأبعاد الاجتماعية والبيئية في الدول النامية، وعدم خضوعها للمساءلة ونفوذها السياسي والاقتصادي الكبير الذي يجعلها من أهم أصحاب القرار الاقتصادي العالمي، حيث هيمنة النخبة الاقتصادية الرأسمالية في دول الشمال على دول الجنوب.[1]

ومن مخاطر هذه التوأمة ما ورد في كتاب **(نهب الفقراء - الشركات عابرة القومية واستتراف موارد البلاد النامية)** تأليف **جون ميدلي**، وهو عن العولمة وتلازم التنمية معها خاصةً في البلاد التي تحتاج إلى التنمية الحقيقية، وتتضمن صفحات الكتاب تغطيةً لأنشطة الشركات عابرة القومية في البلاد النامية، وتتمثل هذه الأنشطة بالأساس في مجال الغذاء والزراعة والغابات وصيد الأسماك وإمدادات المياه والصحة والتعدين والتصنيع والطاقة والسياحة والعلاقات العامة، كما يرصد هذا الكتاب ما تتعرض له هذه الشركات من منظمات المجتمع المدني وغيرها من الهيئات الشعبية من أجل تغيير سلوكها، ويتحدث عن البدائل التي يمكن للشعوب الاعتماد عليها في مواجهة طغيان الشركات عابرة الحدود.

(١) انظر: مقال تعريفي عن الكتاب بعنوان: (العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، مركز الشمال لتنظيم المعرفة، موقع نوافذ الإسلام اليوم، بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤م، الرابط التالي: http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-96-4835.htm

وينقل المؤلف في كتابه وصف ديفيد كورتن عن هذه الشركات عابرة الأوطان والحدود بأنها: «أدوات لطغيان السوق الدولي المنتشر بطول البلدان وعرضها كالسرطان، وفيه تستوطن أكثر البلاد حيوية، كما تُدمِّر الأرزاق، وتُهجِّر ملايين الناس، وتُضعف المؤسسات الديمقراطية، وتَقتات على الحياة في سعيها الحثيث وراء الأموال».(١)

كما أن كتاب **(العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية)** من تأليف **محمد صلاح غازي**، يتناول فيه الباحث رصد كافة أشكال وإفرازات تصاعد موجة العولمة في تسعينيات القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مبيناً أثرها الضخم على الفقراء، فملايين الناس باتوا أسوأ حالاً في الوقت الراهن، مما كانوا عليه في الثمانينيات من القرن العشرين.

وذلك في الوقت الذي تساعد فيه حكومات العالم الرأسمالية تُجارها وشركاتها على فتح آفاق أرحب، كما تُوسِّع من الفجوة بين الأغنياء والفقراء.. وتزيد من انقسام العالم. ويشير المؤلف الى أن تقرير التجارة والتنمية الذي أصدرته منظمة (أونكتاد) يُبين بوضوح وجود أدلة متزايدة على أن التفاوت أصبح ملمحاً ثابتاً للاقتصاد العالمي. وبدلاً من المساعدة على دمج الشعوب، فإن أنشطة العولمة تزيد من الهوة بينها.(٢)

ويتأكد الكشف عن حقيقة التنمية المرتبطة بشركات العولمة بصورةٍ واضحة في

(١) انظر بتصرف: نهب الفقراء – الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م، ص١٣

(٢) انظر بتصرف: مقال تعريفي عن الكتاب بعنوان: (العولمة وتأثيراتها على الفقر والتنمية)، موقع البيان الإماراتية، بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٥م، الرابط التالي:
https://www.albayan.ae/books/from-arab-library/2015-05-29-1.2384175

كتاب (**عولمة الفقر**) من تأليف **ميشيل تشوسودوفسكي**، وفيه يتناول الكاتب السياسات الاقتصادية التي ظهرت على مستوى العالم منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين على يد المؤسسات المالية العالمية، وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليان، والتي أدت إلى شيوع حالة من الفقر وغياب القدرة لدى الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية، خاصةً التي نَفَّذَت الأجندة الإصلاحية التي توصي بها هذه المؤسسات!

ويعرض الكتاب الأسباب التي جعلت من الفقر ظاهرة عالمية، وبالرغم من أن الكتاب أُلِّف قبل نهاية القرن العشرين، فإنه وَضَع صورة تنبئية ثبتت صحتها بنهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين مع زيادة وتيرة حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، كما في جنوب شرق آسيا، وفي الغرب نفسه وقعت أكثر من أزمة كبرى في الغذاء والحبوب، وكذلك في مجال الطاقة والسلع الأساسية الأخرى!

ويوضِّح ميشيل كذلك في كتابه عن حالة الإفقار العالمية عن مخاطر التلازم بين التنمية والعولمة كاشفاً حالات الفقر التي ضربت الكثير من الاقتصاديات النامية، وانهارت بسببها النظم الإنتاجية في العالم النامي، وأدت إلى تصفية المؤسسات الوطنية، تحت مسمى الخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية للدولة، وفشل البرامج الصحية والتعليمية والخدمية عموماً، مع تراجع دور الدولة بسبب نصائح البنك الدولي وتوصيات صندوق النقد!

ومن بين الأسباب عن الفقر والإفقار التي ركَّز عليها الكتاب عدم العدالة في توزيع الثروة داخل الكثير من المجتمعات، حيث تسيطر فئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال والنفوذ السياسي على مقدرات الاقتصاد والمجتمع ككل، في مقابل أشكال مروِّعة للفقر تسود أكثر من نصف المجتمعات العالمية، ويضاف إلى هذا

هيمنة الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي، وهو ما فرض سلع ومنتجات الدول الكبرى على أسواق الدول النامية، وأكد الكاتب في هذا السياق أن ما وصفه بـدلورة (الدولار) الأسواق المحلية والعالمية لعب دوراً كبيراً في خلق المشكلات التي أصابت الدول النامية!

فهذه الحالة تفرض على الدول النامية أن تعيش كذلك ذات الهزات الاقتصادية الأمريكية والغربية، وهو ما يُعرف في علم الاقتصاد بدورات رأس المال العالمية!

ويحدد الباحث بداية زمن (كارثة التنمية) كما يُسميها بأنه كان منتصف الثمانينيات، حيث كانت البلدان النامية قد أصبحت مُصدِّرةً لرأس المال لصالح البلدان الغنية، كما يصحب هذا تشكيل اقتصاديات البلدان النامية مع إعادة تحديد دورها![1]

ـ توصيف وتشخيص:

يُشخِّص الخبير الاقتصادي في مركز التنمية الدولي، وأستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك الباحث الأكاديمي **وليام إيسترلي** تحديات المرحلة، وهو بهذا يُشارك الكثير من خبراء التنمية عن مخاطرها! وهم يؤكدون جميعاً أن التنمية المستوردة ليست هي الحل، بل قد تكون هي المشكلة في صناعة الفقر وتوليد الفقراء! لأنها تنمية خارجة من رحم الرأسمالية الغربية ومصالحها المتشابكة بمؤسساتها المالية الأنانية النفعية، وصادرة من جيوش الخبراء والمستشارين وشركاتهم بمنطق الاستعلاء دون إرادة حرة للدول المعنية! وهذا الطرح يَبْرز بصورة خاصة في كتاب إيسترلي **(طغيان الخبراء: الاقتصاديون والطغاة وحقوق الفقراء المنسية)** وفيه نَقْض لنظريات التنمية الغربية المُصدَّرة إلى الدول النامية بالتعاون مع الحكومات المحلية الشمولية، ومما

(١) انظر: (عرض كتاب «عولمة الفقرة»)، أحمد التلاوي، موقع طريق النجاة، الرابط التالي:
https://bit.ly/2GoEbWQ

قال: «إن النهج التكنوقراطي الذي يديره الخبراء بشراكة مع الحكام الشموليين يتجاهل الحقوق الأساسية للفقراء، ويُغيِّب بالتالي أحد الأسس الكبرى التي بَنَت عليها الديمقراطيات الغربية ازدهارها الاقتصادي؛ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا غرابة في أن نجد اليوم أن جماعة الخبراء هم أعداء صريحون لكل المطالب الديمقراطية التي تنبعث من عمق المجتمعات الفقيرة، بل نجدهم يقفون في صف ديكتاتوريات تعيق التنمية عن طريق النهب وتعطيل المؤسسات الرقابية ونظام العدالة».[(١)]

ومن تشخيص التنمية وتوصيف مخاطر عولمة الاقتصاد أن بعض مؤلفي تلك الكتب الناقدة لم يتجاهلوا موضوع السياحة الاقتصادية، وبالرغم من جدواها الاقتصادية عالمياً وأنها من الفرص الاقتصادية لكثير من الدول، لا سيما حينما يكون لكل دولة سياحتها الخاصة بها التي تميزها عن غيرها وفق تاريخها الحضاري، وبما يتوافق مع أخلاقها وثقافاتها، إلا أن الناقدين لبعض أسسها ومبادئها لهم رأي آخر، فالسياحة حسب رأي الناقدين تُشكِّل تحديات اقتصادية لشرائح المجتمعات المحلية خاصةً المحافظة والفقيرة! مؤكدين بأنها بأثمانها الأخرى مؤثرةٌ بصورةٍ سلبية على منظومة القيم الأخلاقية، كما أن هذه السياحة في ظل الاقتصاد المعولم لا تُشكِّل فرصاً اقتصادية حسب رأي البعض الآخر من بعض خبراء الاقتصاد!

ومن ذلك ما كتبه **جون ميدلي** عن السياحة بأنها تبدو وسيلة جذابة لتنويع الاقتصاد، وعدم الاعتماد على الصادرات التقليدية! لكن معظم الأموال الأجنبية التي تجنيها البلاد النامية من السياحة العالمية تذهب إلى الشركات عابرة القارات

(١) انظر: مقال تعريفي عن الكتاب بعنوان: (طغيان الخبراء والفقر المستدام)، رشيد أوراز، موقع وندرلاست، بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨م، الرابط التالي:
https://www.wonderlustmag.com/1730/the-tyranny-of-experts/

والوطنيات، وليس لشعوب هذه البلاد. وعادةً ما يكون الأكثر فقراً على وجه الخصوص الضحية لا المستفيد من صناعة السياحة، وللسياحة أيضاً تأثيراتها الكبيرة والضارة على البيئات المحلية![1]

وإلى أكثر من هذا القول السابق كان تشخيص **جيريمي سيبروك** حول مخاطر الاقتصاد السياحي على الفقراء، حيث يرى أن المشروعات السياحية تقوم على تدمير الطبيعة وتلويث الأنهار، والإخلال بالعلاقات الإحيائية والطبيعية، إنها تخريب للجمال الطبيعي وفرض جمال مصنوع عليه، وقد أدت هذه المشروعات إلى ارتفاع أسعار الأرض، مما دفع الناس إلى بيع أراضيهم التي تقام عليها الأبنية الخاصة بهم لتنتهي زراعتها كذلك، إن من يزرعون طعامهم بأرضهم يمتلكون أثمن الحريات، وإن من يعمل لحساب غيره ليس حراً والعمل في الفنادق عبودية!

كان السابقون يحصلون على سمك مجاني من البحر وغزلان من الجبل، غير أن أفضل الأسماك تذهب الآن إلى الفنادق، على المرء أن يشتري الآن بأغلى الأثمان ما كان يحصل عليه فيما قبل بالمجان، بل إن الواقع هو عجز الناس عن شراء الطعام الذي كانوا يزرعونه، إذْ احتكرته الفنادق الكبرى، إن في وسع السياح أن يذهبوا إلى أماكن أخرى! غير أنه ليس في وسع الناس سكان الأرض وأهلها أن يفعلوا ذلك![2]

ومن خلاصة القول حول تشخيص واقع التنمية المُستورَدَة ومقترحات العلاج ما يكرره الدكتور **غازي القصيبي** في كتاباته وفق رؤيته الإدارية الاقتصادية، وهو ممن عاش التنمية وعَرَفَ كثيراً من حقائقها وخباياها، ومما قال عن الأوهام فيها: «أن التنمية يمكن أن تُستورد من الخارج بحذافيرها أفكاراً ومعدات ومقاولين وفنيين وعمَّالاً، لقد أصابنا هذا الوهم جميعاً بما يشبه غسيل الأدمغة فأفقدنا القدرة

(١) انظر: نهب الفقراء – الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ص١٧.
(٢) انظر: ضحايا التنمية – المقاومة والبدائل، ص٨.

على أي ابتكار أو إبداع.. لقد سمحنا لوهم الاستقدام والاستيراد أن يعطِّل الكثير من مَلَكَاتِنا، ولابد لنا من أن نقاومه بعنف قبل أن ينجح في تحويلنا إلى مجتمع بلا ملامح وبلا بصمات وبلا أفكار لصيقة بالتربة. فلنحاسب أنفسنا حساباً عسيراً، وأعتقد أن معظمنا سيسقط في الامتحان بجدارة..

إن الاستشاري الأجنبي يستطيع أن يوافيني بالرأي العلمي والفني، ولكنه لا يستطيع تفهم هذا المجتمع وتقاليده وظروفه».[1]

وإذا كان ما سبق من نُقولات كثيرة ومن مشارب فكرية متعددة عن مخاطر التنمية وصدماتها فإن هذه النقولات في الوقت ذاته تؤكد ما توصلت إليه علمياً في هذا الكتاب المعني بالتنمية وقطاع التطوع حول تحديات المرحلة التنموية على هذا القطاع وغيره.

والقائمة من الكتابات العلمية عن جوانب المخاطر للتنمية ونقدها وكشف حقيقتها تطول، ولهذا الاعتبار تم إيراد شيء من أبرز عناوين أسماء هذه الكتب بملحقٍ في نهاية الكتاب، وهو ما يُمَكِّن الباحث للمزيد من القراءة فيها، ويخدم القارئ في هذا الشأن، وعن هذه القائمة [**انظر الملحق رقم (١)**].

والخلاصة عن تحديات هذه التوأمة أنها نوازل جديدة وحديثة، تستلزم نوعاً جديداً من منظمات القطاع التطوعي معنية بالشفافية في تشخيص مرحلة التنمية وما يُصاحبها، وما يرتبط بها حول حقوق الإنسان وكرامته، وحقوق البيئة والأجيال، والعمل على زيادة الوعي المعرفي، والحفاظ على القيم والخصوصيات الثقافية للأديان والإنسان والبلدان، وما يصلح وما لا يصلح، إضافةً إلى فتح النقاشات والحوارات الحرة حول مقترحات برامج الحماية والوقاية والممانعة، ومشاريع العلاج في ظل هذه التحديات.

(١) انظر: التنمية وجهاً لوجه، ص١١٠-١١١.

■ مخاطر عولمة التنمية:

تُعدُّ المصطلحات العالمية الوافدة بمفاهيمها الأجنبية أو المختلفة تحدياً كبيراً وجديداً للقطاع التطوعي ومؤسساته حسب ما ورد في الفصل الأول، كما أن العولمة -المتلازمة مع التنمية- بشركاتها القوية بتقاليدها ومفاهيمها وثقافتها الغالبة تُعدُّ كذلك تحدياً آخر لا يقل عن التحدي السابق، بل إن عموم هذه الإشكالات الحديثة على القطاع التطوعي ربما تكون أخطر من تحديات مزاعم الإرهاب، فهي أخطار تتسلل إلى كل بيتٍ وأسرة، وإلى كل مدرسةٍ ومؤسسة، بل إلى كل إنسان وثقافته ومصدر رزقه، حيث قوة التقنية الناعمة وما يصحبها غالباً من تأثيرات وزعزعةٍ لثوابت الأديان والقيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية، وهذه المخاطر مما يُعدُّ من النوازل التي تستوجب المبادرات في البحوث والدراسات المستفيضة المتخصصة والمستقلة من قبل القطاع التطوعي ذاته، والمؤسسات المعنية باستراتيجيات القطاع؛ نظراً لتخصص القطاع في الحياة الاجتماعية ومتغيراتها.

فعولمة الشركات والبنوك، وبعض أنظمة منظمة التجارة العالمية وسيطرة الاقتصاد العالمي العابر للقارات أصبحت كلها بسطوتها تُشكِّل تحديات متجددة تستهدف -بشكلٍ مباشر وغير مباشر- منظومة القيم المجتمعية والتعاونية والتماسك الأخلاقي المجتمعي، والخصوصيات الدينية للأمم والشعوب، وهي بأسواقها العملاقة، وما يُسمى المولات التجارية وماركاتها ومطاعمها الأجنبية، وأزيائها وملابسها وموضاتها المتنوعة، وتقاليدها الاقتصادية الاستهلاكية مما يُضعف المناعة الثقافية لدى المجتمعات حيناً، ويفكك الحصانة المجتمعية الذاتية في أحيانٍ أخرى.

وفي العولمة إضعاف كبير لسيادة الدول خاصة دول العالم الثالث أو النامي -كما تُسمَّى- ففيها تحجيم لدور هذه الدول في جوانب سيادتها السياسية والاقتصادية

والثقافية، مع مزاحمةٍ أقوى من الثقافة الغالبة للمؤسسات العالمية والأممية عابرة الحدود، لا سيما بإمكانياتها الكبرى والدعم غير المحدود من دولها بأجنداتها المتنوعة! كما أن عولمة حرية الاقتصاد والاستهلاك تصحبه -في الغالب- مخاطر نفسية واجتماعية تواجه معظم الفئات الاجتماعية في العالم الثالث تحديداً، إضافةً إلى ما يترتب على قوة السوق الرأسمالي وسطوته من سوء توزيع الثروة، وتوليد جيوش الفقراء كما يصفه بعض الغربيين أنفسهم، وبالتالي نشوء كثير من الكوارث والأزمات الإغاثية والصحية على مستوى المجتمعات والدول، وتتضاعف الأزمات الاجتماعية مع عولمة البنوك وقروضها الربوية الجائرة، وهذه العولمة عبر القارات بعمالتها الأجنبية الوافدة وثقافاتها مُعزِّز كبير في أحيانٍ كثيرة لعولمة أنماط الحياة الأجنبية وتقاليدها، وما فيها من الجريمة والفساد الأخلاقي وغسيل الأموال والإرهاب الدولي وما شابه ذلك.

وتتأكد أخطار العولمة وآثارها أكثر في الجانب الفكري والثقافي للأمم والدول، حيث اجتياح الثقافات الدولية والمصطلحات والأفكار والأدب واللغات، وعولمة الكتاب والقصة والرواية مع انتهاء حواجز اللغات، وعولمة الانترنت بثقافاته المتنوعة ولغاته المتعددة ومواقعه المنحرفة والمشبوهة وبوسائله الحديثة كالتواصل الاجتماعي، وتويتر، وفيس بوك، وانستغرام، وسناب شات.. الخ، وحيث عولمة الإعلام بقنواته وبرامجه التلفزيونية والإذاعية، والصحافة الإلكترونية، وعولمة التعليم ومناهجه العالميّة، وعولمة الرياضة والفنون والترفيه، وما في هذا من إضعافٍ للانتماء للدين والولاء للأوطان وكياناتها.

وحيث عولمة المفاهيم المتعارضة حول حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، وما يصحب هذا -في الغالب- من حالات كثيرة من إرباكات ثقافية وتعارضات سياسية،

واجتياح صنوف التغريب والتنصير خاصة مع استهداف المجتمعات الإسلامية ودولها، وهذه وغيرها مما يُعدُّ من المخرجات السلبية والنتائج ذات الخطورة لهذه العولمة.

وقد يكون الأخطر مما سبق عولمة العنف والإرهاب الدولي والصراعات والحروب المفتعلة حسب تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس عن صناعة (الفوضى الخلاَّقة) في العالم، وهو هنا العالم العربي والإسلامي في غالب الأحوال، حيث تهدف هذه الفوضى لتمتد وتشمل مالم تصل إليه الحروب والثورات كدول الخليج العربي مثلاً! وحيث التصريحات المتتابعة من مسؤولين في الإدارة الأمريكية عن شرق أوسط جديد! وفي أحيان أخرى أوسط حديث! وقد لا يتم هذا إلا بإدخال منطقة الخليج ضمن دائرة الصراعات والحروب والتقسيم بحروب لا تُبقي ولا تذر موضعاً للسيادة المحلية للدول المعنية، وهذا النوع من العولمة الخطرة ظاهر حسب المعطيات التاريخية والمؤشرات السياسية.[1] فاستنزاف ما بقي من الثروات، وإضعاف القيم الأخلاقية والثقافات السائدة ذات المناعة، ومحاولات القضاء على بوادر الحريات السياسية للشعوب ودولها مما يعد من مقدمات الصراعات والحروب المصنوعة للمنطقة!

وتتضاعف المخاطر في ظل الاستجابة المبكرة لما يمكن اعتباره من الضربات الاستباقية الغربية على دول الخليج في إضعاف عطائها الخيري الخارجي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة ٢٠٠١م، وما ترتب على هذا من حرمان آخرين محتاجين لهذا العطاء، فهذا الواقع قد يجعل -إن حدث وعسى أن لا يحدث والعلم لله وحده- من الدول الخليجية المانحة ممنوحة، وقد لا يتحقق هذا المنح لها كذلك.

(١) انظر: عن الرؤية المستقبلية للمؤلف، كتاب (الإسلام والغرب بين المنافسة والصراع - رؤية مستقبلية للواقع العربي والإسلامي وعلاقته بالآخر)، ط١، الرياض: مركز الفكر الغربي، ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م).

كما تزداد المخاطر على هذا القطاع التطوعي في ظل حروب وهجرات جماعية متوقعة من اليمن ومن القارة الأفريقية وغيرها إلى بعض دول الجزيرة العربية، لتكون عولمة الكوارث والمجاعات في معظم دول المنطقة على حدٍ سواء، إضافةً الى ما يصحب الحروب من عولمة الأمراض والأوبئة وأثرها على الإنسان والبيئة.

وتتأكد بعض المخاطر في عولمة بعض العادات والتقاليد الغربية وما فيها من القسرية، خاصةً مع دول العالم العربي والإسلامي، حيث أن قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والخطة المصاحبة لها لعام ٢٠٣٠م تحمل في طياتها بعض المخاطر، ففيها تمت موافقة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥م في مؤتمر القمة بنيويورك على ما تم طرحه، وكانت بعنوان (تحويل عالمنا: أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة) وما سبق هذه القمة من مؤتمرات واتفاقيات حول التنمية واتفاقياتها يؤكد المضامين المُستهدفة! ومنها الزام الدول بتشريعات وقوانين الشذوذ وما يُسمى (الجندر).

وحول قسريتها، فقد حصل إلزام أو اتفاق الأعضاء في الجمعية العمومية على أن وثيقة هذه القمة يجب أن يتم تطبيقها بصورة كاملة في فترة أقصاها ١٥ عاماً، أي بالوصول لعام ٢٠٣٠م.[(١)]

وتتفاقم هذه المخاطر حول هذه القمة بأبرز ما ورد في وثيقتها مما يَمس السيادة والثقافة في حال تطبيقاتها وبجعلها أمراً واقعاً، مما يضع لهذه الوثيقة الأولوية على الأنظمة المحلية للدول، وتضطر الدول الموافقة عليها بأن تُغَيِّرَ من قوانينها الداخلية ونظمها بما يتلاءم مع هذه الوثيقة، وقد جاء في الميثاق الخاص لأجندة ٢٠٣٠م بأنه «لا يُسمح بأخذ التحفظات بعين الاعتبار»!

(١) انظر: مركز أنباء الأمم المتحدة، (الأمم المتحدة تعتمد الأهداف العالمية الجديدة، لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب بحلول عام ٢٠٣٠م)، بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٥م، الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2015/09/236642#.Vgau8Jd3dCw.

ومن أبرز ما ورد في هذه القمة مما يُعدُّ من التحديات، بل من النوازل الحاضرة والمستقبلية توحيد خطط التنمية بفرض نمط موحَّد للحياة بين الدول، وما في هذه الخطط التنموية العالمية من جنايات بحق التنوع الثقافي والديني، وانتهاكٍ لحقوق الأديان والإنسان، وإقصاء لخصوصيات الثقافات المحلية للأمم والشعوب، وتتأكد مخاطرها على المجتمعات والدول بقطاعها التطوعي من خلال فرض الأجندات غير الأخلاقية، وإذابة الفوارق بين القيم المختلفة والثقافات المتباينة، كإضعاف حق الولاية والقوامة أو إسقاطها وما يترتب على هذا من ضياع لحقوق الأولاد والنساء في الرعاية والحماية والنفقة، وكفرض ثقافة الصحة الإنجابية الغربية على الأسرة عالمياً، والمساواة المُطلقة بين الجنسين، وتوظيف المرأة بانتهاك كرامتها بوظائف تتعارض مع فطرتها وقدراتها وإمكاناتها.[1]

وبعض ما سبق عدا عن كله مما يُلقي بظلاله على المجتمعات الإسلامية بقطاعها التطوعي، ويصنع تحديات جديدة وعوائق غير مسبوقة، لا يمكن تجاوزها من قبل المسلمين إلا بالإيمان بأن إرادة الله ومشيئته فوق إرادة البشرية، وأن جميع ما يجري في هذا الكون لا يخرج عن مقتضى علمه وحكمته ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ (الإنسان:٣٠)، لكن مقتضيات هذا الإيمان تتطلب العمل بالمدافعة والممانعة، وهو ما يتطلب المبادرات العملية بمزيدٍ من العمل على الابتكار والتجديد والتعدد والتنوع في مؤسسات التطوع والعمل الخيري، وبكل الإمكانيات المتاحة كرؤية مستقبلية لاستثمار إيجابيات التنمية والعولمة وهي كثيرة، ومقاومة مخاطرهما بتحصين المجتمعات من سلبياتهما.

(١) انظر عن مخاطر عولمة التنمية بمفاهيمها الغربية: مجلة البيان، بحث بعنوان: (الموقف العربي الرسمي من «أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة»)، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥م، الرابط التالي:
http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=4632

أيديولوجيا[1] التنمية

إذا كانت التنمية بمفهومها المذكور آنفاً قَدَراً من أقدار الله في هذا العصر على الدول والمؤسسات وقطاعات الدولة، وإذا كانت هذه التنمية الحقيقية مطلباً مشتركاً لا بد منه ولا غنى عنه للدول الغنية والفقيرة على حدٍّ سواء، وإذا كانت هذه تلقى كل هذا الاهتمام من جميع قطاعات الدولة بهذا القدر، وهي كذلك، فقد أصبحت في الوقت ذاته -لا سيما في أزمنة تزييف الوعي- من الشعارات البرَّاقة التي يتسابق منظروها للتسويق لها، بل واستغلالها بالمتاجرة بها مع الشعوب في أحيان كثيرة، والأخطر من ذلك حينما تتحول التنمية من وسيلة في تنمية الاقتصاد إلى (عقيدة وطنية) كهدف وغاية، لتصبح هذه التنمية مُؤَدْلَجَة، وبالتالي موجِّهة للحياة على حساب الإنسان وكرامته وهويته، وهي بهذا الواقع تكون جناية كبيرة بحق الدول وشعوبها والأوطان وثقافاتها، وبحق المبادئ والهويات، بل وبحق الثروات والموارد والأجيال.

---

(١) الأيديولوجيا (IDEOLOGY) من المصطلحات الحديثة الجدلية في تعريفها بين علماء الاجتماع والسياسة والدين، وتعريفها حسب المؤرخ المغربي عبدالله العروي: أن كلمة الأيديولوجيا دخيلة على جميع اللغات الحية، وتعني لغوياً في أصلها الفرنسي علم الأفكار، حيث يقال إن الحزب الفلاني يحمل أيديولوجية ونعني بها مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها على المدى القريب والبعيد. (مفهوم الأيديولوجيا، ط٨، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢م، ص٩).
ومفهوم الأيديولوجيا مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات، ففي قاموس علم الاجتماع تعد الأيديولوجيا نسق من المعتقدات والمفاهيم يسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية، والسؤال الذي تثيره الأيديولوجيا هو مدى فعاليتها في رسم صورة للواقع الاجتماعي وتقديم خريطة له، وأن تكون محوراً لخلق الوعي الجمعي.
والأيديولوجيا بهذا تعني الفرق بين الإنسان والحيوان، فكل إنسان -بحكم العقل- هو مؤدلج أياً كانت هذه الأيديولوجيا إيجابية كانت أم سلبية! وبالنسبة للمسلم فإن أيديولوجيته مستمدة من عقيدته التي فطره الله عليها.

ولهذا فحينما تُسوَّق التنمية بالمفهوم المُستَورد، وتصبح أيديولوجيا حاكمة تُقدِّس المال، فإن جميع السياسات الاقتصادية والتعليمية والإعلامية تَخضَعُ لهذه التنمية، وعلى ضوئها تتشكل العلاقة بين قطاعات الداخل فيما بينها، ووفقها تكون العلاقات مع دول الخارج ومؤسساتها وشركاتها، وعلى أساسها تُصاغ الرؤى الوطنية، بل قد تُباع من أجلها الثروات الطبيعية السيادية والخدمات الحكومية بخصخصتها لصالح شركات أجنبية! كما تُستبدل إنتاجية المجتمعات بأنماط الاستهلاك، وهذه هي ما يمكن تسميتها بأيديولوجيا التنمية!

وعلى سبيل المثال فإن من أيديولوجية التنمية القاتلة انفتاح الدول النامية بلا حدود أمام الاستثمار الأجنبي ورأس ماله، حيث يُشكِّل هذا الاستثمار هجمات قوية عابرة للحدود السياسية والسيادية لا سيما مع اقتحام شركات العولمة وتقاليدها المختلفة، وما في هذا من انتهاكٍ للاقتصاديات المحلية، فأمام سلسلة المتاجر العالمية متعددة الفروع من المطاعم والبنوك ومحطات الوقود والصيدليات ومراكز التسوق الأجنبية، وما يصحبها من معاهدات واتفاقيات تجارية دولية، وأحياناً ترتبط بمحاكم غير محلية، فيكون بهذا إضعاف المنافسة التجارية المحلية، وتَتَمُّر الأسواق العالمية الأجنبية الموصوفة بتكريس سلطة شركات الامتياز التجاري والمسمَّاة الفرنشايز (Franchise)، التي حذَّر منها عقلاء العالم ومنهم الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت، ممن وصفوا هذا الامتياز بالفاشية الحديثة في جوهرها! حيث تعمل على تمكين شركاتها عابرة الحدود، وتتحالف فيما بينها أحياناً لتصبح بهذا أقوى من السلطة الحكومية!

وكثير من الدراسات مما سبق ذكره ترى أن هذه الشركات مُهدِّدٌ كبير للديمقراطية في العالم، كما أنها مستبد جديد على الحكومات والشعوب، ولا تزرع التسامح والسلام بما تستحوذ عليه من أموال الشعوب. وهي في دول العالم العربي

والإسلامي تحديداً تُعدُّ من مُدمِّرات تُجَّار التجزئة والمتاجر المحلية الصغيرة غير القادرة على المنافسة، ويضاف إلى هذا ما تُشكِّله من أخطار على منظومة قيم الإنفاق الشرعية في الاستهلاك والأخلاق وأنماط الحياة الأسرية والاجتماعية والمعيشية الصحية، بل وعلى الانتماء الوطني ذاته، ويؤكد هذا كثير من الخبراء، ومن هؤلاء الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد **داني رودريك** (Dani Rodrik) في كتابه (مفارقة العولمة The Globalisation Paradox) المعني بتناقضاتها، وفيه عبَّر عن مخاطر العولمة الاقتصادية بقوله: أن الديمقراطية والسيادة الوطنية مع الهوس بالعولمة غير متوافقة، ولا يمكنها أن تجتمع في آن واحد.[١]

ويضاف لما سبق من مخاطر أدلجة التنمية أن هستيريا هذه التنمية المُؤَدلَجَة تتجاهل أن معظم خططها تخضع في غالب الأحوال إلى توجيهات مُلزمة ورقابة من البنك الدولي المعني بالتنمية أو صندوق النقد الدولي المعني باقتصاد الدول، ومتابعات منظمة التجارة العالمية، كما هو الواقع تجاه معظم الدول، وعن أهمية استقلالية التنمية من التدخلات الغربية في الاقتصاديات المحلية وضرورة التنمية الذاتية كتب **وليام إيسترلي** الباحث الاقتصادي والاستشاري في البنك الدولي على مدى ١١ عاماً، ومما قال: «تذكروا، لا تستطيع المساعدات إنهاء الفقر، ووحدها التنمية المحلية المرتكزة على ديناميكية الأفراد والشركات في الأسواق الحرة تستطيع تحقيق ذلك. ولدى إقصاء المهام المستحيلة عن التنمية الاقتصادية العامة، تستطيع المساعدات تحقيق أكثر مما تنجزه الآن بكثير للتخفيف من معاناة الفقراء».[٢]

(١) انظر عن بعض هذه المعلومات: جورج مونبيوت، مقال بعنوان: (ليست هناك دولة بها «ماكدونالدز» وتبقى دولة ديمقراطية)، صحيفة الغارديان البريطانية، بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٦م، الرابط التالي:
https://www.theguardian.com/commentisfree/2016/dec/06/mcdonalds-democracy-corporate-globalisation-trump-le-pen-farage

(٢) انظر: مسؤولية الرجل الأبيض، ص٤١١.

ويختم إيسترلي في الفصل الثامن من كتابه ما يكشف عن العقلية الإمبريالية الاستعمارية، بقوله: «لم يكن التدخل الغربي في حكومات باقي العالم، سواء خلال الحقبة الاستعمارية [الاحتلالية] أو بعد التحرر منها مفيداً على المدى الطويل، وينبغي أن يتعلم الغرب من تاريخه الاستعماري عندما يُطلق العنان لخيالاته الإمبريالية الجديدة، لم يُجدِ ذلك نفعاً من قبل، ولن يُجدي نفعاً الآن».[1]

والدول الكبرى تعمل -غالباً- على إطلاق شعارات التنمية وغيرها من المصطلحات وفق رؤى واستراتيجيات اقتصادية بعيدة المدى خاصةٌ بها وبمفاهيمها كأي مصطلح صادر منها يحقق مصالحها، لكن حينما يتم استيراده منها دون تعريفه ودراسته بإخضاعه لما يتفق مع البيئة الجديدة للمصالح الاقتصادية الوطنية وما يتوافق مع السيادة والهويات المحلية يكون التعارض أو التصادم، ولهذا تزداد خطورة التنمية دون التعاطي الصحيح معها، حيث إن كثيراً من السياسات والرؤى التنموية العربية والخليجية بصورةٍ خاصة قد تقود إلى كوارث محلية، وهو ما يحدث بالفعل! أو ما سوف يحدث إلى حدٍّ كبير في معظم دول العالم العربي تحديداً!

ودول الثقافة الغالبة بتصديرها للشعارات والمصطلحات تعمل في غالب الأحيان – بقصد أو بغير قصد- على تهميش أو إضعاف الاقتصاديات المنافسة من خلال شركاتها المُعولمة وشراكاتها التنموية في الدول الأخرى -كما هو معلوم- وصانعو التنمية بهذا الواقع كثيراً ما يتجاهلون الدين والثقافات واللغات وحقوق التاريخ والجغرافيا للأمم الأخرى، وقد لا تُعارِض كثير من الحكومات المحلية هذه السياسات الأجنبية، أو لا تعي مقومات بقائها وقوَّتها السياسية والسيادية، وهو بالتالي ما يُضعفُ مقومات البقاء للدول وسيادتها المستقبلية.

(١) انظر: المرجع السابق، ص٣٤١.

■ نماذج من ضحايا الأدلجة:

كانت سنغافورة جزءاً من خارطة ماليزيا إلا أن بريق التنمية البريطانية حين احتلالها مع ماليزيا استدعى جلب العنصر الصيني لها بلافتات التقدم والتحضر الصناعي! فكان التغيير الديموغرافي السكاني هو المقدمات، لينتهي هذا التغيير بانفصال سنغافورة عن بلدها الأم ماليزيا عام ١٩٦٤م، ولم يكن هناك من عناء، فقد تم الاستفتاء من داخلها! فكان لصالح عنصر التنمية البشري الوافد، وتحقيق مصالحه الاقتصادية كحق قانوني أولاً وديمقراطي ثانياً!

وكذلك ما حدث في دولة فيجي حينما جلبت بريطانيا الهنود إليها ليصبحوا حسب بعض الاحصائيات ٥٠٪ من السكان! وهكذا تفعل التنمية المستوردة في غالب الأحيان بما فيها من أيديولوجيات ونُظم غير متسامحة أو غير متجانسة، وفي حالات كثيرة تصنع الانشقاق الفكري والتغيير القيَمي في المجتمعات خاصة الإسلامية منها!

والمصير نفسه يُهدد دولة إندونيسيا حاضراً ومستقبلاً، حيث تجتاح الصين بشركاتها ومؤسساتها وباقتصادها المتصاعد دولة إندونيسيا بصورة تهدد السيادة السياسية المستقبلية لها بعد الاجتياح الاقتصادي!

ولهذا ترد التساؤلات حول الوجود الكبير في دول الخليج من الإيرانيين والهنود والفلبينيين والصينيين وغيرهم؟! فهل التنمية الرأسمالية يتلازم معها التغيير الديمغرافي السكاني والثقافي كمقدمات للتغيير السياسي؟ وهل تتأكد المخاطر حينما تصبح أيديولوجيا التنمية بخططها المستوردة مُقدَّمةً على الرؤى التنموية الوطنية؟ وهل المعادلة التالية ممكن أن تكون صحيحة؟

خطط تنموية مستوردة قائمة على أيديولوجيا التنمية مع استجلاب جنس بشري أجنبي الثقافة وكثيف، إضافةً إلى قوة اقتصادية أجنبية أو رأس مال أجنبي داخل الأوطان، مما يؤدي إلى سيادة الثقافة الأجنبية وتقلص الثقافة الأم والتقاليد الاجتماعية المحلية، وبالتالي تعددية فكرية ثم تعددية سياسية، فتغيير سياسي!!! نتيجة تصويت الأغلبية والديمقراطية الذي سوف يحسم المسألة وربما بتدخل أممي عالمي.

فعقيدة التنمية بهذا المفهوم تصبح رصاصة قاتلة للأمم والدول! ووفق هذا المفهوم القاصر الذي يَستَبعد المصالح الوطنية المحلية في مشاريع التنمية واستدامتها، ويتجاهل ثروات الأجيال المستقبلية، ويُهمِّش الهويات الفكرية والثوابت العقدية والثقافية في الخطط والاستراتيجيات، فإن التنمية بهذه الأدلجة تتحول يوماً ما إلى مسمار في نعش الدول وحكوماتها ومجتمعاتها طال الزمن أم قَصُر!

ولهذه المخاطر تقف مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في كثير من دول العالم بقوة تجاه هذه التنمية والعولمة، كما هو حال الاحتجاجات عند عقد مؤتمر (منتدى الاقتصاد العالمي) في دافوس[1] في كل عام، وذلك لارتباط التنمية بالاقتصاد الرأسمالي المُدمر للبيئة والثروات الطبيعية والمناخ، ومخاطر مستقبل الثروات ومحدودية مالكيها، وزيادة حالات الفقر والإفقار، خاصةً في التعاطي الخاطئ والجائر مع معظم مصادر الحياة البشرية ومواردها الاقتصادية! والتي هي كذلك من ضحايا التنمية المؤدلجة.

(١) منتدى الاقتصاد العالمي هو: منظمة دولية غير ربحية، تهتم في تطوير العالم على جميع المستويات سواء كانت تجارية أو اقتصادية أو سياسية أو علمية، ويضم منتدى الاقتصاد العالمي ما يقارب ألف عضو من كبرى الشركات العالمية، والتي تصنف على أنها الشركات الرائدة في مجال عملها= = على مستوى العالم، كما أن مؤتمر دافوس: هو الاجتماع السنوي لأعضاء منتدى الاقتصاد العالمي، وقد سمي المؤتمر باسم دافوس نسبة للمدينة التي تستضيف هذا المؤتمر، وتقع مدينة دافوس في الجانب الشرقي من جبال الألب في دولة سويسرا.

وإذا كانت عولمة الشركات الأجنبية لا تنفك في الغالب عن التنمية فإن مخاطر التنمية المعولمة على الفرد والأسرة والمجتمع مما يُعدُّ من البديهيات، وهي بالتالي مخاطر وتحديات تنعكس سلباً على قطاعات الدولة وعلى مؤسسات قطاع العمل التطوعي بصورةٍ خاصة.

وحول رؤية الإسلام عن هذا التقديس للاقتصاد الرأسمالي والاحتكار لوسائله وما فيهما من إضعافٍ أو تحطيم للعدالة الاجتماعية، فقد مَقَتَ الإسلام عبادة المال وذمَّ تقديسه وأدلجته بجعله عقيدةً وغايةً في الحياة؛ لما يترتب على التعظيم للأموال والأرباح بدون قيود -أو على حساب الآخرين- من مفاسد على المجتمعات والدول، وعن هذا ورد في الحديث النبوي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (تَعِسَ عبدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ...).[1]

والخلاصة أن هذه الأدلجة للتنمية مما يلفت الانتباه إلى المخاطر قبل الفرص، ومما يُشكِّل بصورة مباشرة وغير مباشرة أعباء إضافية على الحكومات والدول! التي عليها أن تتنبه إلى بعض الفروقات الجوهرية في تطبيقات نظريات الاقتصاد الأجنبية، حيث الحكومات في النظام الرأسمالي لا تتدخل في العمليات والمشاريع الإنتاجية كما هو في كثيرٍ من دول العالم العربي؛ لأن الحكومات الرأسمالية لا تملك وسائل الإنتاج بقدر ما تعمل لخدمة تلك الشركات وحمايتها وتقويتها، ولأن الاقتصاد الرأسمالي في أصله يقوم على الشركات وضرائبها وعلى مناخ الانتخابات الديمقراطية وديمقراطية المجتمع المدني، ولهذا فإن الفوارق واضحة بين الاقتصاد الريعي بإنفاقه الحكومي ومناخه الذي يعتمد على النفط كحال دول الخليج مثلاً، وبين الاقتصاد الذي يعتمد على الصناعة والانتاج وبيئاته الديمقراطية المختلفة.

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، حديث رقم (٢٨٨٧).

■ مخاطر التغيير السكاني والفكري:

في صدد ورود بعض المخاطر السياسية والتحديات الأيديولوجية للتنمية وما يصحبها في كثيرٍ من دول العالم العربي والإسلامي، وفي دول الخليج خاصة، تشير بعض الإحصائيات الحديثة بنتائجها الأولية -على سبيل المثال- إلى مأزق مستقبلي خطِر، حيث حوالي (٢٠) مليون أجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي! وهو ما يُهدد التركيبة السكانية!

ومن مخاطر هذا الواقع التغيير الديموغرافي الممكن حدوثه، حيث إن مواطني الإمارات وقطر لا يتجاوزون ١١٪ من السكان الأصليين، كما أن مواطني الكويت يُشكلون ٣١٪ من إجمالي السكان فقط.

كما تتراوح النسبة لمواطني دولة البحرين بين ٤٨٪ - ٥٠٪، ومواطني عُمَان ٥٥٪ من إجمالي السكان، كما أن العنصر الأجنبي في السعودية يصل إلى ٣٣٪ من إجمالي السكان! مع التحفظ على خطورة هذا العنصر على السعودية إلى حدٍّ معين، نظراً للتجانس الديني والثقافي لكثير من العنصر الأجنبي فيها واندماج معظم هذا العنصر دينياً واجتماعياً فيها إلى حدٍّ مقبول، وهو ما يُقلل المخاطر عن غيرها في هذا الجانب، لكن هذه الإحصائيات بمجملها تعكس بأن مواطني معظم دول الخليج أصبحوا أقلية تهددها ثقافات الأكثرية الأجنبية ووجودها، فكيف تكون تنمية الإنسان الإماراتي على سبيل المثال (٨٠٠ ألف مواطن مقابل ٧ ملايين وافد تقريباً)! معظمهم هنود بأديان وثقافات مختلفة عن الثقافة الأم! والهنود -كمثال- هم مخزن الثروة البشرية للاستراتيجيات المستقبلية البريطانية وأجنداتها في العالم!!! ومع هذا الواقع فهوس التنمية الوافدة في دول الخليج بشكل خاص تُعمي وتُصِمُّ -إلى حدٍّ كبير- عن المخاطر الحالية والمستقبلية، حيث أن أي وجود أجنبي أو غريب ستكون له استحقاقاته العاجلة والآجلة، وما يترتب على هذا من تلازم بين الاختلال

السكاني والثقافي الواقع من جهة، وبين التغيير السياسي المتوقع من جهة أخرى!

وعن بعض هذه المخاطر للتنمية المؤدلجة في دول الخليج خاصة، يقول وزير العمل البحريني السابق **مجيد العلوي** في عام ٢٠١١م: «الهجرة الأجنبية تهدد وجودنا... وإذا لم يتحقق هذا التهديد اليوم فسيتحقق في الجيل القادم»![١]

وإذا كان التغيير الديموغرافي القائم في بعض دول المنطقة يتم بالقتل والتشريد خاصة في العراق وسوريا! فإن (فتنة التنمية) ربما تعمل على التغيير الناعم الديموغرافي والثقافي لدول الخليج العربي! والفتنة أشد من القتل، كما هو تعبير القرآن.

ومن صور التغيير الديموغرافي الناعم تغيير الهويات الوطنية الفكرية للمجتمعات، وللدول الإسلامية من هذا نصيب كبير، ففقدان الهوية الثقافية لأي أمة أو مجتمع تعني المخاطرة بالبقاء والسيادة، وعن هذا حذَّرت بعض الكتابات الراصدة لمستقبل التحولات في العالم العربي والإسلامي، ومن ذلك مخاطر ما يُسمى النيوليبرالية (Neoliberalism) والتي هي حسب بعض الباحثين صورة من صور الاستعمار (الاحتلال) الجديد كما يسمى (Neocolonialism).[٢] وتُعدُّ الليبرالية الحديثة التي تجتاح العالم عقيدة جديدة، وقد عَبَّرَت بعض الكتابات

(١) انظر عن هذا الموضوع وعن الإحصائيات الواردة أعلاه والمخاطر: صحيفة الرياض: (طوفان العمالة الأجنبية في دول الخليج.. خلل في التركيبة السكانية يستلزم سرعة المعالجة)، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ (٤ فبراير ٢٠١٧م)، ومركز الخليج لسياسات التنمية: (اختلال الخليج: عن الهجرة والاستيطان والمستقبل الغامض)، بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١م، ومجلة البيئة والتنمية: (وقائع وأرقام مذهلة في بلدان الخليج). عدد ١٧٨-١٧٩، بتاريخ (يناير- فبراير) ٢٠١٣م، ومع تغير أو انخفاض هذه الأرقام الأجنبية فإن الظاهرة لا تزال تشكل مخاطر مستقبلية.

(٢) هو استعمال الاقتصاد والسياسة والثقافة أو أنواع أخرى من الضغوطات للتحكم أو التأثير على بلدان أخرى، وخاصةً الدول التي كانت تحت وصايته سابقاً.

والكتب بتساؤل عن المخاطر المستقبلية لهذه العقيدة، كما هو عنوان أحد الكتب عنها: (فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟) والذي تضمن التنبيه إلى شعاراتها، ومنها أهمية تنويع الاقتصاد وإصلاحه! على أساس التنوع في المصادر والموارد الاقتصادية! ومن ملامح تطبيقات النيوليبرالية أو مبادئها المطروحة من مصادرها، أن يكون الاندماج الاقتصادي الكامل مع المنظومة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، كالشركات الدولية والبنوك الكبرى، وشركات الغذاء والدواء والعقار العالمية، وما يصحب هذا من حرية السوق والخصخصة للخدمات والمشاريع العامة بتغولٍ يفوق السابق، فدخولات أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات أصبح يفوق الدخل المالي لأفقر مائة دولة في العالم! ويصحب هذا عدم تدخل أنظمة الحكومات المحلية في هذا الاقتصاد المُعوْلَم، إضافةً إلى تمجيد الفردانية وتسهيلات مديونية الأفراد والشركات والحكومات، وفتح الأسواق للشركات الأجنبية الكبرى مع الاستدانة الخارجية تحت مبررات استثمارية لتأسيس مشاريع عملاقة! ويتلازمُ مع هذا تقليصٌ لبرامج الرعاية الاجتماعية الحكومية وفرضٌ للضرائب دون تبني النهج الديمقراطي المرتبط بهذه الضرائب، وهذه الليبرالية الحديثة -حسب تعبير الباحث البريدي- ليست شراً محضاً لكن خيرها قليل وفِخَاخُها كثيرة، لا سيما للدول الريعية كالأقطار الخليجية لاعتبارات مجتمعية وسياسية.[1]

والمهم في هذا أثر هذه العقيدة الاقتصادية الجديدة، حيث تركيز الثروات ومراكمتها الفاحشة لدى فئةٍ محدودة من سادة السوق والمال، وحيث تعزيز الاستهلاك وتزيينه، وتسهيل الاستدانة من البنوك، وما ينتج عن هذا من ازدياد حالات الفقر

(١) انظر بتصرف: عبدالله البريدي، دراسة وتلخيص لكتابه: (فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟)، ص٤٠-٤٦، وانظر عن الدراسة موقع المنهل، الرابط التالي:
https://platform.almanhal.com/Files/2/116879

والمرض والجهل، ومن مشاعر الحرمان لبعض المجتمعات، وتنامي الطبقية الاجتماعية الجائرة لدى مجتمعاتٍ أخرى، وما يصحب هذه العقيدة الجديدة من إضعافٍ لمبادئ وأنظمة التكافل الاجتماعي الحكومية، وتقليل الدور الرعائي للحكومات، كالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وما شابهها، وحيث خصخصة كثير من الخدمات.

وهي أخطاء وفخاخٌ متطرفة لتطبيقات الليبرالية الحديثة وفق تطوير رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر مع الرئيس الأمريكي ريغان لهذه التطبيقات، ليتأكد أن هذه العقيدة تُهندِس السوق بما يُراكم الثروات الخاصة على نحوٍ يصنع التفاوت الطبقي المتصاعد بلا مساواة، وهو الأمر الذي قد يخلق زعزعةً للاستقرار والأمن، كما حذّر من ذلك رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) السابق **آلان جرينسبان** حين أكد على أن النمو الاقتصادي المعاصر هو في مصلحة الطبقات الغنية مُحذراً من التوترات الاجتماعية التي قد تقود إلى تحولات اقتصادية مُربِكة، وهو ما تنبهت إليه بعض الشعوب الغربية والمنظمات غير الحكومية خاصةً في مظاهرات دافوس المتكررة ضد هذه الليبرالية الجائرة بحق البيئة والتنمية، وضد تراكم الثروات في ظل سُعار الروح الاستهلاكية بين البشر، لا سيما مع تهميش أو تعطيل جوهر الممارسات الديمقراطية الحقيقية حسب **نورينا هيرتس** (Noreena Hertz) في كتابها (السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية).[1]

ومن متطلبات عقيدة الليبرالية الحديثة وفق أنظمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أن تبادر الدول بتقديم رؤى تنموية جديدة تُبشِّر باقتصاد مجنون! وبرامج وتشريعات، وضرائب وقرارات، ومشاريع كبرى، وإجراءات ذات تكاليفٍ باهظة تمس الأمن المعيشي للمواطن، وربما يصحب هذا أو يتلوه تأجيج الاحتجاجات الشعبية، والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، بل والسياسية كما

(١) انظر بتصرف: المرجع السابق، ص٣٢-٣٥.

هو التقرير الصادر من المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام العالمية بأن هذه الليبرالية الاقتصادية المتطرفة سوف: «تؤجج الغضب في العالم»، وهو ما سوف يرد كذلك في موضوع (البنوك الرأسمالية وتحديات القطاع التطوعي).

وهذه التحديات الحديثة القائمة والقادمة مما يدفع أكثر إلى مخاطر مستقبلية على الأمن الاجتماعي والفكري والسياسي لدول العالم الثالث، وخاصةً دول الخليج بحكم مواردها الاقتصادية، بالرغم من إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة غير المندفعة دون هذا التغيير الديمغرافي.

وتؤكد بعض مراكز الأبحاث العالمية بوضوح عن التغيير القادم لمنطقة الخليج العربي بصورة خاصة! ويبدو أن من وسائل هذا التغيير أن يكون التغيير الديموغرافي السكاني بالتنمية واللبرلة الفكرية، وهو ما سوف يتحول في العاجل أو الآجل إلى قضية سياسية باسم الحقوق للعمال، وحق الانتخاب، وسيادة إدارة المال والأعمال، لا سيما مع محاولات دولية وإقليمية لتفتيت تلاحم مجلس التعاون الخليجي الذي بدا ظاهراً للعيان! فهل محاولات التفتيت تُعدُّ تمهيداً لما بعدها؟ أم نتيجةً لما قبلها؟ ومن المهم التنبيه إلى أن استحقاقات التنمية والعولمة ستكون لها الآثار القريبة والبعيدة.

وفي المقابل حول العلاج يؤكد **ديفيد بيكمان** (David Beckmann) أحد كبار المستشارين في البنك الدولي في مجال المنظمات غير الحكومية، أن الإنسانية بظل الرأسمالية في طريقها إلى مواجهة صعوبات حقيقية، وربما يصل الأمر إلى حد الكوارث! لكنه يؤكد هو وزملاؤه في البنك أنه إذا لم يكن للقيم الروحية أثر في مسيرة تطور الإنسانية ونموها فإن البشرية في خطر! وأن التجاهل العام للاعتبارات الأخلاقية والدينية أمر يعرِّض العالم الحديث للخطر! بل إن فريق الباحثين مع بيكمان يتفقون في كتابهم (التنمية والقيم – مناقشات حرة لنخبة

من خبراء البنك الدولي) على أن العالم يقف عند مفترق طرق في تاريخ التطور الإنساني، ويرون جميعاً بأن مسيرة التاريخ المعاصر يجب أن يُعاد تشكيلها في إطار من القيم ليكون التمكن من تفادي الكوارث التي قد تنتج عن الوضع الحالي، ولا بد من جعل القيم الروحية تنعكس على الأمور الدنيوية.(١)

وخلاصة الأمر أن الأقوال عن أهمية القيم في الاقتصاد والتنمية ومن خبراء دوليين في مواقع المسؤولية تؤكد على تنامي المخاطر في غيابها أو تغييبها عن الاقتصاد والتنمية أو عن الحياة عامة! والأمر لله من قبل ومن بعد، لكن هنا يأتي إيمان المسلم الحق بأن عدالة الإسلام الاقتصادية والاجتماعية هي الحل للبشرية، ولعل محن البشرية تقود إلى الاهتداء للمِنح الربانية، ومقتضى إيمان المسلم بأن الإيمان بالمآلات للتحديات والأحداث قِيمةٌ كُبرى، وعن ذلك ورد في القرآن الكريم ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور:١١).

كما أن هذه التحولات العالمية بتسارعها وقسريتها تؤكد أن أمام العالم العربي والإسلامي والخليجي خاصةً تحديات كُبرى مُربكة جداً لمؤسسات القطاع الحكومي والقطاع التجاري، وكذلك لقطاع التطوع، الأمر الذي يتطلب رؤى واستراتيجيات ومبادرات تنموية مستقلة تتوافق مع حجم تحديات القرن الجديد الواحد والعشرين! وأن هذه الرؤى والاستراتيجيات لابد أن تدعمها القيم الدينية والروحية على حد تعبير بيكمان وزملائه، وهو ما يتوافق مع رؤية كل مسلم عن كمال الدين الإسلامي وتشريعاته الأخلاقية لكل زمان ومكان.

❁❁❁

(١) انظر: خاتمة كتاب التنمية والقيم – مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي، ص١٤٣، ١٤٩.

الفصل الرابع

تحديات بلا حدود

"نخوض حرب أفكار مثلما نخوض حرباً عسكرية، ونؤمن إيماناً قوياً بأن أفكارنا لا مثيل لها... إن تلك الحرب تستهدف تغيير المدارك، وإن من المحتم الفوز فيها، وعدم الاعتماد على القوة العسكرية وحدها"

دونالد رامسفيلد – صحيفة واشنطن بوست

تحديات المنظمات الدولية والحروب الفكرية!

هناك تلازم طردي كبير بين كثير من المنظمات الدولية عابرة الحدود وبين عولمة القوانين الغربية وتقاليدها ونظمها، وذلك من خلال تأثيرها على سياسات واستراتيجيات المنظمات والجمعيات المحلية للدول، بل وفي أحيان كثيرة على أديان وثقافات المجتمعات والأمم ذات السيادة في أنحاء العالم، وقد أصبح هذا التأثير المباشر أو غير المباشر لأي كيان مهما صغُر وفي أي مكان من العالم لا يمكن فصله عن العولمة والعالمية، حيث -على سبيل المثال- محاولات فرض ما يُسمى توحيد الجنس البشري (الجندر) وما فيه من مساواة التماثل بين الذكر والأنثى! وطرح الحقوق بمفاهيم مرفوضة مع مجتمعات مختلفة الثقافة والقيم!

وكما أوضح **كمال منصوري** أن هذه المنظمات الدولية أصبحت قوة فاعلة على المستوى العالمي، وقد عادلت بمواردها وخبراتها قوة الحكومات المحلية والدول، واتسع مجال نشاطها وأعمالها، فهي تُنتج الأفكار الجديدة وتُقدِّم الخدمات، وتدافع، وتَحتج، وتُحرك الرأي العام، وتقوم بعمل تحليلات قانونية وعلمية وفنية، وأحيانا تسهم في تحليل السياسات، وتُراقب وتُنفذ الالتزامات الوطنية والدولية، وتُغيِّر من نظم المؤسسات والمعايير المجتمعية السائدة! فالمنظمات العالمية الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتمويل المنظمات المحلية غير الحكومية، وتشكِّل تجمُّعاً قوياً بدعمٍ من هذه الشركات العابرة للقارات، وتستغل هذه المنظمات شبكة الإنترنت في إيجاد التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات والخبرات وتكوين بنوك المعلومات، وتخطط بعضها ضمن استراتيجيات متطورة للتأثير على شبكة الإنترنت وشبكات التلفزيون والصحف والمجلات من أجل

التأثير على الرأي العام.[١]

وقد تعدَّى تأثير هذه المنظمات إلى تجاوز الحكومات الوطنية والتدخل بشؤون الدول، فالأمم المتحدة -على سبيل المثال- تُقر وتؤكد دور المنظمات غير الحكومية في الشؤون العالمية، بل في ظل هذه العولمة وسيادة الدول الغالبة أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير حكومية مثل منظمة أوكسفام الدولية (Oxfam)[٢] إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة الديون على الدول مثلاً، فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، وأصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءاً أساسياً من عمل البنك الدولي، وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته.[٣]

ومن مظاهر عولمة نشاط هذه المنظمات غير الحكومية مشاركتها في صياغة الرأي العام العالمي وتأثيرها على منظمات أخرى عالمية رسمية، كما تشارك المنظمات غير الحكومية الدولية بكثافة في نشاطات وبرامج المؤتمرات العالمية، كما كان في بروتوكول عام ١٩٨٧م المتعلق بثقب الأوزون، ومؤتمر البيئة بريو دي جانيرو

(١) انظر بتصرف: بحث بعنوان: (المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي)، موقع الحوار اليوم، بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٥م، الرابط التالي:
http://www.alhiwartoday.net/node/10037.

(٢) أوكسفام هي اتحاد دولي لمنظمات خيرية تركز على تخفيف حدة الفقر في العالم، تأسست في عام ١٩٤٢م علي يد مجموعة من الناشطين الاجتماعيين، وأكاديميين من أكسفورد، ومقرها في مدينة أكسفورد بالمملكة المتحدة، وكانت مهمتهم هي إقناع الحكومة البريطانية بالسماح بالإغاثة الغذائية من خلال حصار الحلفاء على مواطني اليونان الذين يعانون من الجوع، وهي تعمل في أكثر من ٩٠ بلداً مع منظمات محلية شريكة من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر.

(٣) انظر بتصرف: كمال منصوري، بحث بعنوان: (المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي)، موقع الحوار اليوم، بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٥م، الرابط التالي:
http://www.alhiwartoday.net/node/10037.

عام ١٩٩٢م، وكذلك مؤتمر القاهرة السكاني عام ١٩٩٤م، ثم مؤتمر المرأة عام ١٩٩٥م ببكين، وما في قرارات هذه المنظمات ومؤتمراتها من آثار وارتدادات على السياسات والثقافات، وإضافة إلى هذا فقدرات وإمكانيات هذه المنظمات ونتائج استطلاعات الرأي العام العالمي عن الدول التي تنشط فيها تمنحها امتلاك كم هائل من المعلومات، فمثلا منظمة العفو الدولية (AMMESTY INTERNATIONAL) التي تعمل في ١٦٢ دولة تمتلك معلومات عن هذه الدول وهي جاهزة لمن يطلبها، أما "مجموعة الأزمة الدولية International Crisis Group"، و"الشاهد العالمي. GLOBAL WITNESS" فهي تنشر تقارير مفصلة تحمل آراء ذات وجهات نظر مختلفة من أماكن تسودها الحروب أو الكوارث الطبيعية.[١] ومن المنظمات غير الربحية ذات التأثير العالمي، والتدخل في السياسات والثقافات المحلية ما يقوم به مركز (راند)[٢] الأمريكي وفروعه من خلال أبحاثه ودراساته الاستراتيجية التي يعتمد عليها صُناع القرار.

وإضافة لما سبق فإن الحروب الأيديولوجية التي يمارسها الغرب المتعصب عن طريق بعض هذه المنظمات وغيرها أصبحت تُضَاعِف من حالات التحديات وتزيد من الأعباء على هذا القطاع التطوعي، ويكشف عن حقيقة هذه الحرب في أحيان كثيرة تصريحات بعض الساسة وأصحاب القرار في الغرب، ومن ذلك تصريح الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن وهو يصف بوضوح حروبه ضد بعض دول العالم الإسلامي

(١) انظر بتصرف: المرجع السابق.

(٢) مؤسسة راند أو مؤسسة الأبحاث والتطوير هي منظمة غير ربحية ومركز تفكير أميركي، تأسست في الأصل عام ١٩٤٨م من قِبَل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأميركية. تُمول أبحاثها من وكالات حكومية وجامعات وأوقاف مالية خاصة، وجمعيات مهنية، وشركات، ومنظمات غير ربحية أخرى، وتهتم بشؤون العالم بما يخدم الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

بالصليبية، أو بأنها الحرب الأيديولوجية للقرن الحادي والعشرين.[١] وكذلك الجنرال ويسلي كلارك[٢] الذي قال بوضوح أكثر: «إن حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب كانت حرباً على الإسلام».[٣]

وفي السياق نفسه أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **كونداليزا رايس** في مقالٍ لها في صحيفة الواشنطن بوست في ديسمبر ٢٠٠٥م عن هذه الحروب للأفكار، وفيه قالت: «إننا ضالعون في حرب أفكار أكثر مما نحن منخرطون في حرب جيوش»،[٤] كما أن رئيس مجلس الوزراء البريطاني السابق **توني بلير** صرَّح عن هذه الحرب خلال مؤتمر صحفي عقده في ٢٠٠٧/٤/١٧م بقوله: «إن الوقت قد حان لتتوحد إدارات الحكومة البريطانية، من أجل تحقيق النصر في حرب الأفكار، إذا كنتم تريدون أن تنقلوا الحرب إلى أرض الأعداء، فعليكم أن تهزموا أفكارهم ودعايتهم إلى جانب هزيمة مخططاتهم».[٥]

وحرب الأفكار أو الحرب الأيديولوجية كما يُسميها البعض والتي أطلقها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **دونالد رامسفيلد** بقوله: «نخوض حرب أفكار مثلما نخوض حرباً عسكرية، ونؤمن إيماناً قوياً بأن أفكارنا لا مثيل لها... إن تلك الحرب تستهدف تغيير المدارك، وإن من المحتم الفوز فيها، وعدم الاعتماد على القوة

(١) انظر: صالح الحصين، مقال بعنوان: (الحرب الأيديولوجية)، موقع طريق الإسلام، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٤م، الرابط التالي: http://cutt.us/tktQ.

(٢) ويسلي كلارك: هو الجنرال الامريكي المتقاعد الذي قاد عملية قوة التحالف في حرب كوسوفو، والذي خاض المنافسة على رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الديمقراطي عام ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: صالح الحصين، مقال بعنوان: (الحرب الأيديولوجية)، موقع طريق الإسلام، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٤م، الرابط التالي: http://cutt.us/tktQ.

(٤) انظر: عبدالعزيز كامل، مقال بعنوان: (حرب الأفكار بين بأس الأمريكان ويأسهم)، موقع صيد الفوائد، الرابط التالي: http://www.saaid.net/Doat/kamel/17.htm

(٥) انظر: المرجع السابق.

العسكرية وحدها».[١]

وفي هذا السياق كتب **وليد فارس** الأمريكي في كتابه الشهير، ومما قال في مقدمته: «في نهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين لاحظنا تغيراً تاريخياً في مقاربة الحرب والسلم في العلاقات الدولية. ورغم أن الأفكار كانت ولاتزال هي محرك التاريخ، ازداد عدد المستهدفين بشكل كبير في ظل العولمة وإمكانية الوصول للإعلام الالكتروني». وأكد فيه أنه ليس فقط الحكومات بل غيرهم يدرك أن هناك ميداناً عالمياً جديداً للكفاح من أجل السيطرة يتم فيه ترويج الأفكار.[٢]

والمهم فيما ورد أن هذه الحروب الفكرية تُشكِّل تحدياً كبيراً مباشراً وغير مباشر لهذا القطاع التطوعي بحكم ما تتضمنه من صناعة انشقاقات فكرية للمجتمعات المسلمة وخللٍ في منظومة القيم الأخلاقية للدول والشعوب، وبالتالي تعدديات سياسية متناحرة، حيث الفكر الغربي وخاصةً الأمريكي قائم على الصراع وصراع الأفكار وهو ما تعكسه أفلامهم البوليسية والكرتونية.

وفي الغالب أن المقاومة والممانعة لهذه الحروب المتنوعة تُعدُّ من مسؤوليات مؤسسات العمل التطوعي الخيري بمدخلاتها ومخرجاتها، مما يتطلب حضور مؤسسات وجمعيات ومراكز ثقافية نوعية تواجه هذا التحدي القديم الجديد، بل وتصنع المبادرات والابتكارات العلمية والدعوية لما هو أكثر من الممانعة المجتمعية، حيث اقتحام الجُدر الغربية في عصر التقنية والمتغيرات.

(١) انظر: مقال بعنوان: (حرب الأفكار.."جولة جديدة")، مجلة البيان، العدد ٢٩٠، بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١١م، الرابط التالي: http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=1327 ، نقلاً عن: صحيفة واشنطن بوست، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: مقدمة كتاب حرب الأفكار The War Of Ideas، نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ٢٠٠٧م، والدكتور وليد فارس أمريكي الجنسية من أصل لبناني مسيحي، وقد قرّض له رئيس البرلمان الأوروبي، ورئيس الوزراء الأسبق لإسبانيا، ونائب رئيس وزراء العراق برهام صالح، وغيرهم.

البنك والصندوق الدوليان[1] (فرص أم مخاطر؟)

تتلازم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم مع السياسات الاقتصادية العالمية، والتي غالباً يمثل التنظير لها البنك الدولي (THE WORLD BANK) وصندوق النقد الدولي (IMF) واستراتيجيتهما العالمية، سواءً كانت الدول المُستهدَفة بالتنمية غنية أم فقيرة، ولهذا التلازم فإن تنمية القطاع التطوعي والتنمية به تتأثر بهما سلباً وإيجاباً بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن جانب آخر ترتبط السياسات الإنمائية والاقتصادية بين البنك وبين الصندوق بشكلٍ يجعلهما متوازيين أو مكملين لبعض في تحقيق أهدافهما. ومن أبجديات المعرفة عن العالم المعاصر أنه متشابك المصالح الاقتصادية ومترابط في المنافع السياسية إلى درجة التعقيد، وربما يصل هذا إلى مستوى كبير من الغموض والتضارب حول معرفة الحقيقة الكاملة عن هاتين المؤسستين.

(١) **البنك الدولي:** هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تُعنى بالتنمية ومقره واشنطن. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتأسس مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤م، ولا يُعدُّ بنكاً بالمعنى المعروف، ولكنه مؤسسة مصرفية للتنمية لا تهدف إلى تحقيق الربح المالي، لكن تهدف إلى إزالة أسباب المعاناة من الفقر أو تخفيضها. ويُعدُّ البنك الدولي من المؤسسات البيروقراطية الكبيرة، حيث يضم أناساً من جميع أنحاء العالم لهم خبراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم، ويبلغ عدد العاملين بالبنك أكثر من عشرة آلاف شخص. (التعريف مقتبس من كتاب التنمية والقيم ص٩، وكتاب قلاع العولمة ص٢٣).

صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز، مرتبطٌ بالأمم المتحدة، لكنه وكالة مستقلة عنها، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٤م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ ١٨٩بلدًا، ويعمل بالصندوق حوالي ٢٦٥٠ شخص في عام ٢٠٠٢م حسب كتاب (قلاع العولمة ص٢٣).

فهل البنك والصندوق معنيان بتعمير دول العالم النامي وتنمية اقتصاده؟ أو أن سياساتهما أو مُمارساتهما عكس ذلك؟ حيث خلال خمسين عاماً من خطط التنمية مع دول بعينها كانت النتائج المنظورة تدمير لاقتصادياتها! وهل وظيفتهما إحداث النمو المتوازن للاقتصاد العالمي كما هو المعلن؟ أم نهب الثروات والإغراق في القروض والديون؟ وهل البنك والصندوق شجَّعا بالفعل دول العالم للاندماج في الاقتصاد العالمي دون دفعٍ للثمن من المديونيات؟ أم أنهما ليسا سوى معاقل للرأسمالية والعولمة الاقتصادية؟

وهل دورهما العمل على إيجاد وظائف أكثر ودخل حقيقي للأفراد وتطوير موارد الإنتاج للدول الأعضاء؟ أم أن ملايين العمال خسروا فرص عملهم وباتوا محرومين من رعاية صحية فعَّالة ونظام تعليمي مناسب ومسكن يراعي كرامة الإنسان وزيادةً في عدد المشردين إلى غير ذلك من صفات السوء ومنكرات الأفعال؟ كما هو تعبير أرنست فولف (Ernst Wolff) عنهما، وذلك من خلال بعض الحقائق والوثائق والدراسات الميدانية التي أوردها في كتابه حول كثيرٍ من تنمية دول العالم –كما سيأتي–.

وبقدر ما في هذه التساؤلات من إشكالات وتضاربات، فإن الإجابة ربما يحكمها ويفصل فيها واقع الآثار الفعلية للبنك والصندوق سواءً في مجال الاقتصاد أو السيادة السياسية على بعض دول العالم وخاصةً العالم النامي.

ومن الإجابات الكاشفة ما كتبته الباحثة النيوزلندية، أستاذة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة **نيرى وودز** (Ngaire Woods) في كتابها الذي وَرَدَ فيه الكلام عن البنك والصندوق معاً، وتضمن توازناً بين التحليل عن المؤسستين وبين النقد البنَّاء، ومما قالت عن إيجابيتهما: أنشأ مؤسسو البنك

والصندوق للمساعدة على إحداث نمو متوازن في الاقتصاد العالمي، كما أنهم كتبوا صكوكاً للمؤسسات التي تديرهما تقضي بأن يَتَولوّا حماية الوظائف ومستويات المعيشة في كل بلدان العالم، وأن ييسِّروا من النمو المتوازن للتجارة الدولية، وأن يَحثُّوا على إيجاد وظائف أكثر، ودخل حقيقي للأفراد، وأن يُطوِّروا موارد الإنتاج لكافة الدول الأعضاء، وقد نجحت المؤسستان في تحقيق عولمة التجارة الكونية والاستثمار ورأس المال من خلال عمليات الدمج في الاقتصاد العالمي وتعزيزه.(١)

لكن الباحثة في الوقت ذاته نقلت شيئاً من الرأي الآخر أو النقد حول هاتين المؤسستين، ومما قالت: «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هدفان للنقد الذي لا نهاية له، تشجبهما جماعات اليسار باعتبارهما أدوات لإمبريالية الولايات المتحدة، وتتهمهما مواقع الويب «الإنترنت» الخاصة بجماعات المعارضة للعولمة بفرض الرأسمالية الكونية، وتتهم مؤسسات التسويق الدولية والعلاقات العامة لجناح اليمين الصندوق والبنك بدعم وتأييد الصفوة والحكومات الفاسدة التي تشل اقتصادها، وتُفسد بيئتها وتصيبها بأضرار بالغة، وتضطهد شعوبها..

وفيما يتعلق بإفريقيا، يُجمع النقاد على توجيه الاتهام لكلتا المؤسستين بأنهما تساهمان في وجود أزمة مستمرة في المديونيات، وبحالات الركود، والفقر».(٢)

بل إن المؤلفة نقلت كثيراً من النقد وردود الأفعال العالمية بأن المؤسستين لديهما سِجِلٌ لكارثة كاملة بترك الفقر والفشل في أعقابهما، وعدم أهليتهما وعجزهما عن أداء عملهما كما ينبغي، إضافةً إلى التبعية والخنوع للولايات المتحدة أو لوول استريت Wall Street بواشنطن، دون أدنى أمل في إمكانية النجاح المستقبلي

(١) انظر: قلاع العولمة، ترجمة محمد رشدي سالم، ط١، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م، ص١٢-١٣، ١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١١، ١٥.

لهما، كما أنهما مُؤيدَان للقضايا الخاسرة والحكومات السيئة.[١]

وفي الوقت ذاته فإن هذه القراءة من هذه المؤلفة تعترف بوضوح حول تأثير الولايات المتحدة على المؤسستين لصالحها ومصالحها! وتحدثت وودز عن هذا قائلةً: «لقد تم إنشاؤهما داخل نطاق الولايات المتحدة في الأساس على يد هذه الدولة، ومن هناك يتم إدارتهما من المركز الرئيسي لكل منهما، وعموماً فقد عكست سياساتهما مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والاستراتيجية، لاسيما في فتح أسواق في كل أنحاء العالم».[٢]

وهذا الواقع المُوَثَّق بالكتابات العلمية يتطلب مزيداً من الدراسات والأبحاث من مؤسسات المجتمع المدني في العالم، كما يتطلب الشفافية والوضوح من هذه المؤسسات الاقتصادية المعنية بالمصالح العامة للدول.

■ البنك الدولي والسيادة:

يُعدُّ هذا البنك مُجَمَّعاً عالمياً لرؤوس الأموال الفائضة في الدول الرأسمالية التي تبحث من خلال البنك عن فُرص للربح المضمون، فهو وكيل للمستثمرين يتمتع بسلطات قوية ويحرص على أن تكون مشروعات تمويله مضمونة السداد، ولهذا تكمن قوته في قدرته على تقييم المخاطر والالتزام السريع بسداد الدول، وعدم وجود أي ديون معدومة منذ نشأته، وهو يقوم على تعزيز المنفعة الذاتية له ولأجندته دون مراعاة لأحوال المقترضين من الدول.

وعن هذا البنك تحديداً يقول **ديفيد بيكمان** (David Beckmann) الخبير في البنك الدولي عن مسيرته وخاصةً المتأخرة: «ومع بداية الثمانينيات أقلقني

(١) انظر: المرجع السابق، ص٢٧-٢٨
(٢) انظر: المرجع السابق، ص٣٩

أن نشاط البنك المُوجَّه مباشرة إلى تخفيض الفقر قد قَلَّ مُعدله، إذ إن الأزمات الاقتصادية في كثير من البلدان أَدَّت إلى تَوجُّه البنك لتوفير المعونة إلى عدد كبير من الحكومات التي تجاهد من أجل استعادة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي». (١)

وتتأكد المآخذ على البنك الدولي بالكشف عن إحدى أجنداته السياسية من قبل **جراهام هاريسون** (Graham Harrison) الأستاذ السياسي في جامعة شيفيلد البريطانية، والذي خَصَّص موضوعات كتابه عن البنك الدولي وأفريقيا، ومما قال: «أنفق البنك الدولي جهداً كبيراً في العقد الماضي في البحث عن الرموز الشعبية التي يمكن أن تتحول إلى رموز تحمل وجهات نظر البنك الدولي الاقتصادية، وتُبرر التدخلات الكبيرة للبنك الدولي في القارة الإفريقية من خلال هذه الرموز».

ويرى هاريسون أن تدخل البنك الدولي في أفريقيا يتجاوز حدود تقديم المعونة! بل إنه في كثير من الأحيان يُقدِّم نفسه شريكًا في الحكم في دول ذات استقلالية!

ويناقش هاريسون في كتابه هذا أساليب التغيير السياسي لأنظمة الحكم من خلال البنك الدولي! وطرق التدخل الخارجي في مؤسسات ونُظم الحُكم في أفريقيا!

ويلخص هاريسون الصورة التي تَحوَّل بها عمل البنك الدولي في أفريقيا في عبارة مُفادها: «إن هشاشة أنظمة الحكم الإفريقية، وكثرة تدخلات الجهات الخارجية قد وفرتا "السيولة" اللازمة للنخب الإفريقية لكي تتبنى حلول البنك الدولي في أنظمة الحكم، ضمن مشروع هذه النخب النفعي الخاص بها للغنى المالي والتقدم الاجتماعي على حساب شعوبها». (٢)

(١) انظر: التنمية والقيم – مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي، ص٩٦-٧٠.

(٢) انظر: (عرض كتاب: البنك الدولي وإفريقيا. تكوين الدول التي يمكن أن تحكم)، شبكة الألوكة، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٣م، الرابط التالي: https://www.alukah.net/culture/0/57575/

ومن الحقائق المشاهدة في ظل تدخل هذا البنك أن دور الدولة الوطني السيادي والاقتصادي يتراجع بتطبيق سياسات البنك، حيث تتقدم المؤسسات والشركات الدولية لتستلم دور القطاع الحكومي في الخدمات تحت ما يُسمى (الخصخصة) وتقليل الإنفاق العام، وهو ما يترتب عليه تَحكُّم الشركات والبنوك الدولية باقتصاد الدول المُستهدَفة بالخصخصة، ويتبع ذلك ضعف الولاء الوطني لدى الشعوب واهتزاز المنظومات السياسية والاجتماعية، وهذا ما أشارت إليه معظم الأبحاث والدراسات الناقدة للبنك وتوأمه الصندوق، وهو ما أكَّد عليه الكتاب الصادر باللغة الفرنسية عام ١٩٨٩م بعنوان (التاريخ السري للبنك الدولي) للمؤلف زكي العايدي، وفيه: «وجعلت البنك يتحكم في خيارات شعوب البلدان النامية في مجال تنميتها الاقتصادية، وطريقها المستقل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بل إن هذه القوة جعلت البنك "يضغط على سيادة الدول"، ويصل إلى الحد الذي يضع فيه اقتصاداتها "تحت الوصاية" ويفرض "رقابة على المصروفات العامة"».[١]

ويضرب العايدي بعض الأمثلة، ومن ذلك ما حدث مع مصر وغيرها، حيث دور هذا البنك كان حاضراً في دعم الشركات العابرة للقارات والحدود لممارسة دور الخصخصة بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، وقد ساعدت هذه الشركات البنك الدولي في التخلص من دور القطاع العام في كثيرٍ من بلدان العالم الثالث! وهو ما يكشف عن حقيقة دعوات البنك للحكومات في خصخصة خدمات القطاع العام![٢]

(١) انظر: مقال تعريفي عن الكتاب بعنوان: (البنك الدولي وتاريخ من الانتقادات)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٨م، الرابط التالي:
https://bit.ly/2JT1XNb

(٢) انظر بتصرف: المرجع السابق.

ويخلص العايدي في كتابه إلى نتيجةٍ مؤداها أن الاستجابة أو الاستماع إلى البنك والصندوق في تقديم السياسات والنصائح الخاطئة هو الخطأ القاتل للدول النامية؛ لأنها توصيات تقوم على دراسات أكاديمية وتحليلات اقتصادية لا تقوم أساساً على الواقع الفعلي للبلدان المستهدفة بالتوصيات والنصائح، كما أن قضايا صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للدول المُستَهدَفة واختيار طريق نموها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي لم يَعُد بيدها! بعد أن وَضَعَت اقتصادها تحت ما يشبه الإدارة المركزية لهاتين المؤسستين (البنك والصندوق)، وذلك بعد فشل حكومات هذه الدول ونُظمها في إيجاد مخرج لأزمات تنميتها وديونها! وتزداد المخاطر على الدول المستهدفة بالتنمية بعدم وجود استقرار سياسي وعدم تفاؤل لدى المستثمرين مع غياب المناخ المتكامل للإصلاح الاقتصادي.[1]

ومع الاحترام العلمي لنتائج هذا الباحث المدعومة بالأدلة إلا أنني أرى أن المناخ السياسي والإداري لبعض الدول النامية أو الفقيرة هو المساعد الحقيقي لعدم تحقيق التنمية وازدياد معدلات الفقر في هذه البلدان بسبب أن بعض حكومات هذه الدول خاصةً الأفريقية عبارة عن عصابات تعمل لخدمة أجندتها الخاصة على حساب المجتمع واحتياجاته.

ويقول **ديفيد بيكمان** كاشفاً دور اللوبيات العالمية حول توجهات وسياسات هذا البنك وغيره من المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي واشنطن على وجه الخصوص: «تعتبر الدوافع السياسية ذات المصالح الذاتية أقوى من دوافع الضمير، فمدينة واشنطن العاصمة يمكن أن يُطلق عليها أنها متاهة مليئة بجماعات الضغط والمحامين لفئات مختلفة ولكل منها مصالحها الخاصة، وتتخذ أكثر من ثلاثة آلاف مؤسسة من منطقة واشنطن مقراً

(١) انظر بتصرف: المرجع السابق.

لها، ويعمل في هذه المؤسسات أكثر من ثمانين ألف موظف، ومعظم هذه المؤسسات تُمثِّل مصالح خاصة، أما الهيئات التي تُمَثِّل مصالح عالمية فهي أقل نسبياً وكذلك أضعف من ناحية التمويل، ونجد أن أكبر جماعات الضغط الكنسية هي (جماعة الخبز) للعالم التي تُعنى بالمسائل المتعلقة بالفقر على المستويين المحلي والدولي لا يزيد عدد موظفيها على الخمسين! ويتقاضى العاملون فيها مرتبات هزيلة!». [(١)]

ومما يُعزز هذه الآراء سابقة الذكر عن البنك وأدواره الرأسمالية النفعية وأن التحديات من هذا البنك ربما تفوق الفُرص التي يُقدمها، أن الصين أنشأت البنك الدولي الصيني الآسيوي (AIIB - أيه.آي.آي.بي) عام ٢٠١٤م، بانضمام وشراكة روسية قوية، وحوالي ستين دولة بما فيها بعض الدول الأوروبية وانضمام لدول جديدة بصفة مستمرة، ويُعد هذا البنك منافساً للبنك الدولي الغربي وصندوق النقد الدولي اللذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن هذا البنك المنافس يَحدُّ بشكل كبير من الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي، بل ويُؤَجِّجُ صراعات النفوذ بين مؤسسات التمويل الدولية، ويلاحظ أن الولايات المتحدة واليابان رفضتا المشاركة في المشروع. [(٢)]

■ صندوق النقد الدولي والتدخلات:

وحول هذا الصندوق تحديداً فربما يجد القارئ تغطيةً علمية قوية من الأبحاث والدراسات عن آثار السياسات الاقتصادية السيئة لهذا الصندوق، وعن هذا مؤلفاتٌ وكتبٌ كثيرة وكتاباتٌ ناقدة أكثر، وعلى سبيل المثال يجد القارئ أن موضوعات وفصول كتاب **أرنست فولف** (Ernst Wolff) حوت رصداً ميدانياً كافياً

(١) انظر: التنمية والقيم - مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي، ص٧٦-٧٧.

(٢) انظر: عن المنافسة الصينية في البنك الآسيوي الجديد، الروابط التالية:
http://www.alarab.co.uk/m/?id=48715، http://goo.gl/54dBE1، http://goo.gl/8Tqad8.

لأعمالٍ بارزة وكبيرة للصندوق في بعض دول العالم وعلى رأسها تشيلي والأرجنتين، ويرى فولف ابتداءً أن مؤتمر بريتون وودز الذي أسفر عن ميلاد الصندوق والبنك الدولي هو بداية الابتزاز العالمي حسب تعبيراته! وأن صندوق النقد الدولي ينصب حبائله، وكَتَبَ في كتابه عن التجربة التشيلية وأزمة الديون في أمريكا اللاتينية، وكيف أن الصندوق تحول إلى لاعب دولي في إدارة الأزمات! وكيف تصاعدت المقاومة ضد الصندوق![1]

وفي الكتاب كذلك رصدٌ لآثار الصندوق في جنوب أفريقيا، حيث يرى مؤلفه أن الصندوق والمؤتمر الوطني الأفريقي يتكاتفان على حساب المستفيدين، وفي الكتاب عن أثر الصندوق في يوغسلافيا وأنه مَهَّدَ للحرب وَرَعَاها، وكذلك دوره مع الأزمة الآسيوية، والأزمة الأرجنتينية، وكيف تفاقمت الأخيرة بسياسات الخصخصة واندلاع أكبر إفلاس حكومي عرفه التاريخ، ودور الصندوق في أيسلاندا وإيرلندا واليونان وقبرص وتصاعد الفقر في بعض هذه الدول وغيرها، كما أنه كَتَبَ عن دور الصندوق في معالجة أزمة اليورو من خلال المصرف المركزي الأوروبي وما فيها من تدخل سيادي حسب رأيه.[2]

ويمكن الحصول على تصور موجز ومختصر عن صندوق النقد الدولي تحديداً من خلال تحليلات أرنست وولف ورؤيته في مقدمة كتابه عن الصندوق، فهو يرى أن وظيفة الصندوق الأساسية تكمن في العمل على استقرار النظام المالي، غير أن تدخلاته تبدو في الواقع أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة! فهو في كل تدخلاته ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك! ويُجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها

(١) انظر: صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٦م.

(٢) انظر: المرجع السابق.

الأغلبية العظمى من المواطنين، وتترك هذه الإجراءات وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي وتفاوت اجتماعي، وابتزاز لا ينقطع، وأنه لا يحارب الفقر بل يحارب الفقراء، وفي كل هذه التدخلات لم يستخدم الصندوق أسلحة وجنوداً، بل كان يستعين بواحدة من آليات النظام الرأسمالي، وهي عرض المساعدة في (هيئة قروض) بضمان الفوائد واستعادة القرض.

وفي مقابل هذه القروض يطلب الصندوق تنفيذ إجراءات اقتصادية ملزمة تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض، فالصندوق بسياساته أصبح هو الملاذ الأخير للحصول على السيولة، وإن ترتب على ذلك السقوط أكثر فأكثر في فخ مديونية لا فرار منها، فقروض الصندوق تُسَبِّبُ في نهاية المطاف تردي الوضع المالي أكثر فأكثر للمقترضين، الأمر الذي يتيح للصندوق الفرصة لأن يطالب الدولة المعنية بتنفيذ برامج تقشفية لا نهاية لها ولا آخر حسب تعبيرات فولف[1].

وعن التدخلات للصندوق فربما أن بعض سياساته العملية كافيةٌ في الكشف عن حقيقة الانتقادات له ولتوأمه البنك الدولي، حيث تدخلهما في الشؤون الاقتصادية الداخلية لبعض الدول الموصوفة بالثراء كما هو حال الصندوق بصفة مستمرة مع دول الخليج تحديداً فيما يُسمى (الإصلاح الضريبي) بالعمل على تقنين الضرائب العامة، وضرائب القيمة المضافة، وضرائب دخل الشركات، وضرائب العقارات والسلع، وضرائب على الدخل الشخصي، وتخفيض أجور العاملين، ورفع أسعار الطاقة والمياه وبعض الخدمات التي تمس أمن المواطن الاجتماعي، وغير ذلك من الشأن الاقتصادي الداخلي، وهي دولٌ في حقيقة اقتصادها لم تصل إلى حد الأزمات الاقتصادية أو اللجوء إلى برامج التقشف والمديونيات الدولية!

(١) انظر: المرجع السابق، ص٢٠.

ومن أمثلة هذا التدخل ما دعت إليه مديرة صندوق النقد الدولي من فرض ضريبة على القيمة المضافة لمواجهة انخفاض أسعار النفط في دول الخليج، حيث أن الإصلاح الضريبي سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي لهذه الدول بأكثر من ٢٪ حسب قولها، وذلك على مستوى الدول الست لمجلس التعاون الخليجي. وأشارت إلى ضرورة وجود «تركيز أكبر» على ضرائب الدخل للشركات، إضافة إلى الضرائب على العقارات والسلع.[١]

وتشير صحيفة الاقتصادية السعودية إلى أن صندوق النقد الدولي قَدَّم ورقتين أعدهما فريق تابع له بعشر توصيات، لتسريع معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج في ظل تراجع أسعار النفط! بعنوان (تنويع العائد الحكومي في مجلس التعاون الخليجي.. الخطوات المقبلة).

ويُبرر الصندوق هذا الإجراء؛ لأن عوائد الضرائب منخفضة بشدة في بلدان المنطقة مقارنة بنظيرتها العالمية! علاوة على أن الإصلاح الضريبي يمكن أن يزيد العوائد ويوجد ثقافةً ونظاماً ضريبياً حديثاً!

ومن توصيات الورقتين، التوسع في مجال الأرباح على ضريبة الأعمال! حيث إن تلك الضريبة مع ضريبة القيمة المضافة ستساعد على إيجاد نظام ضريبي مُتقدم وفَعَّال في المنطقة، والمساهمة في توليد الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية غير النفطية لميزانيات معظم البلدان.[٢]

---

(١) انظر: مقال بعنوان: (صندوق النقد الدولي يدعو دول الخليج إلى فرض ضرائب لمواجهة تراجع أسعار النفط)، فرانس ٢٤، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٦م، الرابط التالي: https://bit.ly/2Yz8EIq

(٢) انظر: مقال بعنوان: (١٠ توصيات يقدمها «الصندوق» لتسريع معدلات النمو الاقتصادي الخليجي)، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٦م، الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2016/12/04/article_1107335.html.

وقد علق البروفيسور **آرثر بل** خبير النظم الاقتصادية والاستشاري السابق في الأمم المتحدة، «أنه بالنسبة لكثير من بلدان مجلس التعاون أبرزها السعودية، فإن ما يقترحه خبراء الصندوق يتماشى في أغلبه مع جوهر (رؤية المملكة ٢٠٣٠)، حيث إن جوهر الرؤية سَبَقَ آراء خبراء الصندوق بضرورة إحداث تغيير اقتصادي عبر تنويع البنية الاقتصادية السعودية، وعدم الاعتماد فقط على النفط لضمان تحقيق معدلات أعلى للنمو في الأجلين المتوسط والطويل».[١]

لكن الدكتورة **فلورا فيندلي** أستاذة المالية العامة ربما ترى ما هو أهم وأعمق من القول السابق، حينما قالت: «لكن هذا يجب أن يترافق مع ترشيدٍ في الإنفاق العام، وخفضٍ للدعم، والمزيد من الخصخصة والدعم للقطاع الخاص، ولا شك أن إعادة النظر في النظام الضريبي، والإصلاح في سوق العمل، تُعد جميعها خطوات رئيسة لاستعادة توازن الميزانية العامة».[٢] وهو ما يتطلب التعامل الصحيح من قبل حكومات الدول المعنية في التعاطي مع هذه القضية المهمة.

■ التجربة البرازيلية وتجاوز التحديات:

لبعض الدول تجارب ناجحة في صناعة التنمية (الذاتية)، ومن يقرأ عن قصة نجاح البرازيل ذات الـ(٢٠٠) مليون نسمة التي أبهرت العالم، يُدرك أن تجاوز التحديات الخارجية والانتصار على العوائق الداخلية هي إرادة سياسية قبل كل شيء، حيث خرجت هذه الدولة من ركام الفقر والجهل والتخلف، وتحررت من مديونيات صندوق النقد الدولي، ونصائح البنك الدولي، وحينما نهضت من ديون تفوق (٢٦٠) مليار دولار وديون أخرى داخلية، إلى فائض مالي يزيد عن (٢٠٠) مليار

(١) انظر: المرجع السابق.
(٢) انظر: المرجع السابق.

دولار، حتى أصبحت توصف باليابان الجديدة! وسمَّاها بعضهم المعجزة البرازيلية!

وفي الكتاب الذي كتبه مجدد حياة البرازيل رئيسها السابق **لولا دا سيلفا** الملقب (لولا الشعب) وبطل الفقراء ما يكشف عن قصة نجاح بهرت العالم؛ لأنها قفزت بالشعب والدولة من صفر الفقر تقريباً إلى أن يكون (الجوع صفر) «ZERO HUNGER» كما هو عنوان كتاب الرئيس البرازيلي، وفيه ورد أن البرازيل في الثمانينيات مرَّت بأزمة اقتصادية طاحنة فذهبت للاقتراض من صندوق النقد الدولي معتقدة أنه الحل لأزمتها الاقتصادية، وطبعاً طَبَّقت حزمة الشروط المجحفة، مما أدى إلى تسريح ملايين العمال وخفض أجور باقي العاملين، وإلغاء الدعم!

وانهار الاقتصاد البرازيلي ووصل الأمر إلى تدخل دول أخرى في السياسات الداخلية للبرازيل، وفرض البنك الدولي على الدولة أن تضيف إلى دستورها مجموعة من المواد تسببت في اشتعال الأوضاع السياسية الداخلية. ورغم استجابة البرازيل لكل الشروط، تفاقمت الأزمة أكثر فأكثر، وأصبح ١٪ فقط من البرازيليين يحصلون على نصف الدخل القومي!

وهبط ملايين المواطنين تحت خط الفقر، الأمر الذي دفع قادة البرازيل إلى الاقتراض من الصندوق مرة أخرى بواقع (٥) مليارات دولار، معتقدين أنه الطريق للخروج من الأزمة! فتدهورت الأمور أكثر، وأصبحت البرازيل الدولة الأكثر فساداً وطرداً للمهاجرين، والأكبر في معدل الجريمة وتعاطي المخدرات والديون في العالم.

الدَّيْن العام تضاعف ٩ مرات في ١٢ سنة!! حتى هَدَّدَ صندوق النقد بإعلان إفلاس البرازيل إذا لم تسدد فوائد القروض، وَرَفَضَ إقراضها أي مبلغ في نهاية ٢٠٠٢م، وانهارت العملة (الدولار وصل إلى ١١ ألف كروزيرو) وأصبحت الدولة تحتضر، حتى جاء عام ٢٠٠٣م وانتخب البرازيليون رئيسهم **لولا دا سيلفا**، وكان من كلماته المشهورة عند تسلمه حكم البلاد: «التقشف ليس أن أُفقر الجميع بل هو أن

تستغنى الدولة عن كثير من الرفاهيات لدعم الفقراء» ومن كلماته: «لم ينجح أبداً صندوق النقد إلا في تدمير البلدان».

ومن أبرز سياساته التنموية المحلية معالجة واقع الفقراء، وذلك بدعم (١١) مليون أسرة تشمل (٦٤) مليون إنسان ومساعدتهم، وفي المقابل مَنَح تسهيلات كبيرة للمستثمرين المحليين، ووضع آليات التشغيل والتسيير مُيسَّرة لكل مستثمر، مع منح الأراضي المجانية لهم، ومنح القروض التي تساعد على فتح الأسواق الجديدة مقابل ضرائب يدفعها المستثمر لا تساوي شيئاً مقابلةً بحجم الأرباح والنمو والتنمية!

بعد ثلاث سنين فقط عاد (٢) مليون مهاجر برازيلي وجاء معهم (١,٥) مليون أجنبي للاستثمار والحياة في البرازيل فى أربع سنوات (مدة رئاسية واحدة) وفيها كان سداد كل مديونية صندوق النقد!! بل إن الصندوق اقترض من البرازيل (١٤) مليار دولار أثناء الأزمة العالمية في ٢٠٠٨م، أي بعد خمس سنين فقط من حكم لولا دا سيلفا!! وهو نفس الصندوق الذي كان يريد أن يشهر إفلاس البرازيل في ٢٠٠٢م، ورفض إقراضها لتسدد فوائد القروض! بفضل تركيز دا سيلفا على أربعة أمور: الصناعة والتعدين والزراعة وطبعاً التعليم، حيث البرازيل أصبحت تُصنع الطائرات (أسطول طائرات الامبريار برازيلية الصنع).

وتنعكس هذه التنمية لدرجة أوصلت البرازيل إلى دول مُصنعة للطائرات، بل صانعة لأول غواصة نووية لتنضم إلى خمس دول عالمية فقط تَصنع هذا النوع، وقوام هذه التنمية الذاتية أربعة عناصر جودة التعليم، والاهتمام بفئات الفقراء المنتجين، ودعم الزراعة، وتبني الصناعة، وهو ما عملت به الدول التي تقدمت في الستينات من القرن الماضي والسبعينات والثمانينات والتسعينات.[١]

(١) انظر: محمد عبدالله الريح، مقال بعنوان (الجوع صفر «كتاب الرئيس البرازيلي السابق»)، صحيفة الصدى الموريتانية، بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٥م، الرابط التالي: https://bit.ly/2yxD8Q8

وقد سُمِّي هذا الرئيس بالمنقذ، حيث بعد سنوات عجاف على الاقتصاد البرازيلي الجريح وبعد أن تقاذفته الأزمات والمشاكل، وصل إلى سدة الحكم في البرازيل لولا دا سيلفا وهو شاب برازيلي فقير ينحدر من أزقة وشوارع سانباولو، عاش فترة طويلة من الكفاح في أروقة السياسة ودهاليز النقابات العمالية.

كان حِملاً ثقيلاً ذلك الذي حمل الرئيس الجديد، فالبرازيل غارقة في الديون حد الإفلاس وشروط صندوق النقد الدولي مجحفة في حق البرازيل من أجل الحصول على قروض جديدة. رضخ دا سيلفا لشروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض بقيمة (٣٠) مليار دولار وقام بالإصلاحات الاقتصادية المشترطة من الصندوق.

بعد سنوات من تنفيذ خطته الجديدة كانت كل القرائن والدلائل تشير إلى تدهور جديد في حالة الاقتصاد البرازيلي والوضع يزداد سوءاً، حينها أطل دا سيلفا على شعبه من جديد بحزمة إصلاحات منها خروج البرازيل من عباءة صندوق النقد الدولي وجاء دا سيلفا باقتراحات جديدة من بينها: تشجيع التصنيع، زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية، وسياسة إحلال الواردات، مع فتح علاقات جديدة مع الاتحاد الأوروبي، وتطويرٍ في قوانين الاستثمار، وتشجيع الزراعة والسياحة.

هكذا استطاع دا سيلفا أن يعيد للبرازيل مكانتها من جديد، حينما حققت سياساته الإصلاحية الجديدة نجاحات أبهرت العالم وأخرجت البرازيل من إحدى أسوء الأزمات التي عرفتها عبر التاريخ، لقد كان الشعب مُحبطاً لدرجة كبيرة ويشعر بالانكسار والهزيمة بسبب ما آلت إليه الظروف في البلد، لكن تجارب الأمم عظيمة وفكرة البناء والنهوض قد تتعثر وتصطدم بالواقع، وقد تهتز لكنها أبداً لا تموت.

في سنة ٢٠١٠م تربعت البرازيل في المركز السابع عالمياً من حيث قوة الاقتصاد محققة نسبة نمو ٧,٥٪، وأصبحت من ضمن ما يعرف The Acronym BRIC وهي

دول تضم كل من البرازيل، روسيا، الصين، الهند وهي الدول التي حققت معدلات نمو قوية وساهمت في انتعاش الاقتصاد العالمي.[١] وهناك توقعات أن تصبح البرازيل سادس اقتصاد على مستوى العالم عام ٢٠٥٠م كما في كتاب التجربة البرازيلية.

والخلاصة أن هذه التجربة الناجحة إلى حدٍّ كبير في التنمية الذاتية المحلية أصبحت تجربةً فريدة استجوبت إيراد مبررات عرضها في هذا الكتاب، وذلك من خلال أحد الكُتَّاب الذين كتبوا عن التجربة، ومما قال عنها: «ليست الغاية من استعراض التجربة أن نكتنز معلومات إضافية، وإنما العبرة أن نستفيد من تجربة بلد يتقاطع مع عالمنا الإسلامي من حيث المساحة والسكان ووفرة الموارد، مع الابتلاء بالتغول الأمريكي، وتوحش العسكر وحكومات الاستبداد، لكنهم تخلصوا من سطوة الأمريكان وسيطرة الفاسدين، وحزموا أمرهم، وامتلكوا حرية اتخاذ القرار النافع لبلادهم دون مصادمة أو مناكفة، حتى نفضت البرازيل عن نفسها غبار التخلف، وطردت شبح الإفلاس، وها هي تطالب بمقعد دائم في مجلس حكم العالم، ومن يدري فربما تكون في قابل الأيام كأمريكا في أيامنا!».[٢]

■ الحروب الاقتصادية العسكرية وتحدياتها:

تُعدُّ الهزات الاقتصادية والمالية المتكررة لبعض الدول الكبرى من الأسباب التي تدفع هذه الدول إلى افتعال مناخ الحروب حيناً، وصناعتها أحياناً في بلدان أخرى؛ وذلك لتسويق صناعة الأسلحة وبيعها في حالاتٍ كثيرة، أو في استخدامها وتجاربها

(١) انظر: الإمام محمد محمود، مقال بعنوان: (البرازيل: قصة نجاح بهرت العالم)، موقع إسلام أون لاين، بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٦م، الرابط التالي: https://islamonline.net/18697

(٢) انظر: أحمد بن عبد المحسن العساف، مقال بعنوان: (التجربة البرازيلية: لولا الشعب... و«لولا»)، موقع صيد الفوائد، بتاريخ ١٤ رجب ١٤٣٥هـ (١٣ مايو ٢٠١٤م)، الرابط التالي:
https://www.saaid.net/Doat/assaf/180.htm

في الدول النامية أو للأمرين معاً، وهذا ما تدفع ثمنه كثيراً شعوب دول أفريقية وآسيوية بصورة خاصة، إضافةً إلى أن النظام الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، ومجلس الأمن ولجانه يعيش احتضاراً، حيث الفشل السياسي والعسكري المتكرر لوقف الصراعات والحروب العالمية وعدم العدالة في حق الفيتو، خاصةً في التعاطي مع القضايا العربية والإسلامية، كل هذا مما يُعدُّ ويَعِدُ بأن مستقبل العالم يتجه إلى تصاعد الصراعات والحروب وتقلص مساحات التسامح، وهو بالتالي ما يزيد من الكراهية ويُقلل فرص السلم العالمي، فتزداد الأزمات وتتضاعف حالات الفقر والمرض والجهل. وقد وَجَدَت الأمم المتحدة نفسها عاجزة أن تعمل شيئاً أمام حق الرفض (الفيتو) واستهتار القوى العظمى بالسلام العالمي! وهو ما يعني أن العالم بصدد تفاقم أزمات أخلاقية عالمية مع غياب العدالة عالمياً ودولياً.

ومعظم المؤشرات تؤكد أن صناعة حروب الاقتصاد العسكرية تُعزِّز الاقتصاد الرأسمالي؛ لأن الدول الرأسمالية المصنعة للسلاح تعيش خارج بؤر الصراع وفق معتقداتها واستراتيجياتها الاحتلالية، وربما يصحب هذه الحروب المفتعلة أو يتلوها أوهام ما يُسمى إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية بعد الحروب؛ لتستهلك ما بقي من ثروات الأجيال وتُجَّفِف ما بقي من الموارد!

وحسب كتاب **(خرافة التنمية الاقتصادية)** للمؤلف **أوزوالدو دي ريفيرو** فإن الوضع المستقبلي لبعض الدول شديد القتامة، فإضافة إلى الحروب والصراعات، هناك صراع آخر ممكن أن ينشأ نتيجة أن الدول المُحتَلَّة (المستعمرات) تحوَّلت بعد خروج الاحتلال منها إلى دول تقتات على المساعدات الدولية! وذلك بعد خمسين سنة من التجارب الفاشلة في التنمية! بل أصبحت تعيش أزمات تسديد ديونها المتضخمة! خاصةً مع شيوع النمط الاستهلاكي الذي يُراد عولمته في دول الفقر كما هي دول الثراء على حدٍّ سواء! حسب تعبير الكتاب سابق الذكر، بل إن مؤلفه يرى أن

هذا الواقع الرأسمالي غير العادل قد يؤدي إلى انهيار عملات بعض الدول، وما يتبع ذلك من إفلاسات هائلة، وتضخمٍ في الأسعار، وطرد ملايين العمال من وظائفهم!

ويضيف ريفيرو لرؤيته المستقبلية المتشائمة أن مصادر الأمم المتحدة تُقدِّر بأن ما يزيد على خمسة بلايين نسمة، أي ٧٠٪ من الجنس البشري سيعيشون في مدن فقيرة في العام ٢٠٢٥م! مما يَشِّي بتفجر كوارث بيئية وبشرية هائلة، مع تقلص قدرة الحكومات على السيطرة على مدنها المتضخمة![1]

وتحت وطأة البطالة العالمية المرتفعة وتقلص المواد الأولية القابلة للتصدير، اضطرت الدول المتخلفة أخيراً للسعي وراء الشركات العالمية التي كانت المظهر الإمبريالي الأكثر إثارة للريبة! إذ لم يعد أمامها خيار آخر سوى جذب الاستثمارات العالمية المنتجة لتتمكن من الحد من أزمة البطالة ورفع المستوى التكنولوجي، أملاً في إنتاج سلع، ولكن الشركات العالمية في المقابل تضع حوالي ٧٠٪ من استثماراتها المُنتِجة في الدول الأربع والعشرين الصناعية الكبرى في العالم، ولا يبقى للدول المتخلفة الأخرى سوى المشاريع ذات الإنتاجية الضئيلة والآثار البيئية الضارة!

وهو يرى أن (عقيدة الرأسمالية المقدسة) الفاقدة للعامل الأخلاقي -حسب تعبيره- ترفض إلى حدٍّ كبير جداً الحصول على التكنولوجيا مع وجود قوانين حماية الملكية الفكرية!

من جهة أخرى، فإن عولمة النمط الاستهلاكي المُفرط ستؤدي في حال تطبيقها عالمياً إلى كارثة بيئية لا تُحتمل، ففي ظل اقتصاد استهلاكي ينظر إلى الطبيعة على أنها مجرد مادة أولية قابلة للاستهلاك الآني، تُصادِر كل يوم مساحات هائلة

(١) انظر: أحمد دعدوش، مقال بعنوان: (عرض كتاب: خرافة التنمية الاقتصادية... اقتصاديات مستنفذة في القرن الحادي والعشرين)، مجلة العصر، بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٨م، الرابط التالي:
http://alasr.ws/category/view/79

من الأراضي الزراعية للتوسع العمراني، ويتم استنزاف الثروة السمكية دون اكتراث، وتُشحن باستمرار نفايات مصانع الدول المتقدمة لتدفن في أراضي العالم المتخلف![1] حسب تعبيرات بعض الباحثين.

ويكرر ريفيرو على أن المستقبل مرعب في ظل ما يُسميها خرافة التنمية وعدم عدالتها مع الإنسان والمكان فيقول بلغة إحصائية: تشير التنبؤات إلى أن عدد سكان العالم في عام ٢٠٢٠م سيصل إلى ٨ بلايين نسمة، يوجد ٦,٦ بليون نسمة منهم في العالم المتخلف، حيث يعيش ٣ بلايين تحت خط الفقر، إضافة إلى ٨٤٠ مليون جائع ومئات الملايين من العاطلين عن العمل، وأن أكثر من ٥٥٠ مدينة ضخمة ستستوعب غالبية هذه الأعداد بمعدل مليون شخص لكل منها، بينما يصل عدد المدن التي تضم أكثر من ١٠ ملايين نسمة إلى عشرين مدينة، مما يعني الانفتاح على كافة الاحتمالات من جنوح وإرهاب وتلوث بيئي مفرط، بل وصراعات وحروب.

ويرى أن العالم سوف يَشْهد حركة تَحوُّل مُكْلِف نحو رأسمالية فارغة تتحكم بها أنظمة فاسدة ومتحالفة مع مستثمرين ومضاربين عالميين، يسعون فقط نحو المزيد من استنزاف خيرات «أشباه الدول»! مع ضخ بعض مظاهر الاستهلاك الترفي لإلهاء الشعوب المقهورة، ويقصد بأشباه الدول معظم الدول العربية حسب قوله![2]

ويبقى أن هذه الرؤية حول (خرافة التنمية) كما يُسميها ريفيرو ربما تكون متشائمة أكثر، لكن إذا ما أضيف إليها واقع التنمية ونتائجها، وما بدأ يترتب عليها من اضطراب اجتماعي في مجتمعات الفقر ودوله! ومن التعليق على هذه الأراء أقول: أنه ربما تكون حالات كثيرة وكبيرة من المجاعات وصراع من أجل البقاء قد يؤدي إلى اقتتال شوارع على مخازن الغذاء وأسواقه وشركاته! وإذا ما أُضيف إلى

(١) انظر: المرجع السابق.
(٢) انظر: المرجع السابق.

ما سبق سلبيات العولمة، ومؤشرات صعود الصراعات والحروب العسكرية المتوقعة، فإن كتاب (خرافة التنمية) قد يكون عبَّر حقيقةً عن مخاطر مستقبلية تنتظر البلاد النامية والعالم العربي والإسلامي بصورة خاصة، وربما دول أوروبية سوف تُصاب بعضها بحالات من الإفلاس، وربما الاقتتال للبقاء كذلك!

والخلاصة حول هذا الواقع العالمي من المخاطر والتحديات والحروب والصراعات أنه يَلفت الانتباه إلى أهمية وضع الاستراتيجيات الكبرى والشاملة لقطاع التطوع في معظم الدول المعنية كأولويات وأساسيات تنموية محلية للوقاية والعلاج، وهو ما يُحتِّم كذلك على هذه الدول المُستَهدفة أن تُعدَّ للأمر عدته بتمكين القطاع التطوعي ليكون شريك المرحلة مع القطاع الحكومي والقطاع التجاري في التنمية الاجتماعية، وبشراكة قطاع التطوع وتمكينه فإنه سيكون على مستوى مرحلة النوازل والتحديات، وبالتالي تفوقه في البرامج والوسائل الوقائية والعلاجية.

■ البنوك الرأسمالية وتحديات القطاع التطوعي:

بالرغم من أن بعض البنوك من وسائل التنمية المعاصرة، وبالرغم من قيام بعضها الآخر بدورٍ إيجابي خاصةً في إسهامها بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أن أنظمتها الرأسمالية النفعية وتقاليدها الربوية تصنع في معظم أنحاء العالم فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء، لا سيما أن مرحلة الاندماجات قد بدأت بين البنوك العالمية الكبرى وبين البنوك المحلية للدول النامية أو ما يُسمى بدول العالم الثالث، وما في هذه الاندماجات من حالات الاستحواذ العالمي على الدورات الاقتصادية المحلية، وهو ما سوف يصنع تحديات إضافية على القطاع التطوعي، ويكفي أن نعلم عن هذا الاستحواذ أن ٨٥ شخصاً فقط حول العالم يمتلكون نصف ثرواته! كما قال بذلك محمد يونس مؤسس بنك الفقراء في بنجلاديش في زمن مبكر عام ١٩٨٣م.

وللمقارنة المذهلة عن التحولات المتسارعة في الرأسمالية حول الثراء والفقر في العالم كشف تقريرٌ **لمنظمة أوكسفام** أن ٢٦ شخصاً من الأثرياء أصبحوا يملكون ما يملكه (٣,٨) مليار نسمة في العالم من الفقراء خلال عام ٢٠١٨م، وأن عدد الأغنياء تقلص إلى ٢٦ بعدما كان يصل عددهم ٤٢ شخصاً في عام ٢٠١٧م، وكشف هذا التقرير أن الثروات التي يملكها الأشخاص الأكثر غنىً في العالم خلال ٢٠١٨م تعادل ما يملكه نصف فقراء البشرية!

وفي بيان صادر من المديرة التنفيذية لأوكسفام إنترناشونال **ويني بيانيما** أوضحت فيه أن «الهوة التي تتسع بين الأثرياء والفقراء تنعكس على مكافحة الفقر، وأنها تضر بالاقتصاد، وتؤجج الغضب في العالم»!

وقال التقرير إن ثروة أصحاب المليارات في العالم ازدادت بمقدار ٩٠٠ مليار دولار العام الماضي، بوتيرة ٢,٥ مليار دولار في اليوم، بينما تراجع ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم بنسبة ١١٪،[(١)] وهي أرقام وحقائق تكشف عن مخاطر جسيمة مستقبلية على الدول والحكومات والشعوب والفقراء أمام السلطة الجديدة لأثرياء العالم وشركاتهم!

وعلى صعيد البنوك ذاتها فإن معظمها يتحكَّم بالسيولة النقدية لاقتصاد الأسواق العالمية والدول وأموال الأثرياء، والأشد من ذلك أن قروض البنوك ومنافعها في الغالب تقتصر على الأثرياء دون الفقراء، بمزاعم أن الأثرياء يتقبلون ارتفاع المخاطر.

ولهذا فإن معظم البنوك بأنظمتها الاقتصادية تُعدُّ ظاهرة من ظواهر التحدي لرسالة مؤسسات القطاع التطوعي الخيري ومنظماته خاصة في المجتمعات الإسلامية، فالمال في نظام هذه البنوك هو المقدَّس على حساب حقوق الإنسان بعونه وإقراضه

(١) انظر: مقال بعنوان: (ستة وعشرون شخصا يستحوذون على معظم ثروات العالم وأغناهم رئيس «أمازون»)، فرانس٢٤، بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٩م، الرابط التالي: http://cutt.us/YtDfa.

وخدماته! وتعظيم الربح هو مقياس النجاح في التنمية البنكية وغيرها بأي صورة كانت هذه الأرباح المكتسبة! فالبنوك في أهدافها المادية وبعض وسائلها غير الأخلاقية في كسب المال مجافية لمبادئ التعاون والمساعدات والشراكة الإيجابية في تحقيق العدالة، وفي مساعدة الأعمال الرعوية والتنموية، حيث لا تعمل بالقروض الميسرة من دون فوائد مع المستفيدين مثلاً،[1] بل هي بمعظم أنظمتها الحالية وآثارها الاقتصادية تشكِّل عبئاً كبيراً على المجتمعات وعلى برامج القطاع التطوعي التنموية، بل وتصنع في أحيان كثيرة تحديات لهذا القطاع من خلال إسهامها في زيادة مشكلات المجتمع الاقتصادية، للاعتبارات التالية:

أ- كثير من أنظمة البنوك تعطل التنمية الحقيقية وصنوف الاستثمار الصحيح والمفيد للمجتمع، ولا تُوفر المعادلة العادلة بين المُقرض والمستفيد؛ بسبب عدم المشاركة في الغرم والمخاطرة في المشاريع، حيث إن النظام الربوي يقوم على الغُنْم للبنك فقط دون المخاطرة! كما أن الغرم والمسؤولية كلها تقع على المقترض سواءً كان فرداً أم شركة! فهو مَنْ يتحمل معظم الرسوم والضرائب كالتزامات تقابل المشروع حين قيامه أو تشغيله، والنظام الرأسمالي متميز بأهمية جدارة الائتمان وقوة الضمان على حساب الجدوى الإنتاجية والاقتصادية وحقوق المُقترض، بل وحصول البنك على الضمانات الكافية لاسترجاع كامل المال دون نظر في ضرر الآخر!

ب- النظام البنكي الرأسمالي يؤدي إلى تساهل معظم الطبقات الاجتماعية -فضلاً عن الدول- في الإغراء بعمليات قروض الاستهلاك على حساب

(١) للتوسع في القراءة عن أهمية مشروع القرض الحسن وإمكانية نجاحه في ظل الرأسمالية العالمية المعاصرة يمكن للقارئ الاطلاع على كتاب (مؤسسة القرض الحسن - نموذج عملي بالتكامل مع الزكاة والأوقاف) للدكتور فؤاد عبدالله العمر.

الإنتاج، ومن خلال الديون وقروض التقسيط، حتى أصبح الأفراد والمجتمعات والدول أسرى للديون الاستهلاكية المتراكمة، ومن يقرأ عن حجم القروض الاستهلاكية يدرك أثرها وأبعادها في زيادة ضحاياه.[1]

ج - البنوك بنظامها الرأسمالي تتسبب في ارتفاع الأسعار والتضخم على كثير من شرائح المجتمع الغني منه والفقير في أحيانٍ كثيرة، حيث تتقلص الطبقات الوسطى من المجتمع وتزيد نسبة الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحتاجة؛ نظراً لربا القروض وقروض الأسهم، والبنوك بهذا تجهض معظم صور التعاون والتراحم والمؤازرة والمعروف بين الناس، كما أنها تُعطِّل من تشريعات القروض الحسنة التي تعزز الأمن الاجتماعي والتكافل.

د - نظام الاقتراض الربوي فيه تعطيل لآفاق الاستثمار الحقيقي؛ حيث إنه يَصرِفُ أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمارات في المشروعات التنموية المفيدة للمجتمع والدولة، ومن ثم يُسهم هذا النظام بجعل الدورة الاقتصادية دورة غير طبيعية للتجارة، ولهذا الاعتبار فإن البنك لا يسهم بشكل فعلي في برامج التنمية والتشغيل وخاصة في معظم أقطار العالم العربي والإسلامي، حيث أصبحت البنوك المحلية مصادر وموارد مالية للبنوك المركزية فقط، أو للبنوك الأجنبية العالمية باختلاف بين الدول دون إسهام حقيقي في التنمية.

(١) انظر على سبيل المثال: عن عشرات المليارات من القروض الاستهلاكية في عدة مقالات بصحيفة الاقتصادية السعودية، لدرجة تزيد فيها حجم القروض السنوية عن الميزانية السنوية للدولة السعودية! ومن العناوين: (قروض الأفراد ٦٨٢ مليار ريال: ٣ مارس ٢٠١٤م) و(السوق العقارية تصطدم بمعالجة قروض مصرفية تفوق ٤٥١ مليار ريال: ٩ أكتوبر ٢٠١٦م) و(٣٥٠,٩مليار ريال القروض الشخصية في السعودية بنهاية الربع الثاني: ٢٩ أغسطس ٢٠١٧م)، وفي صحيفة المدينة مقال بعنوان: (مديونير من مهده إلى لحده: ٩ أكتوبر ٢٠١٨م).

هـ- النظام الرأسمالي البنكي جعل المال هدفًا وليس وسيلة، وأدخل العالم في دوامات من البطالة، بتقليلِ مصادر العمل والتأهيل، وانخفاضِ مستوى العدالة الاجتماعية، وهو ما يزرع الطبقية والأحقاد والكراهية والضغائن وعدم التسامح، وقد يقود ذلك إلى ارتكاب الجرائم الانتقامية وانتشار الأمراض النفسية.

و- يشكل النظام الربوي عائقًا عن العمل والإنتاج وتحريك اقتصاد المجتمعات، فهو يربي بآثاره ونتائج سياساته على الكسل والخمول والربح في الأسهم وغيرها بلا مخاطرة أو عمل؛ حيث يقضي على معظم أنواع المتاجرة والمشاركة والمزارعة والصناعة والخدمات وغير ذلك.

ز- النظام الربوي يتعارض مع السنن الكونية؛ والتشريعات السماوية، ولا بد أن ينتهي بالعالم إلى انهيار من خلال أضراره وتداعياته العاجلة والآجلة، وقد نبَّه إلى ذلك بعض الرموز في عالم الاقتصاد والمال ومنهم الخبير الاقتصادي الفرنسي الأستاذ **موريس آلياس** (Maurice Allais) في جريدة لومند الفرنسية عام ١٩٨٩م، بقوله: «النظام البنكي الرأسمالي يسبب أضراراً فادحة بالاقتصاد العالمي، كما يهدده بالانهيار أو الأزمات الحادة، إذ أصبح الاقتصاد العالمي بفضل النظام البنكي الحالي عبارة عن أهرامات من الديون يتمركز بعضُها على بعض على أساس ضعيف، واسُتعمل المال في غير وظيفته الطبيعية، إذْ يسَّر النظام البنكي عمليات الاسبكيوليشن Speculation [المضاربة بالأسهم] فأصبح العالم أشبه بمائدة قمار واسعة، وأصبح الاسبكيوليشن يستأثر بسبعة وتسعين في المائة (٩٧٪) من تدفُّق النقود بين بلدان العالم، ويبقى للتجارة الحقيقية

ثلاثة في المائة (٣٪) فقط». [١]

ـ جنايات وتطلعات:

هذا الواقع للاقتصاد العالمي الذي يُكرس تداول المال فقط بين الأغنياء يُعدُّ سبباً رئيساً في زيادة حالات البطالة وانخفاض مستوى العدالة الاجتماعية، كما أن ارتفاع سعر الأرباح الربوية من البنوك يجعل الناس يزهدون في مهنهم ومبادراتهم التجارية، وبالتالي قلة انتاجيتهم.

ومن الأمثلة المشاهدة على جناية معظم البنوك بحق مجتمعاتها أن معظم البنوك في دول الخليج -كمثال- تسجل أعلى الأرباح السنوية على مستوى العالم، نظراً لالتزام معظم شرائح العملاء من المسلمين بفتاوى تحريم الربا دون التزام البنوك بذلك، ومع هذا فالبنوك لا تُكلِّف نفسها القيام بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية كما يجب، فحسب تقرير صحيفة الاقتصادية السعودية على سبيل المثال فإن أرباح البنوك السعودية بلغت في عام ٢٠١٧م (٤٥) مليار ريال، وصعدت هذه الأرباح بنسبة ١١,١ في المائة خلال عام ٢٠١٨م لتبلغ نحو (٥٠) مليار ريال. وتُعدُّ أعلى أرباح سنوية في تاريخ المصارف السعودية على الإطلاق، يليها في الترتيب عام ٢٠١٧م. [٢]

---

(١) للمزيد عن قول بوريس والنظام البنكي الغربي يمكن مراجعة بحث الشيخ صالح الحصين -رحمه الله- بعنوان: (الهيئات الشرعية الواقع وطريق التحول لمستقبل أفضل)، موقع طريق الإسلام، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٣م، الرابط التالي: http://bit.ly/2rotBVn، وانظر كذلك كتاب الشيخ بعنوان: خاطرات حول المصرفية الإسلامية، الرياض: مؤسسة الوقف، ١٤٣١هـ، ص٩٤.

(٢) انظر: تقرير بعنوان: (مستويات تاريخية لأرباح المصارف السعودية)، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٩م، الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2019/02/18/article_1544461.html.

وعن ذلك كُتِبت مقالات كثيرة ومقترحات عديدة حول تقصير معظم البنوك بدورها التنموي ومسؤولياتها الاجتماعية،[1] بل وعدم وعي معظم مُلَّاكها وموظفيها أن هذه البنوك تقوم أصلاً على أموال المُودِعين والعملاء، فالبنوك بموظفيها مَدينون للمجتمع وعملاء البنك بإيداعاتهم! وبالتالي فهي مقصِّرة في الوفاء بحقوق هؤلاء المودعين وبحقوق المجتمع! حسب ما ورد في هذه المقالات.

ولما سبق فإن بعض أعمال هذه البنوك باقتصادها الرأسمالي لا تتوافق مع معظم قيم القطاع التطوعي ورسالته وأهدافه، بل إن بعضها تتناقض معاملاتها الموصوفة بالاقتصاد السلبي مع المبادئ الأخلاقية والسلوكية للمجتمعات النظيفة، ومن ذلك إنتاج الخمور بجميع مراحلها، وكذلك تسويقها وبيعها وتوزيعها واستهلاكها والاستثمار فيها مما يُعدُّ من الدورات الاعتيادية للاقتصاديات المحلية والعالمية لكثيرٍ من دول العالم، وتختلف الدول والمجتمعات في أنواع ومعايير الاقتصاد السلبي أو الضار؛ ولهذا فبعض المنتجات والخدمات يمكن أن يُوصف استعمالها في بعض المجتمعات والدول بالسلبي، ويكون في مجتمعات أخرى إيجابياً في اقتصادها، وكمثال على ذلك فإن أندية القمار والدعارة والبارات تشكل أساس الإنتاج المحلي في كثير من دول جزر البحر الكاريبي التي يقوم دخلها على السياحة (السلبية)، وهذا من الاقتصاد الذي لا يتفق مع معظم مبادئ المنظمات التطوعية الخيرية وغير الربحية وقيمها لا سيما (مؤسسات القطاع الإسلامية).

(١) انظر: مقال بعنوان: (البنوك السعودية.. أرباحها ٣٨ ملياراً ودورها التنموي «صفر»)، صحيفة سبق، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٤م، الرابط التالي:
https://sabq.org/6dQo5d، وانظر: مقال بعنوان: (البنوك.. غياب تام عن المسؤولية الاجتماعية)، صحيفة المدينة، بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٨م، الرابط التالي:
https://www.al-madina.com/article/580084

وبعد هذا الاستعراض لهذه الأقوال والكتابات والأبحاث فإنني أرى أن المتضرر الأكبر من النظام البنكي الغربي باقتصاده الرأسمالي الربوي هي مؤسسات القطاع التطوعي الخيري سواءً كان ذلك في جوانب الوقاية من مخاطر هذا النظام أم على مستوى علاج آثاره الاجتماعية والنفسية الضارة بالمجتمعات كما سبق إيضاحه، وهنا تتجلى الحكمة الربانية والعدل السماوي في تشريع تحريم الربا وجعله حرباً لله ولرسوله كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٧٨-٢٧٩]، وقال تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [البقرة:٢٧٦] وفي هاتين الآيتين ما يكشف التناقض بين الاقتصاد الرأسمالي وبين تنمية العطاء والصدقات، وهو ما أوجب إيراد هذا الموضوع بهذا الشكل الموجز في كتاب معني بالتنمية والقطاع التطوعي.

وفي الوقت ذاته فإن هذا الواقع السلبي للاقتصاد الرأسمالي ببنوكه ووصايته الاقتصادية العالمية يتطلب من مؤسسات هذا القطاع التطوعي ومن سادة المال والأعمال بأرصدتهم المالية الكبيرة العمل الجاد لإيجاد (بنك اجتماعي) قادر على تلبية صور التمويل والقروض بغير فوائد وتبادل منافع المال بين الجمعيات وبرامجها ومشاريعها، إضافة إلى الإسهام في حلِّ مشكلات الطبقات الاجتماعية المتنوعة، ويكون ذلك بالاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى في هذا النوع من البنوك، ولعل هذه الفكرة تكون من المبادرات الإيجابية من بعض الوزارات المعنية بالتنمية أو الشؤون الاجتماعية لخدمة القطاع والمجتمع على حدٍّ سواء، وهو ليس بالصعب مع وجود الإدارة القوية لمنسوبي هذا القطاع والإرادة الحرة لدى المانحين من رجال المال والأعمال بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

■ القطاع الخيري بين مخاطر البنوك وفرصها:

ما سبق من مخاطر للبنوك على الاقتصاد الاجتماعي والحياة الاجتماعية، لا يعني أن البنوك ليس لديها فرص إيجابية للإسهام في التنمية عموماً وتنمية قطاع التطوع تحديداً، فالتجربة البريطانية في (البنك الاجتماعي) المتخصص مما يستحق الإشادة والتأمل والاستفادة منها، حيث كان تأسيس البنك الخيري (تشاريتي بنك) في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢م، كأول مصرف في بريطانيا لا يسعى إلى تحقيق الربح؛ وهذا البنك الخيري المتخصص بالعمل الخيري يهدف إلى توفير التمويل اللازم للمؤسسات الاجتماعية، وهو مصرف بلا بطاقات اعتماد وبلا لافتة ودون شبابيك صرف، وهدف المصرف هو تأمين قروض بفوائد متدنية إلى مؤسسات خيرية تعاني من مصاعب في الحصول على التمويل في السوق، وهو يحظى بدعم هيئة الخدمات المالية، وهي الإدارة العامة المكلفة بتنظيم أسواق المال البريطانية، وكانت مؤسسة (المساعدة الخيرية) هي التي فكَّرت في إنشاء هذا المصرف قبل عشر سنوات من تأسيسه، وهي منظمة دولية غير حكومية تساعد الجمعيات الخيرية في الحصول على التمويل، وتقول **سارا غراهام** الناطقة باسم المصرف: «طريقة عملنا بسيطة، ففيها نعرض على الأفراد والمؤسسات فتح حسابات توفير، ثم نستخدم هذه المبالغ المالية لتقديم قروض بفوائد متدنية إلى الجمعيات الخيرية»، ويؤكد البنك الخيري أن بإمكانه منح قروض تتجاوز قيمتها مليار جنيه إسترليني إلى المؤسسات الخيرية من نسبة الـ٠,٢٪ فقط المخصصة له من مجموع الودائع في الحسابات المصرفية وحسابات التوفير في بريطانيا البالغ قيمتها (٥٩١) مليار جنيه إسترليني.[١]

(١) انظر: مقال بعنوان: (انطلاقة «تشاريتي بنك» في بريطانيا كمصرف لا يسعى إلى الربح)، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٧٥١، بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، الرابط التالي: http://bit.ly/2o96Si8، وانظر بتصرف: مقال بعنوان: (بنك خيري في بريطانيا)، صحيفة اليوم، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م، الرابط التالي: http://www.alyaum.com/article/1039864 .

وإيداع المال في البنك الخيري يعني بالنسبة للأفراد والمؤسسات الحصول على ضمان بأن هذه المبالغ ستستخدم بطريقة أخلاقية، وعبَّر عن هذه العمليات المالية المدير العام للمصرف **مالكولم هايداي**، قائلاً: «خلافًا للهبة التي تذهب بتقديمها؛ فإن الودائع المالية في البنك الخيري تُستَثمر، ثم تعود لتُستَثمَر من جديد مراراً وتكراراً، كما يمكنكم استعادة مالكم».[(١)]

وحصل البنك الخيري على دعم وزير المالية البريطاني **غوردن براون** -في ذلك الوقت- الذي دشَّنه بفتح حساب فيه، داعياً غيره من أعضاء الحكومة إلى القيام بالأمر نفسه، وقال بهذه المناسبة: «إن البنك الخيري ليس مصرفاً جديداً بين المصارف العديدة؛ إنه طريقة جديدة لدعم الجمعيات المحلية التي تعمل بالتكافل، وتشجيع روح المبادرة لدى الجمعيات الخيرية واستقلاليتها».[(٢)]

كما أن تجربة البروفيسور **محمد يونس** مؤسس بنك (غرامين) في بنجلاديش للفقراء تُعدُّ أنموذجاً آخر لمعالجة تَغوُّل البنوك الرأسمالية، حينما أسس البنك الاجتماعي المعني بدعم أدوار الجمعيات الخيرية ومساعدة الفقراء بالقروض الحسنة، حيث يرى يونس أن النظام الاقتصادي العالمي الذي يسيطر عليه حفنة من الأثرياء لا يهتم بالفقراء أو فرص عملهم أو تقديم القروض لهم، وفي هذا الصدد يقول عن تجربة هذ البنك ونجاحه: «اليوم (بنك غرامين) يعمل في كل بنغلاديش، ولدينا أكثر من (٨) ملايين عميل معظمهم من النساء! والتجربة تكررت في العالم برمته حتى أننا افتتحنا فروعاً في أمريكا فيها عشرات آلاف المتعاملين وكلهم من النساء، ونسبة التسديد للقروض تقارب مائة في المائة! يمكن لكل شخص بدء عمله الخاص.. نفذنا مبادرة للشحَّاذين المُزمنين، وهم الذين وُلدوا في عائلات تمتهن

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المرجع السابق.

التسوّل منذ أجيال، وانضم لنا مائة ألف شحاذ خلال عامين، ولم نطلب منهم وقف التسول، وإنما وفَّرنا لهم قروضا صغيرة بـ١٠ أو ١٢ دولاراً لشراء بضائع يمكن لهم بيعها لأصحاب البيوت خلال تجولهم.. الشحاذون اكتسبوا خبرة، فباتوا يَعرِفون أين يبيعون وأين يشحذون، وبعد ٣ سنوات توقفوا عن الشحاذة لأنهم تحولوا إلى بائعين جائلين.. فالكثير من الناس محرومون من الوصول إلى المصارف، وعلينا مساعدة هذه الشريحة وخدمتها».[١] وقال ساخراً: عن الحلول التي تقدمها الصناديق الدولية: «البنك الدولي ليس حلّاً، بل قد يكون المشكلة، وهنا يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يشكِّل حلّاً».[٢]

والخلاصة أن فكرة البنوك المتخصصة بالاقتصاد الاجتماعي بحد ذاتها تُعدُّ من الأفكار الإيجابية التي تعالج أمراض الرأسمالية وأخطارها، لا سيما بتعاون القطاع التطوعي وإقراض المحتاجين، ومع التحفظ على بعض المعاملات الربوية في القروض لدى البنكين السابقين، حتى وإن كانت منخفضة سواءً في بنك (تشاريتي) أو في بنك (غرامين) أو غيرهما من البنوك المماثلة، إلا أن الفكرة بحد ذاتها ونجاحها تُتيح للقطاع التطوعي بمؤسساته وجمعياته متضامنة أو متعاونة العمل على تأسيس بنوك خاصة بأرصدتها وأموالها وأموال المانحين والأوقاف والزكاة، إضافةً إلى أموال المودعين ممن لا ينشدون الفوائد.

كما أن فكرة البنوك الاجتماعية بحد ذاتها تفتح بعض الآفاق لعمل اتفاقيات مشتركة بين القطاع الخيري وبين البنوك المتعاونة، سواءً من البنوك القائمة أو المفترض قيامها؛ لتتم الاستفادة الحقيقية بتمكين مفاهيم (بنوك القروض الحسنة)

(١) انظر: حوار محمد يونس عن هذا الموضوع، أخبار CNN العربية، بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٥م، الرابط التالي: https://arabic.cnn.com/business/2015/10/05/bus-051015-mohammed-younes.

(٢) انظر: المرجع السابق.

في الاستفادة من أموال وإيداعات مؤسسات هذا القطاع وسادة العطاء الخيري بشكل إيجابي، بعيداً عن دعم التعاملات الربوية والمشبوهة التي تزيد من حالات الاحتياج المجتمعي، وتُضاعف من التبعات على القطاع التطوعي.

والأصل في منظمات هذا القطاع عدا عن كونها لا تتعامل بالربا المدمِّر للاقتصاد في العاجل أو الآجل للمجتمعات والدول أن تلعب دوراً لا يُستهان به في تقديم البدائل الأمينة والمأمونة عن الربا، إضافةً إلى غرس المبادئ الإسلامية في المجتمع الإسلامي لتوفير القروض الحسنة كبدائل للمحتاجين عن القروض الربوية (قروض الفوائد) كما تُسمَّى، فرسالتها السامية والنظيفة تَجنُّب أي صورة من الصور الاقتصادية التي تضر بالمجتمعات أو الأفراد أو تتنافى مع القيم الصحيحة.

■ بين التحديات والفرص!

هذه التنمية وما يصحبها من ظواهر عن عولمة الشركات الاقتصادية والمنظمات الدولية، مع التقدم التقني المذهل عالمياً كوسيلةً قوية لعولمة معظم جوانب الحياة، إضافةً إلى تنوع الاتصالات وتطورها، والإعلام ووسائله، والبنوك وأيديولوجياتها الاقتصادية المتجددة، كلها مؤشرات لنقل العالم إلى عالم جديد بوسائل غير تقليدية وبقوى متنوعة غالبة، لكن كل هذا معظمه لصالح الأقوياء من الدول والحكومات الرأسمالية وسادتها، وبهذا التمكين سوف تجتاح هذه الرأسمالية الغازية المجتمعات والدول الأخرى لتُشكِّل في أحيان كثيرة مخاطر جسيمة على السيادة السياسية وعلى الثقافات في كثيرٍ من دول العالم، باختلافٍ في درجاته بين الدول -كما تكرر ذكره- إلا أن الدول التي تُبادر وتنتهج التعليم القوي القائم على تقوية الهوية والاعتزاز بالسيادة، وتقوية الثقة بالمنافسة تُعزِّز بهذا من مكانة مؤسساتها العلمية والثقافية وتدعم شركاتها المحلية الوطنية وتقوِّي أدوارها، وبالتالي فهي تعالج مخاطر هذه العولمة وتُقلل من تحدياتها، بل وبتحويل التحديات إلى فرص!

ولهذا فحينما يكون التعاطي مع التنمية وصدماتها بمناهج تعليمية قوية وإعلام محصَّن ومحصِّن، وبرامج ومشاريع قوية للمؤسسات الخيرية والجمعيات التطوعية فإنها سوف تَظهر بوجهٍ منافس في مواجهة هذه المخاطر العولمية وآثارها الكارثية في تغيير الأديان والقيم وأنماط الحياة الأسرية والاجتماعية واختراق ما فيها من خصوصيات، ومرةً أخرى فالدول القوية بمؤسساتها ومنظماتها الوطنية تضع من هذه العولمة فُرَصاً إيجابية لتنمية الإنسان بالبناء التربوي والأخلاقي القوي المقاوم لصالحه ولصالح مجتمعاته المحلية، بل إن من فرص العولمة أن تكون العولمة المضادة، وذلك باقتحام الجُدر الغربية مثلاً، حيث يمكن لها أن تعمل على تصدير الثقافة وأخلاقها الإسلامية لمجتمعاتٍ أكثر احتياجاً، وقد يتشابه هذا مع الحدث التاريخي الذي صار مع غزوات التتار الشهيرة على العالم الإسلامي، حيث ترتب على ذلك أن تأثرت أفكار الغزاة وعقولهم بدين الإسلام وقيم المسلمين -آنذاك- فاعتنقوا الإسلام ذاته فيما بعد.

والعولمة باختصار من الفرص السانحة لأي أمة أو دولة لديها رسالة وقيم وتشريعات وثقافة تسامح وعطاء، وتمتلك خططاً استراتيجية ورؤى مستقبلية لتكون أمة حاضرةً بين الأمم، ودولة لها اعتبارها ووزنها بين الدول، لا سيما أن الانفتاح العالمي والاتصالات الالكترونية المفتوحة تتيح هذا وأكثر لمؤسسات قطاع التطوع، والفرص بهذه العولمة ووسائلها المتنوعة تتضاعف بصفة مستمرة، بل تتضاءل فيها التحديات بالرغم من فداحتها ومخاطرها.

وتكشف بعض تعريفات العولمة ومفاهيمها عن حجم الفرص الكبيرة كما هي المخاطر والتحديات، حيث يرى **كمال منصوري** في بحث له معني بهذا الشأن، أن بعض المفكرين يُرجع أصل مصطلح العولمة (Globalization) إلى أن العالم أصبح بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال قرية كونية، حيث تتصل الشعوب ببعضها في كل أوجه حياتها، ثقافياً وسياسياً واقتصادياً وتقنياً وبيئياً.

ولهذا فقد أصبحت العولمة من أبرز الظواهر في التبادل المعرفي بين الشعوب والتطور العالمي على المستوى الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والسياسي. إذا ما تجاهلنا مفهومها الذي اتسم ببعض الغموض والتعقيد وتباين الآراء حوله، نظراً لتباين المصالح واختلاف زوايا الرؤية وتعدد الأبعاد والخلفيات الثقافية، وهو أمرٌ بديهي.

فجورج لودج في كتابه (إدارة العولمة) يُعرِّفها بأنها: العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وبيئياً.

لكن في المقابل يأتي المفكر الفرنسي **روجيه غارودي** ليكشف عن مخاطرها في تعريفه لها، حيث يقول: إن العولمة ماهي إلا أمركة السياسة، ودين الغرب الجديد الذي يدعو لوحدانية السوق والربح السريع، فأمريكا تحاول ترسيخ مفاهيمها عالمياً، واختراق الآخر عبر مؤسسات كثيرة على رأسها البنك وصندوق النقد الدوليان والمنظمات غير الحكومية عالمية النشاط.

وفي ضوء عولمة المصطلحات واختلاط المفاهيم وتصاعد التحديات والمخاطر، ووجود الفرص دون محاضن قوية يمكن القول إن مفهوم العولمة يتجاذبه تياران الأول: يرى أن العولمة عملية تبادل وتدويل المنافع بين الأمم وزيادة الاتصال بين شعوب العالم، والتيار الثاني: يرى أن العولمة هيمنة أمريكية على العالم.[1]

ومن جانب آخر -ذي أهمية- قد تكون صدمات التنمية والعولمة، والحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان والعيش بكرامة، وإحداث التوازن بين متطلبات الحاضر ومستقبل الأجيال، وعولمة التقنية وبرامجها المختلفة، كل هذه التحديات قد تكون أكبر بكثير من طاقة منظمات القطاع التطوعي ومؤسساته وجمعياته! لا سيما

(١) انظر بتصرف: بحث بعنوان: (المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي)، موقع الحوار اليوم، بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٥م، الرابط التالي:
http://www.alhiwartoday.net/node/10037.

بوضعها الراهن، وهو ما يتطلب -خاصةً في العالم العربي- مزيداً من الحريات في الطرح والنقاش والحوارات الجادة والأبحاث المستقلة لتحديد المصالح الوطنية المحلية، فمؤسسات القطاع الحكومي والتجاري والبرلمانات مع قطاع التطوع كلها معنية بوضع الرؤى والاستراتيجيات التي تحفظ حقوق الأوطان والأجيال والعمل بكل ما يحقق المصالح العليا للدول.

وما سبق من صور التحديات المتعددة كل هذا يُشكِّل -إلى حدٍّ كبير- تحدياً لمنظومة مؤسسات وجمعيات هذا القطاع ورسالته خاصة في المجتمعات الإسلامية كما تكرر قوله، وهو ما يتطلب -مرة أخرى- إنشاء الجمعيات المتنوعة والمتعددة التي تخدم احتياجات مجتمعاتها المحلية، بل إن احتياجات المرحلة تقتضي العمل المشترك في أجيال مُعينة مع المجتمعات والشعوب الغربية كعولمة مضادة، فكم سيكون -على سبيل المثال- مدى الأثر لجمعيات إسلامية معنية بحقوق المرأة الغربية والطفل في الغرب حينما تنطلق من المجتمعات الإسلامية ودولها لتحرير المرأة في الغرب! من استعباده لها والعبث بكرامتها وصور العنف المتعددة معها وحقوقها المشروعة؟! وإلى أي مدى ستكون مثل هذه المبادرات من مؤسسات إسلامية كقوة رادعة لعبث الغرب في مفهوم الحقوق؟! وفي الوقت ذاته فمؤسسات هذا القطاع تُعدُّ أذرعة خارجية للتعريف بقيم الإسلام وثقافته تجاه المرأة، وإضافةً إلى ما يُحققه هذا النوع من المبادرات التطوعية والتنسيق مع المؤسسات الدولية المستقلة عن الأجندات المشبوهة، فإن هذه القوة في الوقت ذاته تُعدُّ من المبادرات الحضارية والحوارية التي يمكن أن تُّخفف من التدخل في شؤون المجتمعات الإسلامية ودولها وجمعياتها، وتُعزِّز التسامح مع خصوصياتها الدينية والثقافية!

والخلاصة ففي ظل تحديات هذه العولمة وما فيها من عدوانية تأتي الفرص السانحة لمؤسسات وجمعيات هذا القطاع التطوعي الخيري، وتتضاعف المهام

والأدوار أكثر من أي وقت مضى داخل المجتمعات الإسلامية وخارجها، مما يفرض الدعم من القطاعين الآخرين، لتكون هذه العولمة بصورها وأشكالها فُرصاً ليس بتحصين المجتمعات الإسلامية فحسب، بل بممارسة العالمية الإسلامية في رسالتها للمحتاجين إليها في أنحاء العالم، لا سيما أن العولمة تتيح ذلك لكل قوي بسياسته أو اقتصاده أو دينه وثقافته، أو بها جميعاً.

فهذه العولمة وما يصحبها من تنمية اقتصادية، فكما أن فيها مخاطر جسيمة في كثير من صورها، ففيها فُرص كبيرة كما سبق قوله، وهذه المخاطر تتضاعف آثارها وأعباؤها ومسؤولياتها على مؤسسات القطاع التطوعي أكثر من غيرها، بل إن أصغر جهاز كالهاتف المحمول في عصر عولمة التقنية -على سبيل المثال- أصبح يفوق في أحيانٍ كثيرة دور المدرسة في الأثر والتأثير السلبي مثلاً، بل ويُضعف من دور المنزل في الجانب التربوي والأخلاقي مع الأجيال، كما يصنع تحديات جديدة عليهم، وهذا ما يتطلب -مرة أخرى- ما يوازيه من مؤسسات وجمعيات معنية بالتوجيه والإرشاد والتدريب حول هذه الأجهزة بمدخلاتها ومخرجاتها وبرامجها غير المحدودة للتوظيف الصحيح لما صُنع خارج الحدود دون مراعاة لخصوصيات الأمم وثقافتها وتقاليدها!

وفي الوقت ذاته فإن عولمة التقنية مما يمنح فرصاً كبرى لميلاد قطاع تطوعي إلكتروني مُتعدد ومُتنوع عابرٍ للحدود، وقادر في الوقت ذاته على تجاوز كثيرٍ من العوائق والتحديات، ويكون معنياً بكل صور تنمية الإنسان وحمايته وحصانته وثقافته محلياً وفي أرجاء العالم، بل وبتأهيله وتدريبه وتعليمه لتكون المجتمعات الإسلامية في موقع التأثير وليست في موقع التأثر، فالعولمة والعالمية خير جسر للأمم الحيَّة ذات الرسالة في التواصل الحضاري والحوار لاستثمار إيجابياتها والتعاطي الأمثل مع سلبياتها.

■ دور القطاع التطوعي مع المخاطر والتحديات:

يُعدُّ هذا القطاع بمؤسساته المتنوعة في معظم دول العالم من القطاعات الأساسية المعنية بالتنمية الوطنية القائمة على الاستدامة المالية والمستقبل الآمن، والحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية من المياه والثروات الزراعية والحيوانية والأسماك وموارد الطاقة من مخاطر التنمية الجائرة الاستهلاكية، وهذا يعني الحجم الكبير من المسؤولية.

وربما أن ما يهم القارئ أكثر في هذا المجال ليس ما سبق من الأهمية والمخاطر والتحديات مع ضرورة الوعي الكامل بها، ولكن الأهم ما دور القطاع الثالث قطاع التطوع وقطاع الشعوب والأمم في التنمية الوطنية الحقيقية؟ وماذا يُمكن أن يعمل هذا القطاع على مستوى التحديات والفرص في عموم العالم العربي والإسلامي وفي السعودية والخليج خاصة؟؟ بل وما هو الدور الذي يُمكن أن يُمارسه هذا القطاع الإسلامي في الغرب حين تمكين القطاع الحكومي له؟

وهي تساؤلات كبيرة تتطلب إجابات توازيها، ولعل في ثنايا هذا الكتاب كثيراً من الإجابات حول هذه التساؤلات، ومن المهم هنا معرفة أن هذا القطاع التطوعي عالمياً يُعدُّ قطاعاً مُستشاراً ومُوجِّهاً للاتحاد الأوروبي والوحدة الأوروبية في بعض السياسات، كما هو واقع المجلس الأوروبي للمنظمات التطوعية سيداج (CEDAG)! هذا عدا عن سياسات الدول الخاصة بها في مجالات تنموية كثيرة بهذا القطاع، وهذا القطاع في أمريكا له مكانته الاقتصادية الاجتماعية خاصة، فهو مُمارسٌ للتنمية بمعظم صورها، ويشكل الدين والتعليم أساسيات كبرى في الواردات والمصروفات المالية لهذا القطاع كما هي الجداول والاحصائيات الصادرة من جامعة إنديانا الأمريكية في تقارير سنوية تُسمى العطاء الأمريكي (GIVING U.S.A).[1]

(١) انظر تفاصيل أوفى عن هذا القطاع غير الربحي في كتاب: (القطاع غير الربحي) للمؤلف.

وحيث إن هذا القطاع بكثير من مؤسساته وجمعياته يُعدُّ المعني الأول عالمياً في المحافظة على النسيج المجتمعي والأمن الوطني، فاللغة والقيم والثقافة والتاريخ والتنمية البشرية المحلية مما يُعدُّ في الغالب من مسؤوليات هذا القطاع عالمياً أكثر من غيره؛ لما تُشكله مؤسساته المتخصصة بتلك المجالات السابقة من صناعة المناعة للمجتمعات من توحش الرأسمالية، كما أنه قطاعٌ يُعزِّزُ حصانة الدول من سلبيات العولمة ومخاطرها، فهو قطاع يُجسِّد الهويات الوطنية إذا لم يُفرَّغ من محتواه الديني والثقافي! بل إن هذا القطاع -حسب قوته- بمؤسساته الثقافية ومراكزه الدعوية ومكاتبه المتنوعة المعنية بالجاليات يصهر الثقافات الوافدة الأخرى، ويعمل على التسامح والاندماج الثقافي للوافدين والجاليات بأبنائهم، ليُضعفَ من تأثير الثقافات الوافدة ويُفوِّتَ الكثير من فرص التحولات الديموغرافية والفكرية ومخاطرها السياسية.

وباعتبار ما سبق فهذا القطاع عالمياً يتحمل مسؤوليات كبيرة في معظم جوانب التنمية بما في ذلك ضبط بوصلتها من خلال أبحاثه ودراساته المستقلة، ومن خلال وسائل الإعلام الخاصة به، بل ومن خلال رقابته المأمولة للفساد -كما هو حال كثير من دول العالم-، وبآليات المؤسسات المعنية بالشفافية الخاصة بالقطاع، كما يمكن أن يكون معنياً بحوكمة التنمية أو بعض جوانبها، ويُمكنُه -كما هو واقع بعض الدول- أن يكون مُسهماً فاعلاً فيما يُسمى اقتصاد المعرفة على مستوى الابتكارات والإبداعات، وعلى مستوى جودة التعليم غير الربحي، وكذلك على مستوى البحوث والدراسات المستقلة.

ومن صمَّامات الأمان في تحقيق العدالة الاجتماعية بهذا القطاع أن إحدى تسمياته بأنه غير ربحي، بل إن من مفاهيم هذه التسمية أن لا تكون التنمية والربحية أيديولوجية لدى هذا القطاع فينحرف عن مساره، وعن دوره الحقيقي.

فمعظم الأبحاث والدراسات تؤكد أن غياب قوة هذا القطاع – بأخلاقياته ومبادئه وضعف دوره في تحقيق العدالة الاجتماعية- أو تهميشه عن المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والمجتمعات خاصةً العربية يمثل أزمة أو كارثة بحق التنمية الوطنية وبحق المجتمع والدولة، وعن هذا تحدث بعض خبراء البنك الدولي ومستشاريه، وهم المعنيون بالتنمية الدولية، ومن هؤلاء **ديفيد بيكمان**: «إن مشكلات العالم معقدة وخلافية، إلا أن هذا التعقيد يجب ألا يُخفى جوانبه الأخلاقية، فالورطة التي يعيشها كوكبنا لا تدور أساساً حول تعقد مشكلاتنا، وإنما هي بالأحرى تتمثل في أنه لا يوجد لدينا الدوافع الأخلاقية الكافية لمعالجة المشكلات التي تهدد العالم بكل قوانا، أو لاقتناص الفرص الواعية لمعالجتها، إن كسلنا المعنوي ينشأ من مشكلات في أعمق أعماق حياتنا».[(١)]

بل إن هذا الخبير يذهب إلى أكثر من تشخيص هذا الواقع بطرح الحلول له من خلال الشراكة المجتمعية، معتبراً في الوقت ذاته أن أهم مشكلات العالم الآن ذات أصل أخلاقي وسياسي، وذلك بقوله: «غالباً ما تلعب فعالية الجماهير في المشاركة كعامل حاسم لترجمة الدوافع الأخلاقية إلى قرارات سياسية، ولذلك فإن فعالية المواطنين ضرورية في كل بلد، ويبدو أنها آخذه في النمو وعلى مستوى كبير ومحنك في أنحاء كثيرة من العالم، فإن وجود تنظيمات قوية يشارك فيها الفقراء أنفسهم يعتبر عاملاً مهماً لإحراز التقدم لمكافحة الفقر».[(٢)]

ويأتي خبيرٌ آخر في البنك الدولي **سفن بيرميستر** ليؤكد أقوال سابقه حول أهمية دور الدين والقيم والأخلاق في المعالجة لأمراض العصر والتقدم المادي، وهو ما يُمكن أن تقوم به المؤسسات التنموية التطوعية، وحول هذا كتب عن قناعته

(١) انظر: التنمية والقيم – مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي، ص٥٨

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٧٥.

وقناعة زملائه في البنك، ومما قال عن ما يُسميه (ما بعد الإيمان بالعلم): «التقدم الروحي هو غاية الحياة، وأن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجهد الذي يبذله الفرد في التأمل Meditation... وأصبحتُ مقتنعاً بأن جهودنا قد لا تأتي بأي ثمار مهما كانت النوايا حسنة، وذلك إذا ما افتقرت مساعينا الفردية أو الجماعية إلى مضمون روحي».[1]

والخلاصة عن هذا أن الأبحاث والدراسات تتأكد أهميتها لهذا القطاع وبنوكه في البيئة الإسلامية ومجتمعاتها، وذلك لتأصيل القطاع وتطوير برامجه بالبحث العلمي الذي يُحرر المفاهيم ويزيد من الوعي المجتمعي، ويغرس مبادئ الاقتصاد الإسلامي وأخلاقياته وما فيه من عدالة مجتمعية، وهذا ما يعني أن قطاعات الدولة مجتمعة عليها العمل بفلسفة تمكين قطاع التطوع بقيمه الروحية والدينية بقوة، بل وباستراتيجيات ورؤى كقطاع تنموي متعدد المؤسسات والجمعيات ومتنوع البرامج والوسائل والأغراض.

وأكرر القول بأهمية المبادرات العملية بما يتوافق ومرحلة التنمية والعولمة ومخاطرهما، ليكون هذا القطاع بكل ما يعنيه قطاعاً ثالثاً شريكاً في معظم جوانب التنمية الشاملة، وأكثر من هذا أن يُسهم في ضبط اتجاهاتها، وتحيةً لهذا القطاع المكافح عن حقوقه والمنافح للعمل بواجباته!!

❁❁❁

(١) انظر: المرجع السابق، ص٨٣.

الخاتمـة

(أبرز النتائج العامة والتوصيات)

تكاد موضوعات هذا الكتاب تنحصر في أربعة محاور تتكامل مع بعضها إلى حدٍّ كبير. فهي عن (التنمية وأهميتها وتلازم خدمات القطاع التطوعي معها، وتحديات المصطلحات مع مخاطر التنمية والعولمة والتقنية وما بينها من تلازم، وعن التنمية في الإسلام تشريعات وتطبيقات تاريخية، وعن أبرز الفرص والتحديات المعاصرة)، وارتباط كل هذا بدور القطاع وتنميته والتنمية به. وكان إيراد النتائج والتوصيات النظرية الواردة في هذه الخاتمة حسب نتائج موضوعات الكتاب، وليس وفق ترتيب فصوله وموضوعاته.

ولتعزيز نتائج هذا الكتاب تم إيراد بعض النصوص والأقوال التي تؤكد هذه النتائج ومدى صحتها أو قوتها. وإيراد بعض النقولات في نتائج الخاتمة مسألة اجتهادية، بالرغم من أن هذا النقل مما يُعدُّ خلافاً للمعتاد، حسب منهجية بعض المؤلفين في خاتمة كُتُبهم. وهذا عرض لأبرز النتائج والتوصيات:

■ عن القطاع وتحدياته:

١- العمل التطوعي **(حِسٌّ إنساني فطري)**، فُطرت عليه البشرية جمعاء، فتفاعلت معه الأمم والدول ونظَّمته عبر التاريخ، ونجحت به دول العالم المتقدم في تعزيز حضارتها المادية في العصر الحاضر. وكان للأمة الإسلامية قصب السبق فيه تشريعاً وتطبيقاً. ولهذا فتجاهل دوره أو تهميشه في العصور المتأخرة لدى بعض المسلمين يُعدُّ جناية بحق التشريع الإسلامي، وانتهاكاً لحقوق الإنسان وكرامته، وسطواً على حقوق الأمة والمجتمع. وخلاصة الأمر في هذا أن موقعه

الإداري والاعتباري الحديث يتمثل في أنه قطاع مستقل من قطاعات الدولة الرئيسة الثلاثة (العام الحكومي، والخاص التجاري، والتطوعي الخيري) يتكامل بها ومعها. ومن المهم أن تكون لهذا القطاع رؤيته المستقلة في ظل المتغيرات الدولية والمستجدات، وذلك بقراءات بحثية علمية تجمع بين قراءة التحدي وقراءة التفاؤل، ففي مضامين التحديات فرص سانحة لانطلاق هذا القطاع بعمل نوعي في جميع مجالات التنمية واستدامتها.

٢- من أهمية هذا القطاع التطوعي التنموي أنه كفيل بإضعاف حالات التنافر الإداري بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص أو الشقاق بينهما، حيث هذا القطاع يُعدُّ **(ميدان التوازن والتكامل)** العملي في مسؤوليات قطاعات الدولة الثلاثة. ومن هذا التوازن أنه يقوم بسد نقص الخدمات الحكومية، وكبح جماح ربحية القطاع الخاص القائم في معظمه على تعظيم الربحية المالية، خلافاً للقطاع التطوعي القائم على تعظيم المنافع الاجتماعية والمجتمعية. وكما أن هذا القطاع كفيل بمعالجة حالات الطوارئ والأزمات والكوارث وجوانب الرعاية التي تُحقق شيئاً كثيراً من حقوق الإنسان وكرامته فهو في الوقت ذاته عند تمكينه مُسهمٌ في تعزيز التنمية المستدامة وتحفيز التطوع، بل هو الفاعل في التنمية البشرية، وفي الغالب أنه يُحقق الاستثمار الأمثل للإنسان وبالإنسان.

٣- القطاع التطوعي عالمياً **(مُسهِم فَعَّال)** في تحقيق أهداف التنمية الشاملة. ومن أبرزها التنمية في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية وغيرها. وهذه التنمية لا يمكن تحقيقها في العالم العربي والإسلامي من خلال قطاعين فقط (العام والخاص)، حيث الواقع الحالي لمعظم مؤسسات هذا القطاع وجمعياته لا يرتقي لمستوى أن يُطلق عليه قطاع، فواقع الجمعيات التقليدية

بإمكانياتها المحدودة مالياً وإدارياً في ظل البيروقراطية الحكومية تُعدُّ عوائق تحول دون ممارسة هذا القطاع لدوره التنموي. كما أن هذا الواقع لا يدفع إلى التجديد والابتكار والإبداع في جوانب التنمية وبرامجها المتنوعة. وهي عناصر أساسية لنجاح هذا القطاع.

ومن الإسهام الفعَّال تمكين هذا القطاع بجميع حقوقه القانونية والمالية ليكون شريكاً للقطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المحلية، حسب ما ورد في الكتاب عامةً، وفي الموضوع الوارد فيما قبل هذه الخاتمة بصورة خاصة.

٤- تُشكِّل **(تحديات مرحلة التنمية)** لهذا القطاع التطوعي عقبات خطيرة لا تقل عن تحديات مزاعم تمويل هذا القطاع للإرهاب؛ لأنها مرحلة مرتبطة بالحروب الأيديولوجية الناعمة والحروب الاقتصادية تجاه الدول النامية ومجتمعاتها وقطاعها التطوعي. ومن هذه الحروب ما يتعلق بالمصطلحات وما في بعضها من مخاطر، كمحاولات فصل العمل التطوعي الخيري عن مفاهيمه الحقيقية الدافعة والمحرِّكة، والانتقاص من قِيَمِه الأخلاقية وتشريعاته العادلة بحق البشرية. كما أن تحديات التنمية والعولمة وليبرالية الاقتصاد والليبرالية الحديثة ببعض أنماطها الفكرية والثقافية والسلوكية والاقتصادية والاجتماعية تُشكِّل مخاطرَ إضافيةً لهذه المرحلة من التحديات، وهو ما يتطلب ما يوازيها من تطوير وتحديث لقطاع التطوع، مع حسابات التفاؤل بما عند الله والعمل الجاد لهذا القطاع دون يأسٍ أو إحباط، فلله في كل ما يجري حِكَم معلومة وغير معلومة للبشرية، وليس هناك شرٌ في أقدار الله مع خلقه.

■ وحول التنمية وتحدياتها ومخاطرها:

٥- للتنمية الذاتية فوائد كُبرى للدول وأهمية قصوى للمجتمعات والشعوب؛ لأنها الحل الأمثل عن التنمية المستوردة، وما في هذا من تجاوز مخاطر الأزمات الاقتصادية العالمية. وتتأكد هذه الأهمية وأنها واجب وضرورة ملحة؛ لأن (**التنمية الذاتية**) المحلية ممكنة وغير مستحيلة. ومما يُعزِّز من هذه النتيجة حول التنمية الذاتية ما كتبه **وليام إيسترلي** أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك والعضو البارز في مركز التنمية الدولية والباحث الأكاديمي الشهير، ومما قال: «تحولت نجاحات اليابان الصين نمور شرق آسيا الهند تركيا بوتسوانا وتشيلي إلى دعابات تَسْخَرُ من غطرسة الغرب. وسَيُدرك الأمريكيون والأوروبيون الغربيون يوماً ما أنهم ليسوا بالنتيجة منقذي باقي العالم. حتى عندما يفشل الغرب في تنمية باقي العالم، يقوم باقي العالم بتنمية نفسه. ويأتي قسم كبير من نجاح باقي العالم من الاعتماد على الذات، الجهود الاستكشافية، واقتباس الأفكار، المؤسسات والتقانة من الغرب عندما تناسب باقي العالم».[(١)]

وتتأكد المخاطر التي تحيط بالتنمية خاصةً عند استيراد شركاتها عابرة الحدود، أو مع فقدان بوصلة التنمية، أو عدم ضبط مسيرتها الاقتصادية كما هو الحال عند أدلجتها، حيث سيطرة الشركات الدولية عابرة الأوطان، واستحواذ بنوك العولمة على الاقتصاديات المحلية لصالح البنوك الدولية، واجتياحٍ للنيوليبرالية وفلسفاتها الفكرية والاقتصادية، وما في هذا من مخاطر على الاقتصاديات المحلية والهويات الثقافية للأمم والشعوب.

(١) انظر: مسؤولية الرجل الأبيض، ص٤٠٥.

ولهذا تأتي أهمية استقلالية التنمية عن مفاهيمها العالمية. ومما يُعزِّز هذه النتيجة في هذا الكتاب ما كتب عنه إيسترلي بصورة واضحة لا لبس فيه تحت عنوان النجاح والاعتماد على الذات: بأن معظم قصص النجاح الحالية جرت في بلاد لم تحصل على الكثير من المساعدات الخارجية، ولم تقض وقتاً طويلاً في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي. ويُكرر إيسترلي ذكر قصص النجاح مما هو مُطَّلعٌ عليها بأن الغرب لم يلعب دوراً كبيراً فيها. والمثير للاهتمام أن خمساً من البلاد السابق ذكرها ممن حقق ذلك النجاح لم تكن مستعمرات غربية، فيما كل الكوارث مستعمرات سابقة![1]

٦- هذه النتائج السابقة عن مخاطر التنمية الوافدة على المجتمعات والدول وقطاعها التطوعي تضع تساؤلاً كبيراً عمَّا هو **(البديل التنموي)** أو ما هو الحل الأمثل لمشكلات الدول النامية ودول العالم الثالث كما تُسمى؟ وتزداد المخاطر مع هذه التساؤلات عند إقفال الحلول البديلة أمام هذه الشراهة المدمرة للبيئة واستنزاف موارد الأجيال، وأخطر من هذا أن من يطرح أي بديل سيقال عنه إن نظرته متحجرة أو متخلفة وقديمة! أمام واقع التقدم المادي الاستهلاكي. وقد يوصف من يطرح البديل بأنه تقليدي جامد متقوقع! وفي هذا إرهاب لكل رأي آخر يبحث عن بديل وَمَخْرج صحيح، والاستجابة لأمثال هؤلاء تعني إشاعة اليأس الذي يُفقد الناس ثقتهم بأنفسهم، ويُضعف من قدراتهم، ويُهمش مهاراتهم حسب بعض تعبيرات **جيريمي سيبروك**.

وتأتي معظم أقوال **فخري لبيب** المُترجِم لكتاب (ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل) لتُعزِّز من هذه النتيجة حول مخاطر التنمية بالرؤية الغربية وقسرية

(١) انظر: المرجع السابق، ص٣٨٦، ٣٨٨.

تطبيقاتها، بل إن المترجِم في تقديمه للكتاب يطرح شيئاً من الحلول البديلة بلغة الوجوب والوجوب المتكرر بقوله: ومع ذلك يجب البحث عن نموذج بديل للرأسمالية، ليس فيه تضحيةٌ بالديمقراطية أو بحقوق الإنسان أو بالمحافظة على الطبيعة من أجل التنمية. وبقوله: يجب البحث عن بديل للنظام القائم، بديل يمكنه تجنب عبودية التقنية، ووقف الدمار البيئي والعمل الاستغلالي. وبقوله: يجب أن يُحقق هذا النموذج توازناً فيما يتعلق بقاعدة موارد الأرض، وألاَّ يُؤخذ منها أكثر مما يُعاد إليها. ويجب رفض الاعتداء المُنظَّم على قاعدة الموارد باسم التنمية. وبقوله كذلك: يجب أن يقول هذا النموذج لا لسداد الديون. لقد دفع المدينون أضعاف أضعاف ما اقترضوه. إن الغرب قد أخذ منهم أكثر بكثير مما أعطاهم. يجب أن يتجه هذا النموذج بالاعتماد على الذات.

ويكرر ما يستوجب فعله تجاه مخاطر عولمة التنمية قائلاً: يجب العمل على استرجاع طرق تلبية الحاجيات خارج (اقتصاد السوق)، واكتشاف كل ما يمكننا فعله وصنعه وإبداعه بحرية لأنفسنا وللواحد مِنَّا للآخر. يجب العمل من أجل الكفاية للجميع، وأن يكون هنالك مكان للإبداع والعبقرية البشرية؛ بهدف العثور على إجابات تفي باحتياجاتنا واحتياجات الآخرين. إننا نمر بحقبة البحث عن مخرج. وعلينا أن نُمعِن التفكير في واقعنا وانحيازاتنا حتى نتلمس الطريق الصحيح.[1]

وربما أن هذه النقولات والاستدلالات والآراء حول البحث عن مخرج لأزمات العالم تجاه الجوانب السلبية للتنمية والرأسمالية الاقتصادية الغربية تُضيف مسؤوليةً كبرى على مراكز الدراسات والأبحاث المعنية بالاقتصاد، إضافةً إلى علماء الشريعة والفقه، وذلك للبحث العلمي الجاد عن منظومة متكاملة من

(١) انظر بتصرف يسير تقديم فخري لبيب لكتاب (ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل)، ص١١-١٢.

الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية؛ لتقديم الأنموذج التنموي في تحقيق العدالة للإنسانية والكفاءة الاقتصادية بديلاً عن الاقتصاد الرأسمالي وما فيه من مظالم اجتماعية وحقوقية للشعوب الفقيرة والدول النامية بصورةٍ خاصة، وتتأكد هذه المسؤولية مع بداية ظهور مؤشرات ضعف النظام الرأسمالي أو سقوطه حسب بعض الآراء من خبراء الاقتصاد بعد الأزمات المالية المتكررة لهذا الاقتصاد، وما صحب هذا من التحذير المتتابع من خبراء آخرين عن أزماتٍ عالميةٍ ماليةٍ قادمة كما ورد في مقدمة هذا الكتاب وغيرها.

٧- **(مخاطر مرحلة التنمية)** تكشفها علمياً عناوين كُتبها المثيرة، وبتساؤلاتها الكبرى، وإجاباتها الفاضحة عن التنمية العالمية المستوردة وما فيها من النفعية المطلقة المسماة (البراغماتية). كما أن كتابات معظم خبراء التنمية المستقلين تكشف عن بعض المخاطر المستقبلية على معظم الطبقات الاجتماعية في العالم! وتتعاظم هذه المخاطر كما تتضاعف آثارها عند صعوبة إمكانية معالجة مؤسسات وجمعيات التطوع لهذه التحديات بأكملها مهما كانت قوتها وقدراتها، لا سيما في ظل تحديات اقتصادية مادية، وعوائق معنوية روحية وأخلاقية، كما ورد في ثنايا الكتاب. وما تم عرضه عن بعض مخاطر التنمية في الفصل الثالث حول مصادر القراءة عنها يكشف أكثر عن حجم التحديات الحاضرة والمستقبلية التي ساقها خبراء وعلماء وباحثون ومستشارون فيها، خاصةً ما يُصدَّر من هذه التنمية لمعظم أقطار العالم العربي والإسلامي ويتم إغراؤه ببريقها!

وتتأكد مصداقية ما ورد في تلك الكتب أنها من مؤلفين معظمهم محسوب على الرأسمالية الغربية أو من رحمها، وأن القليل جداً منهم يمكن تصنيفه من أصحاب الفكر الاشتراكي أو الشيوعي اليساري المناوئ للرأسمالية! كما تتأكد صحة نتائج

تلك الكتب أنها كُتبت بعد مضي أربعين سنة أو خمسين من عمر التنمية المزعومة للبلدان الفقيرة ودول العالم الثالث التي ازدادت فقراً. كما أنها تقاريرُ وكُتبٌ تحكي الواقع الفعلي للدول المُستهدَفة بالتنمية، التي أصبحت -كما هو واقعها- ضحايا لها، وذلك حسب عناوين بعض تلك الكتب.

ومع هذا فبعضها كُتِبت من قِبل مؤلفين معايشين لبرامج التنمية، من أمثال **جون ميدلي** الذي ألَّف كتابه الشهير (نهب الفقراء - الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية) من داخل شركات العولمة، وذلك حينما كان موظفاً سابقاً في هذه الشركات أو بعضها. وقد تحول إلى صحفي اقتصادي متابع لشؤون الشركات على مدى نصف قرن. وكتب عنها من الداخل، كما وصف نفسه بأنه سافر وعمل في (٥٠) دولة من بلاد العالم النامي لكتابة القضايا التي تخص حياة الفقراء وتخص الشركات عابرة الحدود. وقد وصف خِداعها وانتهازيتها وسلطتها غير المحدودة وطغيانها بالسوق! وحجتها التي تُعلِّقها عادةً هي مزاعم أنها توفر فرص عمل! حسب تعبيراته! بل إنه ينقل وصف ديفيد كورتن لهذه الشركات عابرة الأوطان بقوله: «أدوات لطغيان سوق تنتشر بطول العالم وعرضه كالسرطان، وتستوطن أكثر مناطق العالم حيوية، وتُدمر الأرزاق، وتُهجِّر الناس، وتُضعف المؤسسات الديمقراطية، وتَقْتات على الحياة في سعيها الحثيث وراء الأموال. وتَتَمثل أسوأ مظاهر هذا الطغيان في توجيهه أقصى ضرباته إلى أكثر الفئات هشاشة، أي الفقراء».[١]

والكتابات العلمية الكثيرة عن نقد التنمية معظمها يُعدُّ من الخلاصات لتجارب

(١) انظر: مقدمة كتاب نهب الفقراء - الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ص١٣.

البعض، ونتائجَ ميدانيةً من البعض الآخر. وليست هذه الكُتب الناقدة لها تنظيراً عنها فحسب، بل إن واقع التنمية والأزمنة الكافية لصدور هذه الكتب وتأليفها حول رصد التنمية مما يُعزِّزُ من مصداقيتها وقيمتها العلمية. وهي بالتالي مما يؤكد على معظم النتائج في هذا الكتاب.

■ وعن أهمية التشريعات الإسلامية في دعم التنمية:

٨- خلافًا للأمم الأخرى ودوافعها المتعددة وأهدافها المتناقضة أحياناً في بعض برامجها وأعمالها الإنسانية فإن **(ثراء تشريعات القطاع التطوعي)** الإسلامي ودوافعه يُعدُّ من المُعزِّزات القوية لتميز هذا القطاع علمياً ونظرياً. فهو غني في مصادر تشريعاته في الميادين الرعوية والتنموية. وقد تميز هذا القطاع في الإسلام بدوافعه العقدية الدينية التي تمنحه القوة والاستدامة، بل وجَمَعَ بين قيم الدين وتشريعاته مع مصالح الدنيا دون تناقض.

كما أنه قطاعٌ غنيٌّ في تطبيقاته عبر التاريخ، حيث توضح التجربة التاريخية القوية عن (الأوقاف الخيرية المُستدامة) النتائج الباهرة في معظم مجالات التنمية الدينية والاجتماعية والتعليمية والصحية. وكفى أن الحضارة الإسلامية بتفوقها المشهود تُعدُّ نتاج الأوقاف عبر التاريخ الإسلامي. وهو ما يتطلب رجوع المسلمين إلى تطبيق تشريعات الوقف المتمثلة بحمايته الشرعية وحريته الاعتبارية؛ وأنه لا ينفك عن هذه التشريعات ليكون ميلاد القطاع التطوعي الخيري كقطاع مستقل وفاعلٍ له الأثر الإيجابي في التنمية في العصر الحاضر.

ولهذه الاعتبارات يُمكن لهذا القطاع حين إعادة حقوقه المشروعة المعنوية والمادية، وعند تمكينه الإداري أن ينافس كثيراً بعض الدول والأمم في قطاعها

الثالث، كما هو حال الدين ذاته في المنافسة العالمية للأديان بعقيدته وقيمه وحضاريته.

٩- **(حقوق الإنسان)** في القطاع التطوعي الإسلامي ليست مجرد شعار، كما هو في بعض أدبيات الغرب. ففي الإسلام تشريعات كاملة للحقوق، بل تشريعات لكرامته وتطبيقات تاريخية مُدوَّنة. فأبرز مدخلات هذا القطاع ومخرجاته مما تَتَحقَّق به الغاية من وجود الإنسان وعبادته لربه في هذه الحياة. وهذا أعلى مراتب تلبية حقوق الإنسان وتكريمه. فهذا القطاع بأعماله الرعوية أو التنموية يُحقق (الأمن الوقائي الفكري) للمجتمعات والدول، كما يُلبِّي احتياج الأفراد والأسر والشعوب في حاضرها ومستقبلها، خلافاً لواقع التنمية المرتبطة بسياسات الرأسمالية الغربية وبشركاتها التي تنتهك حقوق بني الإنسان من الأفراد والمجتمعات والدول وتستنزف الموارد، وتعمل بسياسة الاستحواذ على الاقتصاد العالمي، وما فيها من تدمير البيئات، وإضعاف مصادر الحياة المستقبلية للأجيال، وأحياناً كثيرة يكون هذا الاستحواذ تحت ما يُسمى (اقتصاد السوق) وما فيه من غلاء الأسعار وبعض سياسات الإفقار. كما أن محاولات إضعاف التنوع الديني والثقافي يُعدُّ من الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والأمم والحضارات والدول جميعاً، حيث المؤسسات الأممية تريد فرض ثقافة الغالب وتقاليد حياته، وبالتالي عدم احترام الخصوصيات، خلافاً لتشريعات الإسلام.

وهذا ما يتطلب تعزيز دور مؤسسات هذا القطاع وجمعياته في المجتمعات الإسلامية والغربية على حدٍّ سواء للدفاع عن حقوق الإنسان الحقيقية، لا سيما في ظل التحديات الكبيرة على اقتصادها وعلى هويتها الفكرية والثقافية.

■ وحول مستقبل التنمية:

١٠- تتزاحم التحديات عند قراءة هذا الكتاب وما شابهه حول المستقبل، وما فيه من مخاطر على قطاع التطوع وأعماله ومسؤولياته وبرامجه ومشاريعه وعلى الإنسان ذاته، لكن الضوابط الإيمانية عند المسلم بأن ما عند الله كله خيرٌ للمؤمن في سرائه وضرائه تُعزِّزُ وتُقوِّي التوازن النفسي من القلق على المستقبل بالتعاطي الصحيح مع الأحداث خيرها وشرها، ليأتي **(التفاؤل)** ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ (الحجر:٥٦) ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ (يوسف:٨٧) ويتلازم مع التفاؤل لدى المسلم أمران، وهما: أن الإيمان بـ(القضاء والقدر) ركن من أركان الإيمان، وأن الحياة الدنيا دار (ابتلاء وامتحان). ومقتضى التفاؤل عند المسلم أن العاقبة للمتقين، حيث إن تشريعات هذا القطاع الإسلامية جزء من هذا الدين الذي تكفل الله بحفظه ونصره وسيادته. ولهذا سوف يتجاوز هذا القطاع بأعماله الخيرية والتطوعية التحديات والعوائق، كما تجاوزها في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. كما أن مقتضى الإيمان بالقضاء والقدر أن جميع الأمور كائنة بخيرها وشرها وحلوها ومرها ونفعها وضرها وقليلها وكثيرها، كلها تكون بقضائه وقدره وإرادته وأمره ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ (الأعراف:٥٤)، ومشيئته هي النافذة في هذا الكون ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (الأنعام:١١٢). وبالتالي فمشكلات الفقر والجهل والمرض وما شابهها كتبها الله لابتلاء الأغنياء والفقراء على حدٍّ سواء. كما أن التحديات المعاصرة كتبها الله كذلك لِحَكمٍ يعلمها الله وحده، وأن ما تعمله القوى العالمية الاقتصادية والسياسية في العالم النامي أو الثالث من تقديمٍ لمصالحها على حساب الإنسانية وحقوقها لا يخرج عن إرادة الله وخَلْقِه لكل شيءٍ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ

﴿وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ (الصافات:٩٦). كما أن أمره سبحانه هو النافذ من قبل ومن بعد ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ (القصص:٦٨). والمسلم الحق هو من يستيقن بأن الهزيمة الحقيقية ليست الهزيمة المادية وإنما هزيمة الروح. وهزيمة الروح أو انتصارها بيد الإنسان لا بيد عدوه الخارجي، كما كان يكرر القول بهذا مفكرنا صالح الحصين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

وقبل هذا وبعده فمن السنن الكونية أن الأنانية الربحية للرأسمالية تتطلب في أحيان كثيرة الكيد العالمي والمكر السيء، وبالتالي عدم العدالة الاجتماعية بحق العالم النامي، وفي غالب الأحوال أن هذا مما يرتد في نهاية الأمر على أهله ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ (فاطر:٤٣).

■ وحول تشخيص واقع القطاع مع التنمية وإصلاحه:

١١- من النتائج المهمة الدالة على **(ضعف هذا القطاع)** وأدواره في التنمية وعملياتها بمعظم أقطار العالم العربي والإسلامي إشكالية أزمة الثقة والهاجس الأمني المفرط، ومخاوف سحب القطاع لما يُسمى السيادة الحكومية للأوقاف والزكاة على سبيل المثال! حيث تُعدُّ هذه من أبرز مُعوِّقات ميلاد هذا القطاع كقطاع ثالث في معظم بلدان العالم العربي والإسلامي. وهذا التشخيص مما يستوجب المعالجة والمبادرات الجادة للإصلاح، مع أهمية الاستفادة من بعض التجارب في العالم الإسلامي ذاته. فهو قطاع مؤهلٌ ليكون منافساً أميناً في تحقيق معظم صور التنمية إذا تم تمكينه، ففي جنوب شرق آسيا وتحديداً إندونيسيا -على سبيل المثال- يُعدُّ هذا القطاع شريكاً في كثير من برامج التنمية التعليمة والدعوية؛ نظراً

لحريته واستقلاليته عن القطاع الحكومي والأحزاب السياسية واستبعاد الهاجس الأمني تجاهه، فملايين المساجد ومئات الآلاف من المدارس وعشرات الآلاف من الجمعيات الخيرية بمراكزها التعليمة والإغاثية والطبية تقوم بأداء أدوار رعوية قوية وتنموية مميزة، بل وتُوظِّف أعداداً هائلة من الطاقات البشرية، خاصة في الجانب التعليمي والصحي والديني. وبالتالي فهو قطاع أساسي في تنمية الدولة، بل ومنافس في تقديم الخدمات بأقل التكاليف.

وكفى لهذا القطاع الثالث الإندونيسي فخراً شراكته الكبرى في التنمية التعليمية بشكلٍ خاص، بل إنه أفشل -بهدوئه وعدم ردود فعله- معظم المحاولات الكيدية المستميتة لإقحامه في دوامة الإرهاب ومزاعم دعمه الفكري وتمويله. فهو قطاع متمكن بشراكته التنموية من عموم المجتمع الإندونيسي والحكومات المتعاقبة إلى حدٍّ كبير، خلافاً للقطاع الثالث التعليمي في باكستان الذي تم استفزازه بمزاعم الإرهاب! فكان تقليص أثره التنموي خاصةً في مجال الدعوة والتعليم.

١٢- يُعدُّ **(تشخيص الواقع)** للأعمال التطوعية والخيرية في أي دولة من البدايات السليمة للإصلاح الذاتي. فالتحولات التاريخية السلبية التي تَعرَّضَ لها هذا القطاع، حيث العلاقة المتردية الواهية مع هذا القطاع في معظم بلدان العالم العربي والإسلامي مُمثلاً بعموده الفقري الأوقاف، خاصةً أن موقع الأوقاف الإداري غير مستقل من البيروقراطية الحكومية، وهو ما يتطلب التصحيح لإعادة موقعه ودوره الحضاري في منظومة الدولة، ومن ذلك العمل بتحويل بعض الأوقاف خاصةً الكبيرة منها إلى ما يُمكن تسميته (مُنجز المُنجز)[١] كمن يُوقف بناء مسجد ومرافقه

(١) الوقف المنجز: هو الذي ينفذ بمجرد صدوره من الواقف أو تدوينه لورقة الوقفية أو وثيقتها كما يسمى «صك الوقفية»، وعبارة (منجز المنجز) اجتهاد من الباحث في توصيف ما يُمكن فعله في عصور التحديات تجاه الأوقاف، وذلك بأن تخرج من ذمته كاملةً دون نُظار يضعهم المُوقف أو يُحددهم.

وينتهي بهذا دوره أو النظارة عليه، وفي هذا تتحقق السلامة للوقف من اجتهادات المعتدين وتحقيق كامل النفع للمستفيدين، وعلى الموقفين والمؤسسات المانحة الوقفية الاستفادة من فكرة منجز المنجز وتكييفها، ومن ذلك تفتيت الوقفيات على مشاريع خيرية ناجحة لتعميم نفعها والحفاظ عليها أكثر، ومن ذلك استثمار أصول الأوقاف في التعليم بمراحله المتنوعة، وذلك بالوقف على مشاريع التعليم الخيرية وغير الربحية القائمة والناجحة، وكذلك الناشئة.

ويمكن أن تكون التجارب التاريخية الإسلامية والتجارب الإدارية المعاصرة بوابة مُثلى لإصلاح واقع الأوقاف وإعادة دورها في نهضة الأمة. ومن صور التصحيح التمكين الاقتصادي لهذا القطاع بممارسة الخصخصة في تخصصاته الممكنة، وذلك بتسلُّم القطاع الخيري لإدارة الأوقاف العامة، أو استثمار بعض هذه الأوقاف العامة، أو بما هو أهم، وهو تسلُّم غَلَّتِها وصرفها حسب مصارفها الشرعية من قِبل مؤسسات القطاع التطوعي وجمعياته. ومن صور التصحيح والإصلاح اقتباس التجربة الإدارية والانتخابية لمجالس الغرف التجارية المعمول بها في بعض دول العالم العربي، وذلك في تشكيل كيان إداري مُستقل للأوقاف والقطاع التطوعي بأكمله، حيث يمكن تشكيل هيئة عُليا أهلية أو مفوضية عليا تتكون من كبار التجار المانحين والمُوقفين ومن قيادات العاملين في الجمعيات التطوعية، إضافةً إلى خبراء في الإدارة والاقتصاد كجمعية عمومية ينبثق منها مجلس إدارة؛ لتدير هذا الكيان كقطاع بصورة مشابهة للقطاع التجاري في الغرف التجارية، كما هو حال كثير من الدول الحديثة، لكن دون اعتبار أن الأوقاف مورد اقتصادي فقط.

١٣- كثير من المؤسسات والجمعيات الخيرية في كثير من الدول العربية بحاجة إلى تعزيز ثقة القطاع الحكومي والقطاع التجاري من خلال التخصص الدقيق

والالتزام بقيم الإسلام والقيم المجتمعية والعمل بروح الأنظمة، مع المراجعات الدائمة والشاملة في **(إعادة النظر في التطوير)** لهياكلها وإداراتها ونظمها وتحديد أهدافها ووسائلها وبرامجها بصورة أوضح وأدق حول تخصصاتها ومجالها الرعوي أو التنموي أو بهما جميعاً. ويتأكد التطوير بحق (الجمعيات العلمية) المستقلة عن البيروقراطية الحكومية بالإكثار منها، خاصةً الفكرية والثقافية؛ لمواجهة حروب ما يُسمى (الحروب الأيديولوجية)، والتنوع في التخصصات والتعدد العلمي لهذه الجمعيات، مما يُعزِّزُ جوانب المعرفة بالبحوث والدراسات من النخب العلمية؛ لتُسهم بصناعة الرؤى والاستراتيجيات الوطنية عن هذا القطاع الحيوي، ولتعزز بنتائجها العلمية الرؤى والاستراتيجيات العامة للدولة -أية دولة- فالعالم العربي والإسلامي تكاد تنحصر احتياجاته الأساسية في التعليم والصحة والتقنية والإسكان، بل ربما أزماته المتصاعدة تكمن في ظل النمو العمري للشباب مع البطالة وعدم التوظيف الأمثل لهذه الطاقات البشرية، إضافةً إلى توظيف المرأة بصورةٍ مؤثرة على حساب بطالة الشباب وازديادها، وما في ذلك من إرباكات اجتماعية واختلالات أسرية وثقافية.

ولهذا فإن أوليات هذا القطاع بعد تمكينه من حقوقه المعنوية والمادية هي الإسهام في الشراكة الفعلية، لا سيما في تَسلُّم مجالات ما يُسمى الخصخصة، فيكون له دوره في تأسيس المدارس والكليات ومعاهد التدريب والجامعات غير الربحية بالتخصصات المتنوعة وبمدارس تتواكب مع العالمية ومع ما يُسمى سوق العمل؛ لتُقدم الاكتفاء الذاتي والاغتناء عن المدارس والأكاديميات الدولية وما فيها من مخاطر ثقافية على الهوية. وبتقديم هذا القطاع لهذه الخدمات يكون الاستثمار الحقيقي في الإنسان، كما تتحقق له الشراكة في التنمية الاقتصادية. وكذلك يكون الحال في الاستثمار في مجالات المراكز الصحية وتقديم الرعاية الصحية

والاجتماعية. إضافةً إلى عقد الشراكات مع الجهات المعنية بتوفير الإسكان المُيسر للأجيال. والمهم في هذا أن تتعاون المؤسسات المانحة والبنوك والقطاعات الأخرى للدولة وتُعطي الفرصة لهذا القطاع التطوعي بشقه غير الربحي ليقوم بهذه الأدوار التنموية أسوةً بنظيره في الغرب والشرق.

١٤- من المهم عمل **(المراجعات المستمرة)** لأنظمة وإجراءات مؤسسات هذا القطاع التطوعي؛ وذلك لتقوية الانضباط الإداري والمالي فيها، ولتعزيز ثقة المجتمع بها، بالرغم من أن شفافية كثير من مؤسسات وجمعيات هذا القطاع تفوَّقت إلى حدٍّ كبير على بعض مؤسسات القطاعات الحكومية؛ نظراً لتعدد الجهات الرقابية على قطاع التطوع بسبب خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ومزاعم الإرهاب! مع العلم أن كثيراً من الدراسات والأبحاث توضح أن الكثير من المؤسسات الغربية لديها من الأخطاء والتجاوزات في الحقوق المالية وحقوق الإنسان ما يجعل أخطاء غيرها ليست بشيء بالنسبة لها، كما أن أخطاء هذا القطاع واردة منه كما هي في القطاعات الأخرى، لكنها تُعدُّ أقل بكثير من تجاوزات القطاع الحكومي خاصة في الحفاظ على المال العام.

ومن المهم أن تكون المراجعة الجادة للمعالجة وتصحيح الجوانب السلبية التي تصحب بعض جوانب العمل الخيري أو مؤسساته وجمعياته، كممارسة بعض برامج الأعمال الخيرية العامة التي أحياناً ليست من اختصاصها مثلاً، وكالإدارة الفردية باستبدادها لأعمالٍ مؤسسية، أو الشخصنة للمؤسسة، أو المنافسة غير الشريفة بين بعض الجمعيات والمؤسسات، أو التعالي من قِبل الجهات المانحة على الجهات الخيرية، أو تقديم الجانب الوظيفي على حساب الروح التطوعية الخيرية، أو المبالغات في حشد التقنين والنظم الإدارية مضاهاةً للنظم الحكومية، أو عدم

دقة التقارير أو المبالغة فيها، وما شابه ذلك. ومن المهم التذكير بأن هذا القطاع التطوعي بَشَرِي شأنه شأن غيره من القطاعات.

١٥- أهمية **(التكيف الإيجابي)** مع الواقع يُعدُّ هو الخيار الأمثل أمام هذه العوائق الداخلية والتحديات الخارجية على هذا القطاع التطوعي. وهذا ما يتطلب من العاملين فيه مقاومة التحديات بعدم الاستجابة لضغوط هذه المستجدات. فقد تجاوز هذا القطاع عالمياً وإقليمياً تحديات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م خاصةً في دول الخليج العربي، بل وبمكاسب كبيرة في تصحيح مسيرته وتقوية ذاته وشفافيته وحجم أوقافه ونوعية برامجه ومشاريعه. والمرحلة تقتضي أن يكون التحديث والتنوع في المبادرات الفردية والمؤسسية، والتجديد في الوسائل بأكثر من السابق، لتكون جمعياتٌ متخصصة ببرامج التقنية بإيجابياتها وسلبياتها، وأخرى متخصصة بالترفيه والرياضة، وجمعياتٌ متخصصة بالشباب وأخرى بالفتيات، وتمكينٍ أكبر لدور المرأة في العمل الاجتماعي والخيري في مجالات التربية والاستشارات والتدريب لبنات جنسها وفق البيئة والثقافة المجتمعية.

وهذا ما يتطلب تعزيز الإرادة القوية المُشتركة مع القطاعات الأخرى وسائر فئات المجتمعات للتطوير والتحديث. وهو ما يُوجب التعاون الكبير البنَّاء تحديداً من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في العمل المشترك بمصداقية لدعم هذا القطاع التطوعي وتحفيزه، ليتخطى العقبات التي تواجهه. ومن الخطأ الفادح مطالبة هذا القطاع بالواجبات قبل دعمه بحقوقه وتمكينه منها. فاحترام صفته الاعتبارية ودعمه معنوياً ومادياً مما يجعله يتجاوز التحديات إلى الشراكة في الرعاية والتنمية بكل صورها، وبالتالي تكون النتائج الإيجابية المرجوة من هذا القطاع.

■ وعن خاتمة الخاتمة:

١٦- على العاملين في هذا القطاع أن يتحلوا بـ(**أخلاقياته وقيمه**) كالصبر والمصابرة والعزم والمثابرة، والعمل بكل الوسائل المشروعة على تَحمُّل التحديات والمصاعب المتنوعة، ومقاومة الحملات الإعلامية الدعائية التي تستهدف العمل ذاته أحياناً والعاملين فيه أحياناً أخرى، وأن يكون شعار العاملين في هذا القطاع الثقة بمؤسساتهم وبرامجهم في دور هذا القطاع الرعوي التنموي في مجال الأمن الفكري والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، بل والاستقرار السياسي للدول. كما أن عليهم بمؤسساتهم أن يتعاملوا بالمبادئ والاستراتيجيات، وذلك بالمحافظة على أكبر قدر ممكن من المكتسبات، وتجنب ردود الفعل حول بعض الاتهامات أو الاستفزازات، سواءً كانت من داخل الأوطان أم من خارجها، فالالتزام بالقيم الدينية والضوابط الشرعية في جميع المعاملات هو من السلوك السويِّ للعاملين في هذا القطاع. وهذا ما يُوفِّق للبركة الربانية، ويضع لهذا العمل القبول المجتمعي.

١٧- تتأكد وفق ما سبق (**أهمية الأبحاث والدراسات**) ومراكزها المعنية بالدراسات عن التنمية المستدامة والشاملة برؤى محلية، وبدراسات علمية أخرى حول تأصيل العمل التطوعي التنموي الكبير، وحمايته علمياً وقانونياً من أعدائه وخصومه، وذلك بنشر كنوز الأمة الإسلامية وتراثها بتجاربها الحضارية المتنوعة على سبيل المثال. ويتأكد الواجب على هذا القطاع بمراكزه البحثية العلمية العمل المُنظَّم في استخراج هذه الكنوز المعرفية والثروة العلمية والتجارب التاريخية والتطبيقات الحضارية لتغطية النقص الواضح في أدبيات هذا القطاع التنموي في المكتبات العربية والإسلامية المعاصرة، وذلك من خلال دعم هذا القطاع في جوانب التحديث والتطوير. وهو لا يأتى ولا يتم إلا من خلال الإكثار من المراكز البحثية والتدريبية

غير الحكومية وغير الربحية المتخصصة.

ولهذا تتأكد أهمية الإسهام العملي في دعم الأبحاث والدراسات حول القضايا المؤثرة على مسيرة قطاع التطوع كأبحاث استثمار عولمة التنمية وإيجابياتها، وتحديات المصطلحات الحديثة وتكييفها، ودراسات عن صدمات الليبرالية الاقتصادية على الحياة الاجتماعية، ومخاطر الليبرالية الحديثة وآثارها الفكرية والثقافية، وفتح مراكز متخصصة معنيةٌ بدراسة النوازل والأحداث في العالم العربي والإسلامي، وذلك بكل ما يتعلق بمسائل وقضايا دعم القطاع التطوعي بمدخلاته ومخرجاته، مع أهمية البحوث والدراسات حول الاستفادة من التجارب الشرقية والغربية الناجحة.

وتتضح أهمية هذا التأصيل العلمي في عصور الحروب المتنوعة التي تستهدفه، وما فيها من غزو المصطلحات أو تسللها الناعم، ومخاطر هذا وذاك على أصالة هذا العمل ودوافعه الحقيقية في المجتمعات الإسلامية، حيث يتعرض هذا القطاع بخيريته الدينية إلى عوائق وتحديات، ومن ذلك محاولات تغيير بعض مفاهيمه ومسمياته، واختزال الأهم منها لفصل هذا القطاع عن الدلالات الشرعية الإسلامية، وبالتالي إضعافه أو صرفه عن دوره الحقيقي باختلافٍ فيما بين الدول في ذلك.

ومما يؤكد هذه النتيجة حول أهمية البحث العلمي وضرورته المعاصرة تزاحم كثيرٍ من المفاهيم المستوردة والدلالات غير الدقيقة للمصطلحات الحديثة الوافدة. ومما يُعزِّز هذه النتيجة لدى الباحث ما أشارت إليه **فهدة بنت سعود آل سعود** رئيسة مركز الأبحاث والدراسات في مؤسسة الملك سعود، متسائلة عن مصطلحات هذا القطاع، والتي تُطلق دون تعريف أو شرح وتوضيح للمفاهيم والدلالات! ودون اعتبار للبيئات المحلية وثقافاتها! قائلة: «وحتى نفهم التغيير الذي يحصل في قطاعنا الخيري ونحن نقرأ ونسمع بإطلاق مصطلح (القطاع الثالث) عليه، والذي يعرف بأنه

القطاع غير الربحي، وهو ما يقع تحت ما يعرف بالمجتمع المدني. وهنالك غموض في استخدامه، لذلك فإنه من المهم أن نسعى للبحث والتدقيق في مدلولاتها لنعرف آلية تنفيذ برامجنا وأعمالنا ضمن إطار هذه المصطلحات بشكلها الدقيق، مع مراعاة مجتمعنا وقيمه وحاجاته. وهذا القطاع الذي يطلق عليه غير حكومي وغير ربحي (Non Governmental Non Profit Sector) وقطاع تطوعي. والسؤال الذي نطرحه: هل ينطبق هذا التعريف على الجمعيات الخيرية شبه الحكومية في المملكة، باعتبارها القطاع الثالث، أو بما يسمى قطاع المجتمع المدني؟ وإذا لم ينطبق فهل هنالك بوصلة تُرَشِّد لآلية التحول بما لا يضر؟». [1]

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً على توفيقه في إتمام هذا الكتاب ومراجعته الطويلة التي تطلبت تحديثَ بعض معلوماته، وتحديداً أكثر لرؤيته ورسالته، سائلاً المولى قبوله صدقةً جاريةً لي ولوالديَّ ولأولادي ولجميع العاملين والمحبين لهذا القطاع وخيريته. والله ولي التوفيق..

١٤٤١/٤/٤هـ

❁❁❁

(١) انظر: مقال بعنوان: (رؤية المملكة في مستقبل دور مؤسسات العمل غير الربحي «١»)، صحيفة مكة، بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، الرابط التالي: http://bit.ly/2vfCqTQ

فهرس محتويات الكتاب

■ الإهداء بين الحقوق والواجبات. ٣
■ المقدمة. ٩
■ لكل كتاب قصة! ٢٨
■ الفصل الأول: القطاع التطوعي وتحديات المصطلحات. ٣٩
● مصطلحات ومفاهيم. ٤٠
- التنمية. ٤٣
- القطاع. ٤٦
- القطاع الثالث. ٤٧
- القطاع الخيري ٥٠
- القطاع التطوعي. ٥١
- التلازم بين القطاع الخيري والتطوعي. ٥٢
- القطاع المستقل. ٥٥
- القطاع غير الربحي. ٥٦
- القطاع غير الحكومي. ٥٨
- المنظمات والجمعيات الأهلية في العالم العربي. ٦٠
- المؤسسات الخيرية. ٦٢
- الرعوي والرعوية. ٦٢
- المسؤولية الاجتماعية. ٦٣
- الإنسانية والعمل الإنساني. ٦٦
- المجتمع المدني. ٦٩
● مصطلحات أخرى. ٧٢

- الجمعيات التعاونية. ٧٢
- جمعيات النفع العام. ٧٤
- الجمعية. ٧٤
- المنظمة. ٧٥
- الهيئة. ٧٦
- الدولة والحكومة. ٧٧
- الحوكمة. ٧٧
- الخصخصة. ٧٩
- التمكين والتمكين الاقتصادي. ٨١
- مصطلحات (المدنية والثقافة والحضارة). ٨٢
- حاكمية المصطلحات والأيديولوجيات. ٨٦
- الملامح الرئيسة لمصطلح القطاع. ٨٩

■ الفصل الثاني: التنمية وأدوار القطاع. ٩٣

- ماهية التنمية وعناصرها. ٩٤
- التنمية البشرية. ٩٦
- تنمية القطاع، أم قطاع التنمية؟ ٩٩
- أساسيات حول التنمية بين القطاعات. ١٠٣
- القطاع التطوعي ومتطلباته التنموية. ١٠٦
- التنمية (الاجتماعية) وتقويم دور القطاع الحكومي. ١٠٨
- التنمية الاقتصادية والقطاع. ١٠٩
- استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية. ١١٣
- النمو السكاني والتنمية (فرص أم تحديات!). ١١٧

- التنمية والقطاع التطوعي (كينيا أنموذجاً). ١٢٣
- التنمية والقطاع التطوعي (النمور الآسيوية أنموذجاً). ١٢٦
- الاستقلالية والنجاح الباهر (النموذج الإندونيسي). ١٢٩

■ **الفصل الثالث: تحديات التنمية وأيديولوجياتها** ١٣٧

- من سمات مرحلة التنمية. ١٣٨
- قراءات في بعض المصادر حول التنمية! ١٤٤
- التوأمة بين التنمية والعولمة. ١٥١
- مخاطر عولمة التنمية. ١٦٠
- أيديولوجيا التنمية. ١٦٥
- نماذج من ضحايا الأدلجة. ١٦٩
- مخاطر التغيير السكاني والفكري. ١٧٢

■ **الفصل الرابع: تحديات بلا حدود** ١٧٩

- تحديات المنظمات الدولية والحروب الفكرية. ١٨٠
- البنك والصندوق الدوليان (فرص أم مخاطر؟). ١٨٥
- البنك الدولي والسيادة. ١٨٨
- صندوق النقد الدولي والتدخلات. ١٩٢
- التجربة البرازيلية وتجاوز التحديات. ١٩٦
- الحروب الاقتصادية العسكرية وتحدياتها. ٢٠٠
- البنوك الرأسمالية وتحديات القطاع التطوعي. ٢٠٤
- القطاع الخيري بين مخاطر البنوك وفرصها. ٢١٢
- بين التحديات والفرص. ٢١٥
- دور القطاع التطوعي مع المخاطر والتحديات. ٢٢٠

■ الفصل الخامس: القطاع التطوعي في الإسلام (تشريعات وتطبيقات). ٢٢٥
- مفهوم التنمية في الإسلام. ٢٢٦
- أهمية التنمية في الإسلام. ٢٢٩
- مفاهيم حول استدامة التنمية. ٢٣١
- شراكة القطاع في بناء الأمة. ٢٣٤
- تشريعات تنموية أخرى. ٢٣٨
- البعد الغيبي (الإيماني). ٢٣٩
- الوسائل والمقاصد في أعمال القطاع. ٢٤٥
- الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للقطاع. ٢٤٧
- القطاع وحقوق الإنسان. ٢٤٩
- القطاع وخصوصية الأمم. ٢٥١
- نماذج تنموية تطبيقية (نماذج من العهد الأول). ٢٥٤
- نموذج من التطبيقات الحضارية. ٢٦٢

■ الفصل السادس: الأدوار التنموية للعمل التطوعي. ٢٦٥
- الأول: دور التشريعات والدوافع في التنمية ٢٦٦
- الثاني: دور الوقف الإسلامي التنموي. ٢٧٠
- الثالث: دور الزكاة الرعوي والتنموي. ٢٧٥
- الرابع: دور الاحتساب والتطوع في التنمية. ٢٧٩
- الخامس: الدور التنموي في بناء الإنسان. ٢٨٢
- السادس: الدور التنموي في حقوق الحيوان. ٢٨٤
- السابع: الدور التنموي في حقوق البيئة. ٢٨٧
- الثامن: التنوع والشمول ودورها التنموي. ٢٩١

■ الفصل السابع: التحولات التاريخية للقطاع التطوعي. ٢٩٧
- حماية القطاع الوقفي عبر التاريخ. ٢٩٨
- الوقف والاحتلال. ٣٠٠
- القطاع الخيري (الوقف) بين الأمة والقطاع الحكومي. ٣٠٢
- التاريخ الحديث ومخاطر التحولات. ٣٠٤
- جوانب الضعف للقطاع التطوعي. ٣٠٩
- الوقف والحكومات: العلاقة المتردية الواهية. ٣١١
- أسباب انقطاع دور الأوقاف التنموي. ٣١٤
- الجوانب السلبية لواقع العمل التطوعي المعاصر في العالم العربي. ٣١٦
- حوكمة علمية حول الواقع. ٣٢٠
- الأوقاف والقطاع والآمال المتجددة. ٣٢٥
- نجاحات وتحديات مشهودة (السعودية أنموذجاً). ٣٢٧
- عوائق وتحديات. ٣٣١
- أنموذج آخر من الفرص والتحديات. ٣٣٧
- الإدارة الحديثة والأمل (محددات القطاع الثالث عالمياً). ٣٣٩
- رؤية في الممانعة والمبادرة. ٣٤١

■ الخاتمة (أبرز النتائج العامة والتوصيات) ٣٤٥
■ الملحق. ٣٦٥
■ المصادر والمراجع. ٣٦٩
■ كتب للمؤلف. ٣٨٨
■ بطاقة المؤلف. ٣٩٠

هذا الكتاب:

- يبرز التلازم بين التنمية والقطاع التطوعي في ظل الإدارة الحديثة للدولة التي تعتمد هذا القطاع قطاعاً ثالثاً مستقلاً، حينما أصبحت المنظمات غير الحكومية (NGOs) ظاهرة عالمية وقطاعاً أساسياً مؤثراً في التنمية، بل رهاناً سياسياً أو انتخابياً في نجاح بعض الحكومات أو أحزابها السياسية أو قادتها، وأصبح هذا القطاع بأدواره التنموية القوية معياراً من معايير تقدم الدول والأمم والمجتمعات، ومن مقاييس تمدنها وحضارتها وإنسانيتها، بدلاً من معيار دخل الفرد!

- فالتنمية كما أنها تمنح مساحات مثلى من الفرص فإنها في الوقت ذاته تُشكل أعباء ومصاعب كُبرى لكثير من الدول والمجتمعات، ولجمعيات القطاع التطوعي ومراكزه ومؤسساته بصفة خاصة، حيث غالباً ما تتلازم التنمية الاقتصادية مع سلبيات رأسمالية السوق بسيطرتها الثقافية القوية.

- فهل التنمية المستوردة أو المُعولمة مؤهلة لتوليد الاقتصاد المنتج والمتجدد والمتنوع الذي يُحرِّر الدول والأوطان من استرقاق الشركات عابرة الحدود؟ وهل هذه التنمية هي القادرة على توظيف كل الطاقات والمهارات وبيوت الخبرة والاستشارات من المتقاعدين وجميع فئات المجتمع لإسعاد الإنسان؟ وبالتالي تتعزز العدالة والثقة والحقوق بين الحكومات والشعوب مما ينعكس على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول.

- تتسم مرحلة التنمية وعولمة رأسمالية السوق الاقتصادي بتحديات جديدة وجسيمة للمجتمعات الغنية والفقيرة، فالمصطلحات والثقافات الغالبة وأسواق الاستهلاك الأجنبية وثورات المعرفة والتقنية، وتوظيف الشباب والمرأة نماذج من التحديات المعاصرة للمجتمعات والشعوب والدول بقطاعها التطوعي، لا سيما في ظل ضعف التمكين.

(تساؤلات تطرحها رسالة الكتاب، ولعل في ثنايا الكتاب ما يُجيب عنها أو عن أبرزها!)

رقم الإيداع: ١٤٤١/٢٤١٧
ردمك: ٤-٢٣٨١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

9 786030 323814